

نظام الامتحان : بابل شيت صح وخطأ ثم يحدد كام سؤال لكن الغالب ٦٠ نقطة بالامتحان

امتحان دور يناير ٢٠٢٠ (بمشره الامتحانات)

امتحان مادة الاحوال الشخصية لغير المسلمين (عربي/شعبة انجليزي) نموذج (١)

أجب عن الأسئلة الآتية :

أولاً : وضح مدى صحة أو خطأ العبارات مع العلم أن (١) يمثل العبارة الصحيحة و (ب) يمثل العبارة الخطأ :

١. يذهب الرأي الراجح في الفقه والقضاء المصري إلى تبني الاتجاه الموسع للفظ شريعتهم . (✓)
٢. تنطبق على الزوجين الملحدتين اتحاداً أصلياً أحكام الاتحاد في حين تنطبق على الزوجين الملحدتين الحاد طارناً أحكام الشريعة الإسلامية . (X)
٣. طبقاً للمادة السابعة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الملغي يعتد بتغيير العقيدة أثناء السير في الدعوى ، طالما كان التغيير إلى الإسلام (✓)
٤. طبقاً للرأي الراجح في ظل القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ، يعتد بتغيير العقيدة سواء كان قبل رفع الدعوى أو بعدها وسواء كان التغيير إلى الإسلام أو إلى غير الإسلام وسواء كان التغيير قد تم بحسن نية أو بسوء نية . (✓)
٥. طبقاً للراجح فقهاً في ظل القانون الحالي رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ يمكن أعمال حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ باعتبار أن نص هذه المادة قد أصبح عرفاً طبقته المحاكم لمدة نصف قرن من الزمان . (✓)
٦. لا يتحقق شرط الاختلاف في الملة أو الطائفة إلا بعد أخطار الطائفة القديمة بما حدث من تغيير . (X)
٧. لا يجوز للقضاء بعد التغيير الرسمي للعقيدة سوى البحث في النتائج المترتبة على هذا التغيير دون البحث في الباعث وصدق النية . (✓)
٨. يعتبر كل ما هو ممنوع على القضاء الخوض فيه بعد تغيير العقيدة الرسمي ، هو من حق الجهة الدينية البحث فيه والتحقق منه قبل وبعد قبول طلب الانضمام إليها رسمياً . (✓)
٩. قرار إبطال الانضمام إلى الملة أو الطائفة ينتج أثره منذ صدوره دون أن يكون لهذا القرار أي أثر رجعي . (X)
١٠. الفصل من الملة أو الطائفة لا يكون إلا لسبب معاصر لقرار الانضمام ، في حين أن إبطال الانضمام إلى الملة أو الطائفة لا يكون إلا لسبب لاحق على قرار الانضمام . (X)
١١. تكفي ما إذا كان قرار الجهة الدينية قراراً بإبطال الانضمام إليها أو فصلاً منها ، يعتبر من مسائل القانون التي يخضع لها القاضي لرقابة محكمة النقض . (✓)
١٢. يترتب على التسلم بالرأي نقص يترك في الذمة وما يدينون عدم خضوع النزاع لأية شريعة تحكمه في الحالة التي يتعارض فيها حكم الشريعة الخاصة مع النظام العام . (✓)
١٣. إذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق وطلق الزوج المسيحي زوجته بإرادته المنفردة فإن الطلاق يقع من وقت إيقاعه بإرادة الزوج ، وليس من وقت النطق بالحكم به . (✓)
١٤. تذهب شريعة القرانين إلى أحقية الزوجة في أن تطلب الطلاق من زوجها مع سقوط حقوقها وهو ما يقترب كثيراً من نظام الخلع في الشريعة الإسلامية . (✓)
١٥. يقصد بجوهر الديانة المسيحية تلك القواعد التي لا خلاف عليها في الشريعة المسيحية على اختلاف مللها وطوائفها أي القواعد الأصلية في هذه الديانة بطوائفها ومللها المختلفة . (✓)
١٦. لا يجوز الخلع الصادر من الزوجة المريضة مرض الموت ، إلا إذا كان موتها قد حدث قبل انقضاء فترة العدة . (X)
١٧. إذا كان عاجل الصداق مسمى في العقد وأدعى الزوج أنه دفع أكثر منه ، فلا تقضي المحكمة بالخلع إلا بعد الفصل فيما يدعيه الزوج . (✓)
١٨. يسقط حق الزوجة المختلعة في متجمد النفقة ونفقة العدة ، دون نفقة المتعة . (X)
١٩. يترتب على اشتراط سقوط حق الزوجة المختلعة في حضانة الصغار أو نفقتهم بطلان الخلع والشرط معاً . (X)
٢٠. تختص بنظر دعوى الخلع المحكمة الجزئية باعتبار أن دعوى الخلع من الدعاوى غير مقدرة القيمة . (X)
٢١. تيسيراً من المشرع على الزوجة فقد أجاز لها رفع دعوى الخلع أمام المحكمة المختصة ، دون اشتراط توقيع محامي على صحيفة الدعوى . (X)
٢٢. في الشرائع المسيحية إذا ثار خلاف بين من بلغ سن الخطبة دون بلوغه سن الرشد وبين ولي النفس أمكن اللجوء إلى القضاء لترجيح رأي أحدهما . (✓)
٢٣. يعتبر الإعلان عن الخطبة شرطاً شكلياً في شريعة الكاثوليك ، في حين لا يعتبر كذلك في شريعة الأقباط الأرثوذكس . (X)
٢٤. يجوز في شريعة الأقباط الأرثوذكس أن يتم الإعلان عن الخطبة عن طريق المناداة الشفوية كما يجوز التفسيح أو الإعفاء من الإعلان (X)
٢٥. يتم المعارضة في الخطبة في شريعة الكاثوليك في خلال العشرة أيام التالية لإعلان ملخص الخطبة في لوحة الإعلانات بالكنيسة . (X)
٢٦. لا يوجد ميعاد محدد للاعتراض على الخطبة في شريعة الأقباط الأرثوذكس ، في حين أن ميعاد الاعتراض في شريعة الكاثوليك هو العشرة أيام التالية لإعلان ملخص الخطبة في لوحة الإعلانات بالكنيسة . (X)
٢٧. يقع على عاتق العادل عن الخطبة عبء إثبات مبرر العدول لنفي الخطأ عن نفسه ، وإلا التزم بالتعويض . (X)

٢٨. إذا لم يكن العدول عن الخطبة مصحوباً بفعل خطي مستقل عنه ومسبباً لضرر مادي أو أدبي فلا تنعقد المسؤولية التقصيرية حتى ولو كان العدول طائشاً . (✓)
٢٩. الزواج في الشريعتين اليهودية والمسيحية ليس سوى نظام قانوني تقتصر فيه إرادة الأطراف على مجرد الانضمام إليه والرضا بأحكامه (✓)
٣٠. في شريعة اليهود الربانيين يعترف للزوج بحقه في إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة دون اشتراط قبول المرأة حتى ولو لم يتم أمام السلطة الشرعية . (✓)
٣١. إذا كان الزواج مضافاً إلى أجل واقف فمن الممكن اعتبار اتفاق الطرفين في هذه الحالة من قبيل عقد الخطبة في الشرائع المسيحية . (✓)
٣٢. لا تجيز شريعتي الأقباط الأرثوذكس والبروتستانت الوكالة في الزواج ، في حين تجيزها شريعة الكاثوليك استثناء متى توافرت شروط معينة . (✓)
٣٣. يجوز في شريعة الكاثوليك الطعن بصورية الزواج ، في حين لا يجوز ذلك في شريعتي الأقباط الأرثوذكس والبروتستانت . (✓)
٣٤. يكره زواج المرأة بعد سن الستين في شريعة الكاثوليك . (X)
٣٥. يجوز في شريعة الأقباط الأرثوذكس للزوج التمسك بالفظ الذي وقع في صفة الزوجة نتيجة تأكيد كاتب من جانبها بأنها بكر بصرف النظر عن كون بكارتها قد أزيلت بسبب سوء سلوكها أو بأي سبب آخر . (X)
٣٦. لا يجوز في شريعة الأقباط الأرثوذكس الطعن ببطان الزواج للفظ في صفة الزوج ، في حين يجوز ذلك في شريعة الكاثوليك . (X)
٣٧. يكون الإكراه دون حق في شريعة الكاثوليك إذا استعمل المكون في إكراهه وسيلة غير مشروعة بصرف النظر عن كون الهدف من الإكراه تحقيق عرض مشروع أو غير مشروع . (✓)
٣٨. الغلط في الصفة لا يعتبر عيباً للرضا في شريعة اليهود بل سبباً من أسباب الطلاق . (✓)
٣٩. لا يجوز للولد المتبني في شريعة الكاثوليك الزواج من بنات المتبني الذين رزق بهم بعد التبني . (X)
٤٠. لا تعتبر إعادة التعميد مانعاً من موانع الزواج حتى لو كان الذي قام بإعادة التعميد هو الإشييين الذي قام بالتعميد أول مرة (✓)
٤١. اختلاف الدين يعتبر سبباً للتطليق وليس مانعاً للزواج في شريعة البروتستانت . (✓)
٤٢. الزواج المعقود بين مسيحيين يعتبر زواجاً صحيحاً طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولا يبطله اختلاف ملة الزوجين أو اختلاف طائفتهم . (✓)
٤٣. لا يكون الارتباط بزواج قائم مانعاً من موانع الزواج في الشرائع المسيحية إلا إذا كان الزوج الأول قد أكتمل بالدخول . (X)
٤٤. لا يكون الارتباط بزواج قائم مانعاً من موانع الزواج في الشرائع المسيحية ، إذا كان الزوج الأول باطلاً طالما أنه يصدر حكم ببطلانه . (X)
٤٥. يعتبر امتياز الإيمان استثناء على مانع الارتباط بزوجية قائمة في شريعة الكاثوليك . (✓)
٤٦. عدة المرأة التي انقضت عقد زواجها بأي سبب من أسباب انحلال الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس هي عشرة أشهر ميلادية ، ويجوز للرئيس الكنسي انقاصها متى توافرت شروط معينة . (✓)
٤٧. الأذن للزاني بالزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس مسألة دينية كنسية ينعقد للرئيس الديني الذي أصدر حكم التطليق لعدة الزنا . (✓)
٤٨. في شريعة الأقباط الأرثوذكس لا يجوز لشريك القاتل في جريمة القتل العمد أن يتزوج من زوج القاتل . (✓)
٤٩. يعتبر العقم مانعاً من موانع الزواج في الشرائع المسيحية . (X)
٥٠. يعتبر المرض القاتل مانعاً من موانع الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس ، بينما لا يعتبر كذلك في شريعتي الكاثوليك والبروتستانت إلا إذا كان مؤدياً إلى العجز الجنسي . (✓)
٥١. لا يسقط حق الزوج السليم في طلب بطلان الزواج للعجز الجنسي بعلمه بالعجز الجنسي للزوج الآخر أو رضاه به أو سكوته عليه . (✓)
٥٢. يعتبر الزواج من أسباب العدول عن الترهيب في شريعة الأقباط الأرثوذكس . (✓)
٥٣. يعتبر الترهيب أو البذر الاحتفالي مانعاً من موانع الزواج ويؤدي إلى بطلانه في شريعة الكاثوليك . (✓)
٥٤. لا يترتب على الإعلان عن الزواج قبل حدوثه أو الحصول على إذن الرئيس الديني بطلان عقد الزواج . (✓)
٥٥. يجوز لورثة الزوج الذي عيبت إرادته الاستمرار في دعوى البطلان بقصد استبعاد الزوج الآخر من التركة إذا كان الزوج قد رفع دعوى البطلان قبل وفاته . (X)
٥٦. في شريعة الأقباط الأرثوذكس في حالة زواج القاصر بدون إذن وليه ، فإن إجازة الولي للزواج لا تحول دون حق القاصر في طلب بطلان الزواج ، طالما أن ذلك قد تم قبل مضي شهر من بلوغه سن الرشد . (✓)
٥٧. في حالة بطلان الزواج لوجود مانع من موانعه ، فإنه يشترط لتصحيحه زوال المانع أو التفسير منه من قبل السلطة الدينية المختصة ، دون حاجة إلى تجديد الرضا بالزواج . (X)
٥٨. يقصد بتصحيح الزواج من الأصل ، ذلك الأجزاء الذي يتحول بموجبه الزواج الباطل إلى زواج صحيح ، من تاريخ التصحيح . (X)
٥٩. علم أحد الزوجين بعد إبرام الزواج ، بسبب البطلان الذي يعتور الزواج لا يؤثر على توافر شرط حسن النية وإعمال نظرية الزواج الطبي . (✓)
٦٠. في حالة الزواج الغلبي ، إذا مات أحد الأولاد فلا يرثه من والديه إلا من كان حسن النية . (✓)

البابل شيت-احوال شخصية (صح او خطأ)

١- يقصد بغير المسلمين كل من يدين بديانة سماوية غير الاسلام وهذه الديانات هي (المسيحية - اليهودية - البوذية)؟

١- العبارة صحيحة ب- العبارة خطأ تصحيح: اليهودية والمسيحية فقط

٢- الديانات التي اعترف بها المشرع المصري هي اليهودية والمسيحية والبوذية او الملحدين؟

١- العبارة صحيحة ب- العبارة خطأ تصحيح: اليهودية والمسيحية فقط

٣- غير المسلمين الذين يمكن ان تطبق عليهم احكام شرائعهم الخاصة في مصر هم اليهود والمسيحيين فقط؟

العبارة صحيحة (✓)

٤- اصحاب الديانات غير السماوية كالبوذية او الملحدين الذين لا دين لهم لا يستفيدون من امتياز الخضوع لشرائعهم الدينية في مصر؟

العبارة صحيحة (✓)

٥- اصحاب الديانات غير السماوية كالبوذية او الملحدين الذين لا دين لهم تطبق عليهم احكام

العبارة صحيحة (✓)

٦- كان يوجد جهات قضائية ملية معترف بها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ للمسيحيين واليهود والملحدين ؟

١- العبارة صحيحة ب- العبارة خطأ تصحيح: اليهود والمسيحيين فقط

٧- الشرائع السماوية غير الاسلام هي اليهودية والمسيحية فقط ؟

العبارة صحيحة (✓)

٨- بدأت اليهودية ملة واحدة وقد بشر بها سيدنا موسى عليه السلام ؟

العبارة صحيحة (✓)

٩- اليهود هم ذرية ابراهيم واسحق ويعقوب عليهم السلام؟

العبارة صحيحة (✓)

١٠- سيدنا ابراهيم كان يعيش في مدينة اور تسودها العبادة الوثنية وكان عليه السلام يدين بوحدانية الله تعالى؟

العبارة صحيحة (✓)

١١- سيدنا ابراهيم كان كثير الترحال واستقر به الحال في ارض كنعان (فلسطين)؟

العبارة صحيحة (✓)

١٢- سيدنا ابراهيم كان كثير الترحال واستقر به الحال في ارض كنعان (فلسطين)؟

العبارة صحيحة (✓)

١٣- سيدنا يعقوب عليه السلام كان يلقب بإسرائيل ؟

العبارة صحيحة (✓)

١٤- كان لسيدنا يعقوب عليه السلام اثنا عشر ولدا ومنهم سيدنا يوسف عليه السلام والذي جعله عزيز مصر على خزائن الارض ومن اخوته ولد سيدنا موسى عليه السلام؟

العبارة صحيحة (✓)

١٥- نزل الوحي على سيدنا موسى عليه السلام بإخراج بني اسرائيل من مصر؟

العبارة صحيحة (✓)

١٦- اليهود تاهوا في صحراء سيناء لمدة خمسون سنة ؟

العبارة خطأ (×) اربعون سنة

١٧- عندما توفي سيدنا موسى عليه السلام خلفه من بعده يهوشوع بن نون الذي فتح فلسطين؟

العبارة صحيحة (✓)

١٨- التوراة هي الكتاب المقدس والمصدر الاساسي للشرعة اليهودية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س- التلمود : الكتاب المقدس والمصدر الأساسي للشريعة اليهودية والذي يحتوي على خمسة أسفار الاولى ؟

العبارة خطأ (×) التوراة

س- الخمسة أسفار الاولى هي سفر التكوين او الخلق وسفر الاحبار وسفر الخروج وسفر العدد وسفر التثنية ؟

العبارة صحيحة (✓)

١٩- ان تسميت الاسفار الخمسة بأسفار موسى لا يعنى انها هي التوراة؟

العبارة صحيحة (✓)

٢٠- يوجد بجانب التوراة المكتوبة ما يسمى بالتلمود او التوراة الشفوية؟

العبارة صحيحة (✓)

٢١- يتكون التلمود من المشنا والجمرأ وهو عبارة عن كتاب فقهي شرعي يبلغ عدد ما به من وصايا ٦١٣ وصية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س- من المشنا والجمرأ يتكون التلمود؟

العبارة صحيحة (✓)

س- التوراة هي عبارة عن كتاب فقهي شرعي يبلغ عدد ما به من وصايا ٦١٣ وصية ؟

العبارة خطأ (×) التلمود وليست التوراة

س- ظلت اليهودية مله واحدة حتى القرن الثامن الميلادي ؟

العبارة صحيحة (✓)

س- مذهب الربانيون هم الاغلبية ؟

العبارة صحيحة (✓)

٢٢- ذهب الربانيين وهم يمثلون اغلبية اليهود الى ان التلمود ما هي الا توراة ثانية؟

العبارة صحيحة (✓)

٢٣- مذهب القرانين ينكرون التلمود كمصدر من مصادر الشريعة اليهودية ولم ينزل على سيدنا موسى بل هو مجرد شرح وتفسير للتوراة قام به احبار اليهود ولا يؤمنون الا بالتوراة المنزل على سيدنا موسى ؟

العبارة صحيحة (✓)

٢٤- الربانيون لا يسمحون بالاجتهاد في حين يقص القراءون المجال للاجتهاد لفهم النصوص التوراة وتفسيرها؟

العبارة صحيحة (✓)

٢٥- ظل القراءون طائفة واحدة في حين انقسم الربانيون الى طائفتين الاشكنازيم والسفارديم؟

العبارة صحيحة (✓)

٢٦- تقسيم الربانيين الى طائفتين له اثر على وحدة الشريعة الربانية في مصر؟

١- العبارة صحيحة ب- العبارة خطأ ** ليس له اثر

٢٧- ظهرت الديانة المسيحية منقسمة الى مذاهب بعثة المسيح عليه السلام في اورشليم القدس؟

١- العبارة صحيحة ب- العبارة خطأ ** غير منقسمة الى مذاهب

٢٨- لقبت كنيسة روما باسم الكنيسة الكاثوليكية؟

العبارة صحيحة (✓)

٢٩- لقبت كنيسة القسطنطينية (الكنيسة الشرقية) باسم الكنيسة الارثوذكسية؟

العبارة صحيحة (✓)

٣٠- المسيحيين ينقسموا الى ثلاث ملل او مذاهب هي: المذهب الارثوذكسي والكاثوليكي والبروتستانت؟

العبارة صحيحة (✓)

٢١- ينقسم المذهب الأرثوذكسي الى اربعة طوائف هي: طائفة الاقباط الارثوذكس اتباع الكنيسة المصرية وطائفة الروم الارثوذكس اتباع الكنيسة اليونانية وطائفة الارمن الارثوذكس اتباع الكنيسة الارمنية وطائفة السريان الارثوذكس اتباع الكنيسة السورية؟

العبارة صحيحة (✓)

٢٢- ينقسم المذهب الكاثوليكي الى سبع طوائف هي: الاقباط والروم والارمن والسريان والكلدان واللاتين والموارنة؟ وهي كلها تتبع كنيسة الفاتيكان الكاثوليكية بزعامة بابا الفاتيكان؟

العبارة صحيحة (✓)

٢٣- المذهب البروتستانتي رغم تعدد طوائفه في الخارج ولكن المشرع المصري اعتبرهم جميعا طائفة واحدة تسمى طائفة الإنجيليين الوطنيين؟

العبارة صحيحة (✓)

٢٤- طائفة الاقباط الارثوذكس في مصر اكبر طائفة للمسيحيين ويتزعمها بطريك الكنيسة القبطية المرقسية الارثوذكسية؟

العبارة صحيحة (✓)

موضوع ١: المقصود بشرعية غير المسلمين؟ موقف القضاء المصري (الاستئناف والنقض) والكنيسة القبطية الأرثوذكسية والفقه؟

*إن التساؤل قدثار حول المقصود بشريعتهم، هل يقصد بها ما ورد في التوراة والانجيل فقط أم يقصد بها المصادر الإضافية الخاصة بكل طائفة الى جانب الكتب السماوية "التوراة والانجيل"؟
*وقد أنقسم قضاء الاستئناف في مصر في الإجابة على هذا التساؤل الى اتجاهين: اتجاه يروى أن المقصود بلفظ شريعتهم، الأحكام الواردة في الكتب السماوية وحدها، في حين يذهب الاتجاه الثاني الى توسيع لفظ شريعتهم ليشمل ما ورد في الكتب السماوية وغيرها من المصادر الأخرى.

موقف قضاء الاستئناف:

*إن القضاء انقسم الى اتجاهين أحدهما يضيّق من لفظ شريعتهم ليقتصر على ما ورد في الكتب السماوية "التوراة والانجيل" والآخر يوسع من لفظ شريعتهم ليشمل بجانب الكتب السماوية المصادر الخاصة الأخرى:
الاتجاه الأول: الاتجاه المضيق للفظ شريعتهم:

*يذهب الاتجاه الأول من قضاء الاستئناف الى أن المقصود بالشريعة الخاصة أو شريعتهم الوارد في نص المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥. هو ما ورد بالكتب السماوية فقط دون غيرها من المصادر الأخرى حيث يعتبر أن الكتاب المقدس "التوراة والانجيل" هو المصدر الوحيد الذي تستمد منه الشريعة اليهودية والمسيحية أحكامها.

*وقد تزعمت هذا الاتجاه محكمة قضا الابتدائية في حكمها، والذي تتلخص وقائعها في رفع زوجه مسيحية أرثوذكسية دعوى أمام المحكمة تطلب فيها التطليق من زوجها بسبب إغساره وعدم قدرته على الإنفاق عليها ولكن المحكمة رفضت الدعوى على أساس أن الإنجيل هو المصدر الوحيد للشريعة المسيحية لا يجوز الطلاق إلا لعة الزنا، ذلك أن أحكام الشريعة المسيحية توجد مدونة في الإنجيل وما جاوز هذه الأحكام لا يمت بصلة إليها.

*وحيث أنه من العجب، بل البالغ في العجب، أن بعض القوامين على الدين من رجال الكنيسة وأعضاء المجلس الملي العام قد سايروا التطور الزمني فاستجابوا لرغبات ضعيفي الأيمان فأباحوا الطلاق لأسباب أخرى لا سند لها من الإنجيل، وإنما استمدت من أحكام القانون الروماني.

*وحيث أنه متى كان كذلك، فإن المحكمة لا تستطيع، وقد أنيط بها تطبيق الشريعة المسيحية مسايرة المدعية فيما تطلبه من طلاق تستند فيه إلى الإغسار، وهو سبب لا يمت إلى الزنا بصلة من أي نوع كانت، فضلاً عن أن الإغسار أمر طارئ قد يزول في أي وقت بزوال سببه، أما رابطة الزوجية فإنها إذا انقضت بتسجيل عقدها، ولا يمكن أن يعلق حلها على ظرف طارئ.

وقد تبنت نفس الاتجاه محكمة بنها الابتدائية، حيث قضت بأن روح نصوص الإنجيل تقضي بعدم الطلاق إلا لعة الزنا ولا محل للالتجاء للعرف أو ما نصت عليه الشريعة الإسلامية أو الاهتداء بالقانون الطبيعي وقواعد العدالة مع وجود هذه النصوص القاطعة.

الاتجاه الثاني: الاتجاه الموسع للفظ شريعتهم: يذهب الاتجاه الثاني في قضاء الاستئناف الى أن لفظ شريعتهم يجب أن يفسر تفسيراً واسعاً، فلا يقصد به فقط ما ورد في الكتب السماوية، بل يشمل أيضاً ما ورد من أحكام تتعلق بالأحوال الشخصية في المصادر الأخرى وبخاصة فتاوى رجال الدين وما استقرت عليه مجالسهم الدينية والقضائية والتي صارت عرفاً استمد قوته من تطبيقه فترة طويلة من الزمن.

* وقد تسنت هذا الاتجاه محكمة القاهرة الابتدائية - في حكم لها في خصوص الشريعة المسيحية جاء فيه إنه لفظ شريعتهم بمعناه العام يشمل ما ورد في الكتب السماوية وما أقره رجال الدين في فتاويهم الروحية ومجالسهم الدينية والقضائية والتي صارت عرفاً ثابتاً استمد قوته من تطبيقه دوماً طويلاً . صحيحاً أن النص الوارد بالمادة السادسة يقتصر أسباب التطلاق على الزنا وأن كل قضاء على خلاف ذلك يخالف الشريعة المسيحية بذريعة أن الكتاب السماوي للمسيحيين وهو الإنجيل قد حرم الطلاق إلا لعل الزنا إذ لا يصح إهدار كل قيمة لما درجت عليه هذه المجالس وما أفتى به رجال الدين ، فتقاليدهم هذه هي جزء من شريعتهم .

* كما قضت محكمة استئناف القاهرة بأن ما ذهب إليه الحكم المستأنف بأن الطوائف الأرثوذكسية لا تجيز الطلاق إلا للزنا هو غير سديد .

* أيضاً قضت محكمة استئناف طنطا ، بأنه وحيث أن هذه المحكمة ترى أنه وإن كانت الشريعة المسيحية تحرم الطلاق ولا تجيزه إلا لعل الزنا استناداً إلى الآيات التي وردت في الإنجيل إلا أن فقهاء هذه الشريعة وأحكام المجالس المليية قد درجت منذ أمد طويل على إباحة الطلاق لأسباب أخرى اقتضتها ضرورات البيئة والتطور الزمني .

موقف الكنيسة القبطية الأرثوذكسية من الاتجاهين السابقين :

* يرى البابا كيرلس السادس أن مصدر التشريع للأحوال الشخصية في الديانة المسيحية هو الكتاب المقدس أولاً ثم القوانين الكنسية القديمة العهد التي وضعها المجامع المسكونية والإقليمية .

* وعلى الرغم من أن البابا شنودة يرى أن المصدر الأول الأساسي للشريعة المسيحية هو الكتاب المقدس بعهديه، ثم هناك التقاليد والاجتماع العام بالإضافة إلى القوانين الكنسية سواء كانت من الآباء الرسل أو من مجامع مسكونية أو إقليمية أو من كبار معلمي الكنيسة من الآباء البطارقة الأساقفة باعتبار أن هذه القوانين إنما كانت بناء على السلطان الكهنوتي الذي منحه السيد المسيح المرسل والمجامع والآباء حيث ترك السيد المسيح لتلاميذه الكثير من التفاصيل التي لم يعطهم فيها تعاملاً بل أسند النهج أن يتصرفوا فيها بحسب الروح المعطى لهم لأن المسيحية روح وليست مجرد نصوص .

لما يعني أن الكنيسة قد تبنت الاتجاه المضيق للفظ شريعتهم فأتجهت إلى التمسك بالكتاب المقدس وطرح كل ما يخالفه من أحكام حتى ولو كانت قد وضعت من قبل بمعرفة آباء الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ورجالها .

موقف محكمة النقض :

* تبنت محكمة النقض المصرية الاتحاد الموسع للفظ "شريعتهم" قضت بأن لفظ شريعتهم هو لفظ عام لا يقتصر مدلوله على ما جاء في الكتب السماوية وحدها ، بل ينصرف إلى كل ما كانت تطبقه جهات القضاء الملي قبل إلغائها باعتبارها شريعة نافذة إذ لم يكن في ميسور المشرع حين ألغى هذه الجهات أن يضع القواعد الواجبة التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، فأكتفى بتوحيد جهات القضاء تاركاً الوضع على ما كان عليه بالنسبة للأحكام الموضوعية التي يتعين على المحاكم تطبيقها ، وأحال إلى الشريعة التي كانت تطبق في تلك المسائل أمام جهات القضاء الملي ولم تكن هذه الشريعة التي جرى العمل على تطبيقها تقتصر على ما جاء بالكتب السماوية .

موقف الفقه :

* الرأي عندنا (رأي الدكتور) هو ما ذهب إليه جمهور الفقه في تأييده للاتجاه الثاني الموسع للفظ "شريعتهم" حيث يرى الفقه أن المقصود للفظ "شريعتهم" لا يقتصر على ما ورد في الكتب السماوية فقط ، بل يتسع ليشمل أيضاً ما أقره رجال الدين في فتاويهم الروحية ومجالسهم الدينية والقضائية والتي صارت عرفاً استمد قوته من تطبيقه وقتاً طويلاً من الزمن .

* فإذا كان أنصار الاتجاه الأول المضيق للفظ "شريعتهم" قد استندوا في القول بهذا الرأي إلى الحجج التالية :

١. أن قصد المشرع من النص على الفصل في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين وفقاً لشريعتهم ، يعني الاقتصار على تطبيق الأحكام الواردة في الكتب السماوية دون غيرها من المصادر الأخرى ، لأن ما جرى عليه العمل أمام المجالس المليية لا يدخل في مفهوم شريعتهم .

٢. أن الأحكام التي جرت عليها الطوائف المختلفة والتي تخالف ما جاء في الكتب السماوية ليس في أصلها من أحكام الشرائع الدينية ، فالحالات التي أباحت الطلاق لغير علة الزنا لا تستند إلى قواعد الشريعة المسيحية المستمدة من الإنجيل ، بل استمدت من أحكام القانون الروماني .

٣. فضلاً عن ذلك ، فإن من شروط نشوء قاعدة عرفية عدم مخالفتها لنص أمر .

٤. بل وبضيف أنصار الاتجاه الأول إلى ذلك قولهم بأنه وعلى فرض اعتبار القواعد التي تبيح التطلاق لغير علة الزنا تعتبر جدلاً من قبيل العرف ، فإنه لا يمكن اللجوء إلى العرف .

٥. أخيراً يرى أنصار الاتجاه الأول المضيق للفظ، شريعتهم ، أن القواعد التي صاغها رجال الكنيسة والتي صدرت وفقاً لها أحكام المجالس المالية لا يمكن نعتها بالقانون .

* ولكن يمكن الرد على هذه الحجج بما يلي :

١. أن قصر لفظ شريعتهم على ما جاء في الكتب السماوية لغير المسلمين فقط هو تخصيص بغير دليل . وذلك حتى لا يكون هناك أخلال بحق أي فريق من المصريين مسلمين أو غير مسلمين في تطبيق شريعة كل منهم ، وقد كان العمل يجري في المجالس المالية قبل إلغائها لعدم الاقتصار على ما جاء في الكتب السماوية فقط بل الاعتماد أيضاً على الأحكام المستمدة من المصادر الأخرى .
٢. وعلى فرض صحة القول بأن الأحكام التي جرى عليها العمل قد استمدت من أحكام القانون الروماني ، فإن هذا القول لا يبرر تضيق لفظ شريعتهم والاقتصار على ما ورد بالكتب السماوية .
٣. خلط أنصار الاتجاه الأول بين الشريعة المسيحية والدين المسيحي ، فإذا كان الدين يتناول كل ما شرعه الله سبحانه وتعالى سواء ما تعلق بالأعمال أو بالمعتقدات والوجدانيات ، أي ينصرف إلى الشريعة بمعناها العام ، فإن الشريعة بمعناها الخاص تعني الأحكام المتعلقة بكيفية الأعمال فقط وهي موضوع علم الفقه بالذات ، ولذلك فإذا كان الإنجيل لا يجيز التطليق إلا لعة الزنا . فإن معنى ذلك أن الديانة المسيحية هي التي تضيق أسباب التطليق لكون الإنجيل يشمل فقط على أحكام الدين المسيحي . أما الشريعة المسيحية تشمل ليست فقط على ما جاء في الإنجيل بل تتسع لتشمل المصادر الأخرى .
٤. يجب فهم المعنى الصحيح للفظ شريعتهم الوارد في القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ والقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ ، فلا يصح قصر لفظ شريعتهم على القواعد التي تضمنتها الكتب السماوية المنزلة فقط ، بل يجب أن يتسع ليشمل أيضاً المصادر الأخرى .
٥. أن الاقتصار على ما جاء في الكتب السماوية فقط " التوراة والإنجيل " ، دون غيرها من المصادر يقف حجر عثرة أمام القضاء للفصل فيما يعرض عليه من منازعات ، ذلك أن الكتب السماوية ومنها التوراة والإنجيل قد أقتصر ما ورد فيها فيما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية لليهود أو المسيحيين ، وبالذات مسائل الزواج والطلاق ، على بعض القواعد المجملية غير المفصلة ، فإذا أقتصر القاضي على ما جاء في التوراة والإنجيل فلن يجد فيها ضالته للفصل في النزاع المعروض عليه ، ولذلك لا مفر من الرجوع إلى شروح وتفسيرات وتأويلات رجال الدين لهذه القواعد المجملية ، باعتبارها مصدراً مكملًا للشريعة الخاصة .
٦. يترتب على الأخذ بالاتجاه القائل باعتبار الكتب السماوية "التوراة والإنجيل" المصدر الوحيد للشريعة الخاصة خضوع جميع اليهود والمسيحيين على اختلاف مللهم وطوائفهم ، لقواعد موحدة ، فهم جميعاً يؤمنون جميعاً بالتوراة أو الإنجيل وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى إلغاء الملل والطوائف اليهودية والمسيحية التي أعترف بها المشرع المصري رسمياً .

تطبيق البابل شيت (صح وخطأ) للتواصل والاستفسار / ٠١٢٢٨٩١٠٨٠٥ - ٠١١١٨٠٣٦٥٥

امتحان ٢٠٢٠س: يذهب الرأي الراجح في الفقه والقضاء المصري الى تبني الاتجاه المسع لفظ شريعتهم ؟

العبارة صحيحة (٧)

س: نص المشرع في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون الملقى رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الملقى على ان تطبيق على غير المسلمين شريعتهم الخاصة؟

العبارة صحيحة (٧)

س: تصدر الاحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية بين المصريين غير المسلمين المتحدي الملة والطائفة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمه حتى ٢١ ديسمبر ١٩٥٥ طبقاً لشريعتهم فيما لا يخالف النظام العام؟ طبقاً لنص المادة الثالثة من مواد القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ ؟

العبارة صحيحة (٧)

س: انقسم قضاء الاستئناف الى اتجاهين احدهما يضيق من لفظ شريعتهم ليقصر على ما ورد في الكتب السماوية (التوراة والانجيل) والاخر يوسع من لفظ شريعتهم ليشمل بجانب الكتب السماوية المصادر الاخرى؟

العبارة صحيحة (٧)

س: ذهب الاتجاه المضيق لفظ شريعتهم: من قضاء الاستئناف الى ان المقصود بالشريعة الخاصة او شريعتهم هو ما ورد في الكتب السماوية فقط دون غيرها من المصادر الاخرى ؟

العبارة صحيحة (٧)

س: الاتجاه الاول المضيق: الذي يعتبر الكتاب المقدس (التوراة والانجيل) هو المصدر الوحيد الذي تستمد منه الشريعة اليهودية والمسيحية احكامها؟

العبارة صحيحة (٧)

س: الاتجاه الموسع لفظ شريعتهم: تزعمته محكمة قنا الابتدائية في حكمها ، والذي تتلخص وقائعه في رفع زوجة مسيحية أرثوذكسية دعوى أمام المحكمة تطلب فيها التطليق من زوجها بسبب إغساره ولكن المحكمة رفضت الدعوى ؟

العبارة خطأ (×) الاتجاه المضيق لفظ شريعتهم

س: الاتجاه الذي يعتبر الكتاب المقدس (التوراة والانجيل) هو المصدر الوحيد الذي تستمد منه الشريعة اليهودية والمسيحية احكامها الاتجاه الاول المضيق للفظ شريعتهم؟

العبارة صحيحة (✓)

س: حكم محكمة بنها الابتدائية :قضى بان روح نصوص الانجيل تقضي بعدم الطلاق إلا لعدة الزنا ولا محل للانتجاع للعرف أو ما نصت عليه الشريعة الإسلامية أو الاهتداء بالقانون الطبيعي وقواعد العدالة مع وجود هذه النصوص القاطعة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: محكمة بنها الابتدائية ومحكمة استئناف اسيوط في احكامها تبنت الاتجاه الموسع للفظ شريعتهم ؟

العبارة خطأ (×) الاتجاه المضيق للفظ شريعتهم

س: الاتجاه الموسع للفظ شريعتهم ذهب الى أن لفظ شريعتهم لا يقصد به فقط ما ورد في الكتب السماوية ، بل يشمل أيضا ما ورد من أحكام تتعلق بالأحوال الشخصية في المصادر الأخرى وبخاصة فتاوى رجال الدين وما استقرت عليه مجالسهم الدينية والقضائية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تبنت محكمة القاهرة الابتدائية ومحكمة الاستئناف بالقاهرة وطنطا ومحكمة الاسكندرية الابتدائية الاتجاه الثاني الموسع للفظ شريعة غير المسلمين ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: قد تبنت الاتجاه الموسع محكمة بنها الابتدائية في حكم لها في خصوص الشريعة المسيحية جاء فيه إنه لفظ شريعتهم بمعناه العام يشمل ما ورد في الكتب السماوية وما أقره رجال الدين في فتاويهم الروحية ومجالسهم الدينية والقضائية ؟

العبارة خطأ (×) محكمة القاهرة الابتدائية

س: قضت محكمة استئناف القاهرة بأن ما ذهب اليه الحكم المستأنف بأن الطوائف الارثوذكسية لا تجيز الطلاق إلا لعدة الزنا هو قول غير سديد ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: محكمة استئناف طنطا ترى أنه وإن كانت الشريعة المسيحية تحرم الطلاق ولا تجيزه إلا لعدة الزنا استنادا إلى الآيات التي وردت في الإنجيل إلا أن فقهاء هذه الشريعة وأحكام المجالس المليية قد درجت منذ أمد طويل على إباحة الطلاق لأسباب أخرى اقتضتها ضرورات البيئة والتطور الزمني .

العبارة صحيحة (✓)

س: يرى البابا شنودة أن مصدر التشريع للأحوال الشخصية في الديانة المسيحية هو الكتاب المقدس أولا ثم القوانين الكنسية القديمة .

العبارة خطأ (×) البابا كيرلس السادس

س: البابا كيرلس السادس يرى أن المصدر الأول الأساسي للشريعة المسيحية هو الكتاب المقدس بعهديه ، ثم هناك التقاليد والاجتماع العام بالإضافة إلى القوانين الكنسية سواء كانت من الأباء الرسل أو من مجامع مسكونية أو إقليمية؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الذي قال أن المسيحية روح وليست مجرد نصوص هو البابا كيرلس السادس؟

العبارة خطأ (×) البابا شنودة

س: الكنيسة القبطية الارثوذكسية قد تبنت الاتجاه الموسع للفظ شريعتهم؟

العبارة خطأ (×) تبنت الاتجاه المضيق للفظ شريعتهم

س: موقف محكمة النقض المصرية تبنت الاتجاه الموسع للفظ شريعتهم؟

العبارة صحيحة (✓)

س: محكمة النقض المصرية قالت بان لفظ شريعتهم هو لفظ عام لا يقتصر مدلوله على ما جاء في الكتب السماوية وحدها ، بل ينصرف إلى كل ما كانت تطبقه جهات القضاء الملي قبل إلغائها باعتبارها شريعة نافذة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: موقف الفقه من الاتجاهين في تعريف لفظ شريعتهم تبني الاتجاه المضيق للفظ شريعتهم ؟

العبارة خطأ (×) تبنت الاتجاه الموسع للفظ شريعتهم

س: الاتجاه الاول المضيق : القائل بهذه الحجة (ما جرى عليه العمل أمام المجالس المليية لا يدخل في مفهوم شريعتهم) ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الاتجاه القائل بهذه الحجة (أن الحالات التي أباحت الطلاق لغير علة الزنا لا تستند إلى قواعد الشريعة المسيحية المستمدة من الإنجيل ، بل استمدت من أحكام القانون الروماني) الاتجاه المضيق للفظ شريعتهم ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الاتجاه القائل بهذه الحجة (إن من شروط نشوء قاعدة عرفية عدم مخالفتها لنص أمر) الاتجاه الموسع للفظ شريعتهم ؟

العبارة خطأ (×) تبنت الاتجاه المضيق للفظ شريعتهم

س: الاتجاه الاول المضيق القائل بهذه الحجة (أن القواعد التي صاغها رجال الكنيسة والتي صدرت وفقاً لها أحكام المجالس المالية لا يمكن نعتها بالقانون) ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الاتجاه الموسع للفظ شريعتهم القائل بهذه الحجة (أن قصر لفظ شريعتهم على ما جاء في الكتب السماوية لغير المسلمين فقط هو تخصيص بغير دليل) ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الاتجاه الثاني الموسع للفظ شريعتهم قال أن الاتجاه الأول خلط بين الشريعة المسيحية والدين المسيحي ؟

أ- صح . ب- خطأ .

س: الاتجاه الموسع للفظ شريعتهم قال أن الاختصار على ما جاء في الكتب السماوية فقط " التوراة والإنجيل " ، دون غيرها من المصادر يقف حجر عثرة أمام القضاء للفصل فيما يعرض عليه من منازعات ؟

أ- صح . ب- خطأ .

س: الاتجاه الموسع القائل باعتبار الكتب السماوية " التوراة والإنجيل " المصدر الوحيد للشريعة الخاصة يؤدي إلى إلغاء الملل والطوائف اليهودية والمسيحية التي أعترف بها المشرع المصري رسمياً ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: المشرع المصري اعتبر البروتستانت طائفة واحدة تسمى طائفة الإنجيليين انوطنيين ؟

العبارة صحيحة (✓)

موضوع: مصادر الشريعة المسيحية ؟

تطبيق البابل شيت (صح وخطأ) للتواصل والاستفسار / ٠١٢٢٨٩١٠٨٠٥ - ٠١١١٨٠٣٦٥٥

س: المصدر المشترك للشريعة المسيحية يتمثل في الكتاب المقدس فقط ؟

العبارة خطأ (×) هناك العديد من المصادر المشتركة الأخرى وهي قوانين الرسل وقرارات المجامع وأوامر الرؤساء وفقه آباء الكنيسة .

س: الكتاب المقدس يشمل على العهد القديم والعهد الجديد والعهد القديم يتضمن تسعة وثلاثين سفرًا والعهد الجديد يشمل على الاناجيل الأربعة المعترف بها لدى المسيحيين ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يرى اليهود والمسيحيون في العهد القديم أن الأسفار الأولى منها هي التوراة التي أنزلت على موسى عليه السلام ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: العهد الجديد للكتاب المقدس لا يتضمن قواعد مفصلة عن الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية عند المسيحيين بل اقتصر على مواضع قليلة تتعلق بالمحبة بين الزوجين والنهي عن الطلاق إلا لعللة الزنا ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: قوانين الرسل هي كتب تنسب إلى رسل المسيحيين عندهم وتشمل تنظيمًا لبعض علاقات الأسرة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تضمن الانجيل قواعد مفصلة لاحكام الاسرة اي الاحوال الشخصية بالمسيحيين؟

العبارة خطأ (×) لم يتضمن الانجيل تنظيمًا لعلاقات الاحوال الشخصية بالاسرة

س: تعتبر قوانين الرسل هي المصدر الاول للفقہ المسيحي بعد الكتاب المقدس؟

العبارة صحيحة (✓)

س: قرارات المجامع هي عبارة عن مؤتمرات يعقدها رجال الكنيسة لبحث امور الكنائس وما يهمها واصدار القرارات المتعلقة بها؟

العبارة صحيحة (✓)

س: اهتمت المجامع بتنظيم مسائل الاحوال الشخصية واصدرت فيها قرارات معينة في مسائل الزواج والطلاق والميراث والوصية؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يقصد باوامر الرؤساء الدينيين التعاليم التي كانت تصدر من البطاركة والمطارنة والتي كانت موجهة الى الكهنة؟

العبارة صحيحة (✓)

موضوع ٢: القاعدة القانونية الواجبة التطبيق على علاقات غير المسلمين الملحددين في مسائل الأحوال الشخصية "حكم من لا يدينون بدين سماوي"

* قلنا ان غير المسلمين في مصر الذين يمكن ان تطبق احكام شرائعهم الخاصة في مسائل الاحوال الشخصية هم اليهود والمسيحيون فقط اما اصحاب الديانات غير السماوية كالبنودية او الملحددين الذين لا دين لهم فلا يستفيدون من امتياز الخضوع لشرائعهم الدينية بل تطبق عليهم في مصر احكام الشريعة الإسلامية.

*** ولكن يبقى التساؤل قائما حول تحديد القاعدة القانونية الواجبة التطبيق على علاقات غير المسلمين الملحددين.**

**** حيث يجب التفرقة بين الاتحاد الاصيل والاتحاد الطارئ.**

١- ففي حالة الاتحاد الاصيل: حيث يكون الشخص ملحد لا دين له منذ الاصل فتطبق عليه حينئذ احكام الشريعة الإسلامية ذلك ان النظام القانوني المصري يعتبر نظاما دينيا فالدساتير المصرية المتعاقبة تجعل من الإسلام دين الدولة الرسمي والدستور الحالي ينص في مادته الثانية على ان الشريعة الإسلامية تعتبر المصدر الرئيسي للتشريع ولذلك يجب ان يكون مفهوم حرية العقيدة في القانون المصري هو ذلك المفهوم الذي تعطيه له الشريعة الإسلامية.

* ولا ريب في ان الشريعة الإسلامية تقر حرية العقيدة، بيد ان هذه الحرية لا تكون الا في اطار الديانات السماوية وحدها ولا يمكن ان يكون الاتحاد عقيدة او ديانة لها اصول وقواعد ولا يمكن ان يجعل القانون المصري من الاتحاد شريعة تطبق على الملحددين.

* وبناء على ما سبق اذا ما اقترن رجل ملحد بامرأة ملحدة تنتمي الى نفس مذهب طبقت على علاقاتهم الشريعة الإسلامية حيث لا ديانة لهما ولا عقيدة ولا يمكن الاحتجاج بحرية العقيدة التي كفلها الدستور المصري وتلك الحرية لا تكون الا في نطاق الأديان السماوية الموحى بها هي الإسلام والمسيحية واليهودية.

٢- أما الاتحاد الطارئ: فيقصد به الحالة التي يكون فيها الزوجين منتميين لديانة سماوية معينة ثم يعتنق احدهما الاتحاد ومن ثم تخلف ديانة كل منهما فيشور التساؤل حول الشريعة الواجبة التطبيق في هذا الحالة اذا ما تار نزاع بين زوجين الزوجين ، هل تطبق الشريعة الإسلامية باعتبارها الشريعة العامة ام تطبق الشريعة التي كان يعتنقها الزوجين قبل الاتحاد؟

**** حيث انقسم الرأي الى فريقين:**

الفريق الأول: وجوب (ضرورة) تطبيق الشريعة الخاصة التي كان يعتنقها الزوجين قبل الاتحاد:

* تبنت هذا الاتجاه محكمة القاهرة الابتدائية عندما رفعت امامها دعوى من سيدة تطلب فيها من المحكمة التطبيق من زوجها بسبب أنها أصبحت ملحدة لاعتناقها الديانة الفرعونية بعد ان كانت هي وزوجها مسيحيين كاثوليكين باعتبارها ان الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق بسبب اختلاف الديانة وان الشريعة الإسلامية لا تسمح باستمرار العلاقة الزوجية بين ملحدة وكتابي بل يجب التفريق بينهما. * فرفضت المحكمة اجابة الزوجة التي طلبها قائلة " ومن حيث انه لا يمكن القول بأن ملتها قد اختلفت مع زوجها الكاثوليكي او ديانتها أصبحت غير ديانتها إلا اذا اتجهت الى ديانة أخرى من الأديان السماوية واعتنقتها لان المفاضلة بين الأديان واختيار احدهما مع الأيمان بالله ليس كالاتحاد ، ولكل انسان ان يعيش في بلد يؤمن بالله ديانة من ديانات السماء ، فان كفر بها ولم يعتقد في وجود الله فذلك أمر بينه وبين نفسه.

الفريق الثاني: وجوب تطبيق احكام الشريعة الإسلامية: * انتقد جانب من الفقه الحكم السابق ، وناذى بوجوب

تطبيق احكام الشريعة الإسلامية وفي هذه الحالة والتفريق بين الزوجين إعمالا لأحكام الشريعة الإسلامية بحجة ان المحكمة قد زجت بنفسها في مسائل لا تدخل في حدود مهمتها ذلك ان من المعلوم ان حرية العقيدة مكفولة للجميع دون التقيد بضرورة ان تكون العقيدة سماوية.

* ويضيف انصار هذا الرأي انه لم يطلب احد من المحكمة تطبيق شريعة الألحاد، ان كل ما يترتب عليه هو تطبيق الشريعة الإسلامية فضلاً عن ان الشريعة الإسلامية قد اقرت بإمكان وجود من لا يدينون بدين سماوي ، مما دعي فقهاؤها التي تنظم صلاتهم بالمسيحيين في العلاقات الزوجية.

رأي الدكتور:* ونحن من جانبنا ومع فريق آخر من الفقه لا يمكننا سوى التسليم بما قضت به محكمة القاهرة الابتدائية في حكمها السابق على أساس ان مبدا حرية الاعتقاد التي كفلها الدستور المصري لا يجب ان تمارس الا في نطاق الأديان السماوية وحدها . اما الألحاد فلا يقره الدستور ، لان المشرع لا يعتد بالأديان السماوية ، وحرية الألحاد لا يمكن السماح بها ألا بناء على نص دستوري صريح.

* ولذلك فإن عدم الاعتداد بالديانات غير السماوية والإلحاد يقصد به عدم جواز تطبيق أحكام هذه الديانات حتى لو اتحد الأطراف في هذا الاعتقاد بل تطبق أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى عدم إمكانية ترتيب أي أثر قانوني على الإلحاد أو اعتناق أي دين غير سماوي حتى ولو كان الأثر هو تطبيق الشريعة الإسلامية بدلاً من الشريعة الخاصة ، والا كان معنى ذلك الاعتراف بذلك الدين غير السماوي أو الإلحاد ، فبسبب الإلحاد استبعدت الشريعة المسيحية وطبقت الشريعة الإسلامية وهو أمر لا يقره الدستور المصري .

* وإذا كان صحيحاً أن الشريعة الإسلامية تقر بإمكان وجود من لا يدينون بدين سماوي مما دعاء فقهاءها إلى تنظيم صلاتهم بالمسلمين في العلاقات الزوجية ، إلا أن أحكام الشريعة الإسلامية تسري على الملحدين الأصليين فيما بينهم ، ولكن على الإطلاق لا تسمح للمسلم بالتزوج من ملحدة أو مشركة .

* أما الإلحاد الطارئ فحكمه إذا كان الزوجين كتابيين ثم الحد أحدهما طبقت عليهما شريعتهم الخاصة دون شريعة الإلحاد . وإذا كان الزوجين أحدهما مسلم والآخر كتابية طبقت أحكام الشريعة الإسلامية على هذا الزواج ، فإذا أُلحد الزوج أُعتبر مرتدّاً وقضى ببطان الزواج لأن المرتد يمهل فإن أبي قتله الإمام .

* وإذا كانت الزوجة هي التي أُلحدت صارت مشركة ، وعند الجمهور يحكم بطلان زواجها ويفرق بينها وبين زوجها لأنه لا يجوز التزوج بمشركة .
* **خلاصة القول** أن الإلحاد الطارئ لا يترتب أي أثر من ناحية تعديل الاختصاص التشريعي ، لأن الإلحاد ليس بديانة ، ولذلك يجب أن يظل الشخص على دينه الأول إلى أن يعتنق بين سماوي آخر فالحد أحد الزوجين غير المسلمين الطارئ بعد الزواج لا يؤثر في وجوب تطبيق شريعتهم الخاصة التي توافرت شروط انطباقها قبل حدوث هذا الإلحاد ، إلى أن يعتنق هذا الشخص دين سماوي آخر .

* إذا كنا قد انتهينا إلى أن المشرع المصري لا يعترف إلا بالديانات السماوية وهي الإسلام والمسيحية واليهودية دون غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى غير السماوية ، فمعنى ذلك أن غير المسلمين الذين يمكن أن تطبق أحكام شرائعهم الخاصة في مسائل الأحوال الشخصية هم اليهود والمسيحيون فقط .

تطبيق الباب شيت (صح وخطأ)

س: تنطبق على الزوجين الملحدين الحاداً أصلياً أحكام الألحاد . في حين تنطبق على الزوجين الملحدين الحاداً طارئاً أحكام الشريعة الإسلامية؟

العبارة خطأ (×) ينطبق على الزوجين الملحدين الحاد أصلياً الشريعة الإسلامية . في حين يطبق على الزوجين الملحدين الحاداً طارئاً أحكام شريعتهم قبل الإلحاد.

س: ان غير المسلمين في مصر الذين يمكن ان تطبق أحكام شرائعهم الخاصة في مسائل الأحوال الشخصية هم اليهود والمسيحيون فقط ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: أصحاب الديانات غير السماوية كالبوذية او الملحدين الذين لا دين لهم تطبق عليهم شريعتهم الخاصة؟

العبارة خطأ (×) الشريعة الإسلامية

س: يكون الشخص ملحد لا دين له منذ الأصل فتطبق عليه حينئذ أحكام الشريعة الإسلامية هو تعريف الألحاد الأصلي؟

العبارة صحيحة (✓)

س: في حالة الألحاد الأصلي : حيث يكون الشخص ملحد لا دين له منذ الأصل فتطبق عليه الشريعة الإسلامية؟

العبارة صحيحة (✓)

س: ان الشريعة الإسلامية تقر حرية العقيدة، بيد ان هذه الحرية لا تكون الا في اطار الديانات السماوية وحدها ولا يمكن ان يكون الألحاد عقيدة او ديانة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يجعل القانون المصري من الألحاد شريعة تطبق على الملحدين؟

أ-صح ب-خطأ لا يجعله شريعة

س: تعد البهائية ديانة معترف بها في القانون المصري؟

ب- خطأ

أ- صح

س: الحالة التي يكون فيها الزوجين منتميين لديانة سماوية معينة ثم يعتنق احدهما الالحاد يسمى الالحاد الطارئ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الاتجاه الذي ذهب الى وجوب تطبيق الشريعة الخاصة التي كان يعتنقها الزوجين قبل الالحاد تبنته محكمة القاهرة الابتدائية؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الرأي الراجح الذي اخذ به الفقه ورأى الدكتور في حالة الالحاد الطارئ اذا كان الزوجين كتابيين ثم احدهم ان تطبيق الشريعة الاسلامية؟

العبارة خطأ (×) شريعتهم الخاصة

س: الرأي الراجح الذي اخذ به الفقه ورأى الدكتور في حالة الالحاد الطارئ اذا كان الزوجين احدهما مسلم والاخر كتابية ان تطبيق الشريعة الاسلامية؟

العبارة صحيحة (✓)

س: ارادت زوجة ملحدة منذ الاصل رفع دعوى نفقه زوجها على زوجها الملحد تطبيق شريعة الالحاد؟

العبارة خطأ (×) الشريعة الاسلامية

ما هي شروط تطبيق شريعة غير المسلمين؟

الشرط الاول: عدم تعارض شريعة غير المسلمين مع النظام العام

الشرط الثاني: عدم انتماء الخصوم لجهات قضائية منظمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ .

الشرط الثالث: عدم تعارض شريعة غير المسلمين مع النظام العام.

ملحوظة هامة: شروط الاتحاد في الديانة والملة والطائفة يتضمن الاتي:

١ - انقسام الرأي حول المقصود بالاتحاد في الديانة والملة والطائفة ؟

٢ - الوقت الذي يعتد به لتغيير الديانة والملة والطائفة ؟

٣ - كيفية تغيير العقيدة وإثباته؟

موضوع ٣: انقسام الرأي حول المقصود بالاتحاد في الديانة والملة والطائفة؟

* نصت المادة الثالثة من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ انه يشترط لتطبيق شريعة غير المسلمين اتحاد الخصوم في الديانة والملة والطائفة وانتماء الخصوم لجهات قضائية ملية منظمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ . وعدم تعارض شريعة غير المسلمين مع النظام العام . ولا طبقت الشريعة الإسلامية .

يشترط لتطبيق شرائع غير المسلمين اتحاد الخصوم في الملة والطائفة والا طبقت عليهم الشريعة الإسلامية باعتبارها الشريعة ذات الولاية العامة أصلاً .

****انقسام الرأي حول المقصود بالاتحاد في الملة والطائفة:**

* ذهب رأي أول في الفقه إلى القول بالاكتماء بالاتحاد في الملة أو المذهب دون الطائفة لتطبيق شريعة غير المسلمين في حين يذهب الرأي الذي نؤيده إلى القول باشتراط الاتحاد في الملة والطائفة لتطبيق شريعة غير المسلمين .

الرأي الأول : الاكتفاء بالاتحاد في الديانة والملة "المذهب" لتطبيق شريعة غير المسلمين :

ذهب رأي في الفقه إلى القول بأنه يكفي الاتحاد في الملة أو المذهب فقط دون الطائفة لتطبيق شريعة غير المسلمين بحيث أن الشريعة الإسلامية لن تكون واجبة التطبيق إلا في حالة اختلاف الخصوم في الملة أما إذا اختلفوا في الطائفة واتحدوا في الملة فلن تطبيق الشريعة الإسلامية ويظل النزاع في ولاية الشريعة الخاصة وبناء علي هذا الرأي إذا كان الزوجان منتميان للمذهب الأرثوذكسي ولكنهما اختلفا في الطائفة بأن كان أحدهما من طائفة الأقباط الأرثوذكس والآخر من طائفة الروم الأرثوذكس حيث تطبق عليهما في هذه الحالة ليس الشريعة الإسلامية بل الشريعة الأرثوذكسية . ويستند أنصار هذا الرأي في تدبير وجهة نظرهم إلى عدة حجج أهمها :

١ - أن استبعاد قانون الديانة وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لمجرد اختلاف الخصوم في الطائفة لا يتفق وقصد المشرع بل يؤدي إلى نتائج غير عادلة فالمشرع حين أخضع علاقات الأحوال الشخصية لغير المسلمين لأحكام شريعتهم استهدف من ذلك تحقيق المساواة بين المصريين وكفالة اعتقادهم الديني دون أن تتعدى ديانة إلى غير أهلها .

٢- أن اشتراط الاتحاد في الملة والطائفة قائم علي افتراض خاطئ مفاده أن اختلاف الطائفة يعني اختلاف الأحكام الدينية المطبقة في حين أن الاختلاف لا يوجد إلا بين الملة والأخرى أي المذهب والأخر وليس بين الطوائف لأن طوائف المذهب الواحد تخضع لرئاسة دينية واحدة وتجمعها وحدة الاعتقاد الديني ووحدة الأحكام الدينية .

الراي الثاني : اشتراط الاتحاد في الديانة والملة والطائفة لتطبيق شريعة غير المسلمين :

* يذهب الراي الثاني الذي نؤيده إلى أنه يشترط لتطبيق شريعة غير المسلمين الاتحاد في الملة والطائفة وإلا طبقت عليهم الشريعة الإسلامية سواء اختلفوا في الملة أو الطائفة ومن باب أولى الديانة .

ولا شك عندنا في رجاحة هذا الراي للأسباب الآتية :

- ١- مخالفة الراي القائل بالاكفاء بالاتحاد في المذهب أو الملة لصراحة نص المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ الذي يشترط لتطبيق شريعة غير المسلمين الاتحاد في الملة والطائفة .
- ٢- إن الحكم الوارد بالمادة الثالثة من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ ليس سوي إقرار لما كان عليه العمل قبل إلغاء جهات القضاء الديني حيث كانت المجالس المليية لا تختص بمنازعات غير المسلمين إلا إذا اتحد المتنازعان في الطائفة
- ٣- من غير المنطقي القول بأن المشرع وهو يصدد إلغاء جهات القضاء الدينية بقصد توحيد وإزالة الاضطراب في التنظيم القضائي الخاص بالأحوال الشخصية يتجه اتجاهاً مضاداً .
- ٤- ليس في اشتراط الاتحاد في الملة والطائفة معاً أي مساس بمبدأ حرية العقيدة بل هو تأكيد من المشرع وحرصاً منه علي تحقيق هذه الحرية . وتطبيق أخص الشرائع للمتقاضين في مسائل الأحوال الشخصية .
- ٥- أن صراحة نص المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ ومن قبله المادة السادسة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٥ . في اشتراط وحدة الطائفة الى جانب الاتحاد في الملة يتفق مع الروح العامة للتشريعات التي ألغت جهات القضاء الدينية . فالمشرع قصد من هذا الشرط التضييق من تعدد القوانين المطبقة في مسائل الأحوال الشخصية .
- ٦- وبناء علي ما سبق فإنه طبقاً للراي الراجح في الفقه ولما استقر عليه القضاء فإنه يكفي لتطبيق الشريعة الإسلامية علي غير المسلمين في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين الزوجين غير المسلمين أن يختلفا في الطائفة ولو اتحدوا الملة أو الديانة .
- ٧- ليس في تطبيق الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون العام في مسائل الأحوال الشخصية أدنى مجافاة للعدالة بل هو حل تفرضه أصول التنظيم القانوني في الدول الحديثة حيث توجد قواعد موحدة تطبق علي كل المواطنين بصرف النظر عن ديانتهم . فالقانون المدني الفرنسي في تنظيمه لمسائل الزواج والطلاق يطبق علي كل الفرنسيين مسلمين وغير مسلمين رغم أن واضعي القانون تأثروا الى حد كبير بقواعد الشريعة المسيحية . وليس هناك أدنى شك أن وضع الأقليات الغير إسلامية في مصر أفضل بكثير من وضع الأقليات المسلمة في الغرب . فالأقليات غير المسلمة في مصر تخضع في مسائل الأحوال الشخصية لشريعتهم الخاصة علي الرغم أن الشريعة الإسلامية هي الشريعة العامة التي تحكم مسائل الأحوال الشخصية لغالبية المصريين وهم المسلمون والتي تكون واجبة التطبيق علي غير المسلمين باعتبارها الشريعة العامة في مسائل الأحوال الشخصية إذا اختلف أطراف النزاع في الطائفة تطبق الشريعة الإسلامية .

تطبيق الباب شيت (صح وخطأ)

س: يشترط لتطبيق شريعة غير المسلمين ثلاثة شروط وهي : اتحاد الخصوم في الديانة والملة والطائفة - وعدم تعارض شريعة غير المسلمين مع النظام العام - وانتماء الخصوم لجهات منظمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: نصت المادة الثالثة من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ على شروط تطبيق شريعة غير المسلمين؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تخلف أي شرط من شروط تطبيق شريعة غير المسلمين يؤدي الى تطبيق الشريعة الإسلامية؟

العبارة صحيحة (✓)

س: انقسمت الملة الارثوذكسية الى اربع طوائف ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: انقسمت الملة الكاثوليكية الى سبعة طوائف ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: انقسمت الملة البروتستانتية الى طائفة واحدة وهي الإنجليكان الوطنيين ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الديانة المسيحية انقسمت الى ثلاثة ملل او مذاهب ؟

العبارة صحيحة (٧)

س: الديانة اليهودية انقسمت الى مذهبين او ملتين ؟

العبارة صحيحة (٧)

س: انقسم اليهود القراؤون الى طائفة واحدة ؟

العبارة صحيحة (٧)

س: الخلاف الذي حدث حول شرط اتحاد الخصوم في الديانة والملة والطائفة لتطبيق شريعة غير المسلمين في الفقه في ظل القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ؟

العبارة صحيحة (٧)

س: ذهب رأي في الفقه في ظل القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ انه يشترط لتطبيق شريعة غير المسلمين انه يكفى الاتحاد في الملة او المذهب فقط دون الطائفة ؟

العبارة صحيحة (٧)

س: الرأي الراجح طبقاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ انه يشترط لتطبيق شريعة غير المسلمين اتحاد الخصوم في الديانة والملة او المذهب والطائفة ؟

العبارة صحيحة (٧)

س: ارادت زوجة مسيحية قبطية ارثوذكسية رفع دعوى طلاق للأعسار على زوجها المسيحي القبطي الارثوذكسي يكون قرار المحكمة في ذلك قبول الدعوى ؟

العبارة خطأ (x) رفض الدعوى

س: يشترط لتطبيق شريعة غير المسلمين ان يكون الخصوم متحدين في الديانة والملة والطائفة ؟

العبارة صحيحة (٧)

موضوع ٤: ما هو الوقت الذي يعتد فيه بتغيير الدين أو المذهب أو الطائفة قبل صدور القانون

رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الملغى وبعد صدوره ؟

وما هو الوقت الذي يعتد فيه بالتغيير في ظل القانون الحالي رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ ؟

* إذا كان أطراف النزاع متحدين في الملة والطائفة ولم يغير أحدهما ديانته أو ملته أو طائفته منذ قيام العلاقة الزوجية وحتى الفصل في النزاع فلا تتصور مشكلة حيث تظل شريعتهم الخاصة هي الواجبة التطبيق ولكن إذا ما غير أحدهم ديانته أو ملته أو طائفته فإن التساؤل يثور حول أثر هذا التغيير على القانون الواجب التطبيق فيما ينشأ من منازعات بين الأطراف هل يعتد بالتغيير مطلقاً فتطبق الشريعة الإسلامية أم أن هذا التغيير مقيد بوقت معين ؟

* ولبيان حكم هذه المسألة نوضح موقف الفقه والقضاء قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ثم موقف القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والوضع في ظل القانون الحالي رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ .

أولاً: الوضع قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ :

* انقسم الفقه والقضاء في بيان أثر تغيير العقيدة قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الى ثلاثة اتجاهات هي :
الاتجاه الأول : عدم الاعتداد بالتغيير (فكرة الحقوق المكتسبة) : ذهب اتجاه في الفقه قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الى عدم الاعتداد بتغيير الديانة أو الملة أو الطائفة إذا تم بعد عقد الزواج على أساس أن رابطة الزوجية من الروابط العقدية وأن الأصل في هذه الروابط هو اعتبار العقد شريعة المتعاقدين وطالما أن عقد الزواج قد أبرم بناء على توافق إرادتين فلا يجوز تعديله بالإرادة المنفردة .

* فمتى أبرم عقد الزواج في ظل قانون معين أو على مذهب معين ، يرتضي الطرفان أحكامه شريعة لهما ويعرفان منه حقوقهما وواجباتهما وجب أن يظل خاضعاً له حتى لا يكون هناك مساس بالحقوق التي اكتسبها الطرف الآخر من عقد الزواج والتي ارتضاها عند إبرامه ، خلاصة هذا الرأي أنه لا يجوز لأحد الزوجين أن يعدل في واجباته وفي حقوق الطرف الآخر بتغيير ديانته أو ملته أو طائفته فيدخل في ديانة أو ملة أو طائفة تبيح له ما كان حراماً في ديانته أو ملته أو طائفته الأولى .

* وبناء عليه فإنه وطبقاً لهذا الرأي إذا كان الزواج قد أبرم بين زوجين متحدين في الديانة والملة والطائفة كان الزواج محكوماً بشريعة الطرفين وقت إبرامه ويظل كذلك حتى لو غير أحدهما ديانته أو ملته أو طائفته من بعد وبالمقابل إذا كان الزواج قد أبرم بين زوجين مختلفين في الديانة أو الملة أو الطائفة ظل خاضعاً للقانون العام وهو الشريعة الإسلامية وظلت

كذلك هذه الواجبة التطبيق ولو غير أحد الطرفين ديانتة أو ملتة أو طائفته باعتناقه ديانة أو ملة أو طائفة الطرف الآخر فأصبحا متحدين في الديانة أو الملة أو الطائفة .

****النقد الذي وجه لهذا الاتجاه :** تعرض هذا الرأي لعدة انتقادات أهمها :

١. تعارض هذا الاتجاه مع مبدأ هام من المبادئ الدستورية ، وهو مبدأ حرية العقيدة والذي مفاده استفادة الشخص من أحكام ديانتة الجديدة بمجرد دخوله فيها ، ولا شك أن في بقاء الشخص خاضعاً لشريعته القديمة مساس بمبدأ حرية العقيدة .
٢. أن فكرة الحقوق المكتسبة تستقيم في كل الروابط العقدية التي لا يقف دور الإرادة فيها عند إنشائها ، بل يمتد إلى تنظيم مضمونها ومراحلها المختلفة والقول بتطبيق هذه الفكرة على الزواج ، فيه تجاهل لخصوصية الزواج .
٣. هذا وقد رفضت محكمة النقض صراحة الأخذ بفكرة الحقوق المكتسبة حيث قضت بأنه " لا يصح التحدي من أحد الزوجين قبل الآخر بأن له حقاً مكسباً في استبقاء عروة الزوجية معقودة طبقاً للقانون الذي كان يحكم به قبل تغيير الزوج مذهبه .

الاتجاه الثاني : الاعتداد المطلق بالتغيير " فكرة النظام العام " : ينطلق أنصار هذا الاتجاه من حجة أساسية هي مبدأ حرية العقيدة حيث يرون أن هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي كفلها الدستور المصري للمواطنين كافة ولذلك فإن حرية العقيدة تعتبر من المسائل المتعلقة بالنظام العام وبناء على هذا الاتجاه وانطلاقاً من مبدأ حرية العقيدة يكون لكل شخص مطلق الحرية في أن يغير ديانتة أو ملتة أو طائفته دون أي قيود ولما كانت هذه الحرية من النظام العام فإن هذا التغيير يحدث أثره فور وقوعه سواء تم التغيير قبل رفع الدعوى أو بعدها وسواء كان التغيير إلى الإسلام أو إلى غيره وبصرف النظر عن كون هذا التغيير قد تم بحسن نية أم بسوء نية .

* وبناء على ما سبق فإن مجرد التغيير يخرج الشخص من نطاق تطبيق شريعته القديمة ليدخل في نطاق شريعته الجديدة يكل ما ترتبه هذه الشريعة من آثار فيمتنع بما تمنحه من حقوق ويتحمل بما تفرضه من واجبات .

ومفاد ما تقدم أن الأخذ بهذا الاتجاه لشريعة غير المسلمين تكون هي ولن تطبق الشريعة الإسلامية الواجبة التطبيق .

الاتجاه الثالث : الاعتداد المشروط بالتغيير " الغش نحو القانون " : توسط بين الاتجاهين السابقين اتجاه ثالث محاولاً التوفيق بين فكرة الحقوق المكتسبة التي لا تعد بتغيير العقيدة وفكرة النظام العام التي تعد بالتغيير ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا يجب المغالاة في احترام فكرة الحق المكتسبة والإنكار على الشخص الاستفادة من أحكام ديانتة الجديدة كما لا يجب المغالاة في الأخذ بفكرة النظام العام والسماح مطلقاً للشخص من الاستفادة بأحكام ديانتة الجديدة ولكن يعد فقط بالتغيير متى كان عن نية صادقة ورغبة أكيدة في الدخول في العقيدة الجديدة فهم يفرقون بين التغيير بحسن نية والتغيير بسوء نية فمتى كان التغيير بحسن نية أي عن نية صادقة ورغبة أكيدة في الدخول في العقيدة الجديدة فإنه يعد به ويرتب آثاره الكاملة وأما إذا كان قد تم بسوء نية أي بقصد التحايل والغش إضراراً بالطرف الآخر أو بقصد التخلص مما كان تفرضه عليه ديانتة القديمة من التزامات معينة أو سعياً للحصول على امتيازات تقرها الديانة الجديدة دون أن يكون الإيمان الحقيقي باعثاً على التغيير فتطبق فكرة الغش نحو القانون ولا يعد بهذا التغيير .

* ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى فكرة الغش نحو القانون باعتبار أن الغش يفسد كل شيء ، فلا يمكن الاعتداد إلا بالتصرفات التي تبني على حسن النية ، أما تلك التي تنطوي على سوء نية فيجب بطلانها ، باعتبار أن ذلك تحايل وغش نحو القانون ، فتغيير العقيدة بقصد التهرب من أحكام الشريعة القديمة أضراراً بحقوق الطرف الآخر يعتبر من قبل الغش الذي يؤدي إلى عدم الاعتداد بهذا التغيير ، لأنه ينبئ عن سوء نية ويجب أن يرد على المتهرب قصده ، ذلك أن مثل هذا التغيير بني على باطل وكل ما بني على باطل فهو باطل .

* ومعنى ذلك أنه وطبقاً لهذا الاتجاه لا يجوز تطبيق الشريعة الإسلامية إذا ما غير أحد الزوجين عقيدته للزوجة إلا إذا كان التغيير بنية صادقة وعن رغبة أكيدة في الدخول في العقيدة الجديدة أما إذا ثبت أن التغيير كان من المظهر فقط فيجب طبقاً لهذا الاتجاه أن يرد عليها قصده ولا يعد بهذا التغيير .

**** هذا ولقد وجه النقد إلى هذا الاتجاه على أساس أنه من قبيل سوء الظن "الجري وراء شبهات خادعة للطعن في عقيدة الشخص أو الانتقاص من إيمانه" ، فضلاً عما في الاستناد إلى فكرة التحايل على القانون لاستبعاد أمر تغيير العقيدة ضرورة التسليم بصورية هذا التعبير ، أي القول بعدم حصوله أصلاً رغم ما اتخذ من إجراءات وطقوس للدخول في المعتقد الجديد ، وذلك حتى يمكن استبقاء الأحكام التي تربط بالمعتقد السابق على التغيير، أي أن إثبات صورية تغيير الاعتقاد أمر لازم لتجنب الأحكام التي تترتب على الدخول في المعتقد الجديد .**

ثانياً : الوضع في ظل القانون ٤٦٣ لسنة ١٩٥٥ الملغى :

المشرع فرق بين فرضين الأول تغيير الديانة إلى الإسلام والثاني تغيير الديانة إلى غير الإسلام .

الفرض الأول : التغيير إلى الإسلام : يواجه هذا الفرض حالة تغيير أحد الخصوم أو كليهما ديانتة إلى الإسلام حيث يتضح أن التغيير إلى الإسلام ينتج أثره من حيث تطبيق الشريعة الإسلامية على المتخاصمين بصرف النظر عن الوقت الذي حصل فيه هذا التغيير أي سواء تم اعتناق الإسلام قبل رفع الدعوى أو أثناء السير فيها

* ومعني ذلك أنه إذا كان الذي أسلم هو الزوج وحده وظلت زوجته كتابية كانت الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق في حين أنه إذا كان الذي أسلم هي الزوجة وحدها فإنه وطبقاً للراجح في مذهب الإمام أبي حنيفة يعرض علي زوجها الإسلام فإن أبي فرق القاضي بينهما لأنه لا يجوز للمسلمة الزواج من غير المسلم والفرق في هذه الحالة طلاق .

* خلاصة القول إذن أنه كان يجدر بالمشرع أن يسوى في أثر تغيير العقيدة بين التغيير إلى الإسلام والتغيير إلى غير الإسلام فيعتد به ، سواء تم قبل رفع الدعوى أو أثناء السير فيها ، احتراماً منه لمبدأ حرية العقيدة دون أن يكون هناك خشية من تضيق نطاق تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على النزاع ، لأن الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق في كل الحالات سواء كان التغيير قد تم إلى الإسلام أم إلى غير الإسلام ، لاختلاف الخصوم في الديانة أو الملة أو الطائفة

الفرض الثاني : التغيير إلى غير الإسلام : يواجه هذا الفرض حالة تغيير أحد الخصوم غير المسلم ديانته إلى غير الإسلام كأن يكون يهودياً فيعتنق المسيحية أو العكس وحالة تغيير أحد الخصوم ملته كأن يكون كاثوليكياً ويصير أرثوذكسياً أو يهودياً قرئياً أو غير طائفته كأن يكون مسيحياً أرثوذكسياً قبطياً فيصير مسيحياً أرثوذكسياً سريانياً في هذه الحالات وغيرها تكون بصدد تغيير في العقيدة فيثور التساؤل حول القانون الواجب التطبيق ؟ حيث قرر المشرع صراحة في المادة السابعة عدم الاعتداد بالتغيير إذا تم أثناء سير الدعوى وهو ما يفهم منه أن التغيير لا يعتد به إلا إذا تم قبل رفع الدعوى .

وبناء عليه فإنه إذا كان الخصوم متحدين في الديانة والملة والطائفة وغير أحدهم ديانته أو ملته أو طائفته قبل رفع الدعوى اعتد بهذا التغيير وطبقت عليهم الشريعة الإسلامية أما إذا كان التغيير أثناء سير الدعوى فلا يعتد به حيث يظل النزاع محكوماً بشريعتهم الدينية التي كانت سارية عليهم قبل رفع الدعوى .

ثالثاً : الوضع في ظل القانون الحالي رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ :

لا مفر من طرح الحلول التي سبق أن طرحت قبل صدور القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ وهذه الحلول هي :

الحل الأول : العمل بما كان عليه نص المادة السابعة من القانون ٦٢ لسنة ١٩٥٥ الملغى :

يترتب على الأخذ بهذا الحل عدم الاعتداد بالتغيير الحاصل بعد رفع الدعوى إلا إذا كان إلى الإسلام .

الحل الثاني : عدم الاعتداد بالتغيير الحادث بعد إبرام عقد الزواج (تطبيق شريعة العقد) :

يقضي هذا الحل أن يظل القانون الذي نشأت في ظله علاقة الزوجية هي الواجب التطبيق ما لم يكن التغيير إلى الإسلام فتطبق الشريعة الإسلامية .

الحل الثالث : الاعتداد بالتغيير متى كان بنية صادقة وعن رغبة أكيدة في الدخول في العقيدة الجديدة :

باعتبار أن حرية العقيدة من الأمور المتعلقة بالنظام العام فإنه يجب وطبقاً لهذا الحل الاعتداد بالتغيير متى كان بنية صادقة وعن رغبة حقيقية في الدخول في العقيدة الجديدة .

* وبناء عليه فإنه إذا كان تغيير العقيدة قد تم بحسن نية ورغبة أكيدة في اعتناق الديانة الجديدة أو الانتماء للملة أو الطائفة الجديدة فإنه يعتد به ويرتب آثاره الكاملة أما إذا كان التغيير بسوء نية يقصد التهرب من أحكام الشريعة المطبقة والإضرار بحقوق الطرف الآخر أو الاستفادة من مزايا الشريعة الإسلامية باعتبارها الواجبة التطبيق عند الاختلاف في الديانة أو الملة أو الطائفة فإن ذلك يعتبر من قبيل الغش وينبغي عدم الاعتداد به .

الحل المقترح : الاعتداد المطلق بالتغيير : إزاء الانتقادات التي وجهت إلى الحلول الثلاثة السابقة فإننا نعتقد مع جانب

من الفقه ، وجوب الاعتداد المطلق بالتغيير في العقيدة دون تمييز بين التغيير الحاصل قبل رفع الدعوى أو أثناء السير فيها ، ودون التمييز بين ما إذا كان التغيير إلى الإسلام أو إلى غير الإسلام ، ودون الاعتداد بما إذا كان هذا التغيير قد تم بحسن نية ، عن إيمان صادق ورغبة حقيقية في اعتناق الدين الجديد ، أو كان بسوء نية عن غير إيمان حقيقي وعقيدة صادقة .

وقد يقال أن من شأن التسليم بهذا القول أي الاعتداد المطلق بالتغيير ، أن يسود نظر الدعوى الاضطراب حول القانون والحكم واجب التطبيق ، ذلك أن هذا القانون ، لا يمكن أن يتراخى تحديده حتى قفل باب المرافعة ، فالسماح للمتنازعين بالتقاضي حتى قفل باب المرافعة في مسألة النزاع يهدد بالمساس بحق الدفاع للخصم حيث لا يعرف الجهة التي يتم الدفاع فيها إلا بعد تحديد القانون الواجب التطبيق ، كما أن ضابط الإسناد ، هو العقيدة التي ينتمي إليها الخصوم تقوم على جانب إرادي لا يمكن إنكاره .

تطبيق الباب شيت (صح وخطأ) للتواصل والاستفسار / ٠١٢٢٨٩١٠٨٠٥ - ٠١١١٨٠٣٦٥٥

امتحان ٢٠٢٠ س: طبقاً للمادة السابعة من القانون ٦٢ لسنة ١٩٥٥ الملغى يعتد بتغيير العقيدة أثناء السير في الدعوى طالما كان التغيير إلى الاسلام ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: طبقاً للمادة السابعة من القانون ٦٢ لسنة ١٩٥٥ الملغى يعتد بتغيير العقيدة أثناء السير في الدعوى طالما كان التغيير إلى غير الاسلام ؟

العبارة خطأ (×) لا يعتد بالتغيير الا اذا كان قد تم قبل رفع الدعوى

امتحان ٢٠٢٠ س: طبقا للرأي الراجح في ظل القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ يعتد بتغيير العقيدة سواء كان قبل رفع الدعوى او بعدها وسواء كان التغيير الى الاسلام او الى غير الاسلام وسواء كان التغيير قد تم بحسن نية او بسوء نية؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: طبقا للرأي الراجح فقها في ظل القانون الحالي رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ يمكن اعمال حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ باعتبار ان نص هذه المادة قد اصبح عرفا طبقته المحاكم لعمدة نصف قرن من الزمان؟

العبارة صحيحة (✓)

س: طبقا لفكرة الحقوق المكتسبة والاتجاه القائل بعدم الاعتداد بالتغيير في الديانة او الملة او الطائفة وبناء عليه اذا كان الزواج قد ابرم بين زوجين متحدين في الديانة والملة والطائفة وغير احدهما ديانة او ملة او طائفة تكون الشريعة الواجبة التطبيق هي الشريعة الاسلامية؟

العبارة خطأ (×) الشريعة المسيحية (شريعتهم الخاصة)

س: طبقا لفكرة الحقوق المكتسبة والاتجاه القائل بعدم الاعتداد بالتغيير في الديانة او الملة او الطائفة وبناء عليه اذا كان الزواج قد ابرم بين زوجين مختلفين في الديانة او الملة او الطائفة وغير احدهما ديانة او ملة او طائفة واصبحوا متحدين: تكون الشريعة الواجبة التطبيق هي الشريعة الاسلامية؟

العبارة صحيحة (✓)

س: رفضت محكمة النقض الاخذ بفكرة الحقوق المكتسبة (اتجاه عدم الاعتداد بالتغيير) ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تقوم فكرة النظام العام على حجة اساسية وهي مبدأ حرية العقيدة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: طبقا لفكرة النظام العام والاتجاه القائل بالاعتداد المطلق بالتغيير وهو ان التغيير يخرج الشخص تماما من نطاق تطبيق الشريعة القديمة والاستفادة من احكام الشريعة الجديدة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: اخذت محكمة النقض في مسألة تغيير العقيدة بفكرة النظام العام (الاعتداد المطلق بالتغيير)؟

العبارة صحيحة (✓)

س: طبقا لفكرة النظام العام والاتجاه القائل بالاعتداد المطلق بالتغيير : ابرم زواج بين طرفين متحدين ديانة وملة وطائفة وغير احدهما ديانة او ملة او طائفة : شريعتهم الخاصة هي الواجبة التطبيق؟

العبارة خطأ (×) الشريعة الاسلامية

س: تقوم فكرة النظام العام على ان التغيير في العقيدة قد تم بحسن نية ؟

أصح ب- خطأ تصحيح: دون تفرقة

س: تقوم فكرة الاعتداد المشروط بالتغيير (الفش نحو القانون) على الاعتداد بالتغيير متى تم بحسن نية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: رفضت محكمة النقض المصرية الاخذ بفكرة الاعتداد المشروط بالتغيير (الفش نحو القانون) ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: اخذت محكمة النقض المصرية بفكرة الاعتداد المشروط بالتغيير (الفش نحو القانون) على الاعتداد بالتغيير متى تم بحسن نية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الوضع في ظل القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فرق المشرع بين فرضين الاول تغيير الديانة الى الاسلام والثاني التغيير الى غير الاسلام؟

العبارة صحيحة (✓)

س: ان التغيير الى الاسلام ينتج اثره من حيث تطبيق شريعة اسلامية على المتخاصمين بصرف النظر عن الوقت الذي حصل فيه التغيير؟

العبارة صحيحة (✓)

س: قام احد الزوجين المتحدين ديانة وملة وطائفة ان غير احدهما ديانتته الى غير الاسلام وذلك اثناء سير الدعوى التي قامت الزوجة برفعها : لا يعتد بهذا التغيير ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: ساوى المشرع في حالة التغيير الى الاسلام بين التغيير الحاصل قبل رفع الدعوى والذي يتم اثناء سير الدعوى ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا يعتد المشرع بالتغيير في العقيدة الذي يتم اثناء سير الدعوى اذا كان الى غير الاسلام ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يعتد المشرع بالتغيير في العقيدة اذا كان الى غير الاسلام اثناء سير الدعوى ؟

العبارة خطأ (✗) قبل رفع الدعوى

س: اقام زوج برفع دعوى رقم ١٢١٧ سنة ١٩٦٠ بطلب الطلاق وقضى فيها بالرفض ثم قام الزوج في ٢٠ مايو سنة ١٩٦٢ بتغيير طائفته للسريان الارثوذكس بدلا من الاقنات وبعد ذلك رفع دعوى اثبات ايقاع الطلاق تكون الشريعة الاسلامية واجبة التطبيق ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: قام زوج برفع دعوى بطلب الطلاق على زوجته المتحدين ديانة وملة وطائفة واثناء سير الدعوى غير احدهما ديانتته او ملته او طائفته : تكون الشريعة المسيحية واجبة التطبيق ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: القانون الحالي هو رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ ؟

العبارة صحيحة (✓)

موضوع : كيفية تغيير العقيدة واثباته ؟

تطبيق البابل شيت (صح وخطأ)

س: الارتداد عن الاسلام لا يدخل في مدلول تغيير العقيدة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: قضى ان اقرار الزوج المسيحي عند زواجه بمسلمه بخلوه من الموانع الشرعية والقانونية دليل من هذا التاريخ انه مسلم ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تغيير الملة او الطائفة يتم عن طريق طلب يقدم من الشخص الذي يرغب في التغيير الى الجهة الدينية المختصة بالملة او الطائفة الجديدة والتي يشترط ان يكون لها وجود قانوني معترف به من الدولة ولها رئاسة دينية معتمدة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يكون للجهة الدينية سلطة تقديرية في قبول طلب الانضمام اليها او رفضه . ذلك ان تغيير الملة او الطائفة عمل ارادي من جانب الجهة الدينية المختصة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تغيير الملة او الطائفة لا ينتج اثره بمجرد الطلب وابداء الرغبة ولكن بعد الدخول فيه واتمام طقوسه وان يتحقق الرئيس الديني للملة او الطائفة قبل قبول الطلب من جديته وصدوره عن نية سليمة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: في حالة التغيير في الملة او الطائفة ان الطالب يصير منتظما لملته او طائفته الجديدة دون حاجة الى إخطار طائفته القديمة بما حدث من تغيير ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠: لا يتحقق شرط الاختلاف في الملة او الطائفة الا بعد اخطار الطائفة القديمة بما حدث من تغيير ؟

العبارة خطأ (✗) لا يتطلب الاختلاف او التغيير في الملة او الطائفة اخطار الطائفة القديمة

س: يمكن للجهة الديلة المختصة ابطال الانضمام الى الملة الجديدة اذا اكتشفت لاحقا ان الشخص كان عند انضمامه سيء النية ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: لا يجوز للقضاء بعد التغيير الرسمي للعقيدة سوى البحث في النتائج المترتبة على هذا التغيير دون البحث في الباعث وصدق النية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الجهة الكنسية لها سلطة البحث في دوافع وبواعث تغيير العقيدة عكس القضاء ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: يعتبر كل ما هو ممنوع على القضاء الخوض فيه بعد تغيير العقيدة الرسمي هو من حق الجهة الدينية البحث فيه والتحقق منه قبل وبعد قبول طلب الانضمام اليها رسمياً ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: قرار ابطال الانضمام الى الملة او الطائفة ينتج اثره منذ صدوره دون ان يكون له اثر رجعي ؟

العبارة خطأ (×) قرار ابطال الانضمام يكون له اثر رجعي ويزيل انتماء الشخص للملة او الطائفة الجديدة

س: لا يترتب على ابطال الانضمام ان يصبح الشخص بلا ملة او طائفة بل يعتبر باقياً على ملته او طائفته القديمة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: قرار الجهة الدينية بابطال الانضمام هو قرار ديني بحث تستقل الجهة الدينية بإصداره ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: ليس للقضاء أي دور رقابي على قرار ابطال الانضمام الى الملة او الطائفة الصادر من الجهة الدينية المختصة ولها الحرية المطلقة في ذلك ؟

العبارة خطأ (×) القضاء له دور رقابي في ذلك

س: ابطال الانضمام لا يكون الا لسبب معاصر له وهو ما يؤدي الى زوال الانضمام بأثر رجعي ، في حين ان الفصل من الملة او الطائفة لا يكون الا لسبب لاحق على الانضمام دون ان يكون له اثر رجعي ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: الفصل من الملة او الطائفة لا يكون الا لسبب معاصر على قرار الانضمام في حين ان ابطال الانضمام الى الملة او الطائفة لا يكون الا لسبب لاحق على قرار الانضمام ؟

العبارة خطأ (×) العكس كما هو موضح في السؤال السابق

امتحان ٢٠٢٠ س: تكييف ما اذا كان قرار الجهة الدينية قراراً بابطال الانضمام اليها او فصلاً منها يعتبر من مسائل القانون التي يخضع فيها القاضي لرقابة محكمة النقض ؟

العبارة صحيحة (✓)

موضوع ٦ : عدم تعارض حكم شريعة غير المسلمين مع النظام العام ؟

* أن من شروط تطبيق شريعة غير المسلمين الاتحاد فالديانة والملة والطائفة وانتماء الخصوم الى لطائفة كان لها جهة قضائية منظمة وأن لا تتعارض مع النظام العام وألا أستبعد هذا الحكم وطبقت الشريعة الإسلامية.

* نتناول الحكمة من هذا الشرط والمقصود بالنظام العام ثم نضرب بعض الأمثلة التي تتعارض مع النظام العام .
أولاً : الحكمة من هذا الشرط : ثار التساؤل في الفقه حول الحكمة من اشتراط عدم تعارض حكم شريعة غير المسلمين مع النظام العام رغم أنها قواعد ذات مصدر ديني وليس مجرداً اجتهدات فقهية .

* فإذا كان هذا الأمر له ما يبرره في نطاق القانون الدولي الخاص حيث أن القاضي الوطني سيكون بصدد تطبيق قانون أجنبي علي المنازعة مما يحتمل معه أن يكون هذا القانون مخالف للنظام العام في مصر فإن أعمال هذا الشرط الذي أتى به نص المادة الساسة وبالنسبة للشرائع الطائفية يؤدي إلي استبعاد قاعدة وطنية وليست أجنبية .

* أن الشرائع الدينية لغير المسلمين تتعد بتعدد الطوائف وبالتالي فإن لكل طائفة منها نظام وقواعد خاص تختلف عن نظام وقواعد الأخرى ولذلك كان من الممكن أن يوجد من بين أحكام هذه الشرائع ما هو متعارض مع القواعد الأساسية التي يقوم عليها نظام المجتمع أي متعارضاً مع النظام العام في مصر .

ثانياً : المقصود بالنظام العام : من الصعوبة بمكان وضع مفهوم محدد وواضح للنظام العام وإن كان يمكن القول بأن المقصود بالنظام العام مجموعة القواعد الأساسية التي تتعلق بالمصالح العليا للمجتمع سواء أكانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية .

* ولأن الشريعة الإسلامية تعتبر صاحبة الولاية العامة أو الشريعة العامة في مسائل الأحوال الشخصية ولذلك قد يبدو لأول وهلة أن الشريعة الإسلامية هي المقصودة بالنظام العام .

* **وبناء عليه** يذهب غالبية الفقه إلى أنه وأن كان للشرعية الإسلامية دور تكوين مفهوم النظام العام باعتبار أن بعض قواعدها تعتبر جزءاً من مفهوم النظام العام إلا أن المقصود به في مجال الأحوال الشخصية ليس قواعد الشريعة الإسلامية بل النظام العام بالمفهوم العادي المطبق في سائر فروع القانون .

* **وغني عن البيان** أن تقدير ما إذا كانت قاعدة ما متعلقة بالنظام العام أم لا هو أمر متروك لقاضي الموضوع في ضوء واقع المجتمع والتيار العام السائر فيه باعتبار أن فكرة النظام العام فكرة نسبية يختلف مضمونها باختلاف الزمان والمكان ودون أن تمتد هذه السلطة التقديرية إلى المبادئ الثابتة في الشريعة الإسلامية والتي تكون جزءاً من النظام العام في مجال الأحوال الشخصية متجراً في ذلك من آرائه الخاصة ومثله العليا .

* **وقد تبنت محكمة النقض المصرية** في حكم لها مذهباً مختلطاً يجمع في طياته العنصر العلماني والعنصر الديني في تحديد مفهوم النظام العام . والمتفق عليه أن النظام العام : يشمل القواعد التي تهدف إلى تحقيق المصالح الاجتماعية والاقتصادية والتي تتعلق بالوضع المادي والمعنوي لمجتمع منظم وتعلو فيه على مصالح الأفراد .

ثالثاً : أمثلة لما يتعارض من شرائع غير المسلمين مع الشريعة الإسلامية :

١- **الحرمان من الزواج** : تقضي مجموعة أحكام الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس بأنه " يجوز لكل من الزوجين بعد الحكم بالطلاق أن يتزوج من شخص آخر إلا إذا نص الحكم على حرمان أحدهما أو كليهما من الزواج " . حيث يرى الفقه أن مثل هذا الحرمان فيه إهدار لحرية الزواج وتكوين الأسرة وهي من الحرمات العامة الأساسية التي كفلها الدستور المصري . مما يجعله مخالفاً للنظام العام حيث أن هذه الحريات من النظام العام .

٢- **عدم مراعاة فترة العدة** : لم تنص الشرائع الكاثوليكية على ضرورة مراعاة العدة رغم أن اشتراط انقضاء فترة العدة أمر اقتضته المصالح الاجتماعية العليا بقصد منع اختلاط الأنساب وبناء عليه فإذا ما فسر سكوت قواعد الطوائف الكاثوليكية عن اشتراط العدة على أنه إقرار منها بجواز الزواج أثناء فترة العدة وجب استبعاد ذلك لتعارضه مع النظام العام . وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

تطبيق البابل شيت (صح وخطأ) للتواصل والاستفسار / ٠١٢٢٨٩١٠٨٠٥ - ٠١١١٨٠٣٦٥٥

س: **المقصود بشرط انتماء الخصوم إلى حيات قضائية ملية منظمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥** يجب تفسيره بان المقصود هو وجود جهات قضائية طائفية لكل طائفة وليس ملية لكل ملّة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: **المقصود بشرط انتماء الخصوم إلى حيات قضائية ملية منظمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥** يجب تفسيره بان المقصود هو وجود جهات قضائية طائفية؟

العبارة صحيحة (✓)

س: **هو مجموعة القواعد الأساسية التي تتعلق بالمصالح العليا للمجتمع سواء أكانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية** : تعريف النظام العام؟

العبارة صحيحة (✓)

س: **عند تعارض شريعة غير المسلمين مع النظام العام تطبق الشريعة الإسلامية؟**

العبارة صحيحة (✓)

س: **المتعلق بالنظام العام هي الشريعة الإسلامية ؟**

العبارة صحيحة (✓)

س: **المقصود بالنظام العام في مجال الأحوال الشخصية ليس قواعد الشريعة الإسلامية بل النظام العام بالمفهوم العادي المطبق في سائر فروع القانون ؟**

العبارة صحيحة (✓)

س: **الحرمان من الزواج قاعدة تتعارض مع النظام العام؟**

العبارة صحيحة (✓)

س: **عدم مراعاة فترة العدة قاعدة تتعارض مع النظام العام؟**

العبارة صحيحة (✓)

موضوع ٧ : المقصود بقواعد الشريعة الإسلامية التي تطبق على غير المسلمين بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية الخاصة بهم؟ (انقسام الرأي حول المقصود بالشريعة الإسلامية)؟

إذا كان القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ قد نص في المادة الثالثة من مواد إصداره على أن " تصدر الأحكام طبقاً لقوانين الأحوال الشخصية والوقف المعمول بها، ويعمل فيما لم يرد بشأنه نص بتلك القوانين بأرجح الأقوال من مذهب الإمام أبي حنيفة "، فإن معنى ذلك أن الأحكام في منازعات الأحوال الشخصية تصدر طبقاً لقوانين الأحوال الشخصية والوقف المعمول بها، وفي حالة عدم وجود نص في تلك القوانين يطبق أرجح الأقوال من مذهب الإمام أبي حنيفة فقواعد الشريعة الإسلامية واجب تطبيقها على المسلمين وعلى غير المسلمين - عندما تكون الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق - هي أرجح أقوال من مذهب الإمام أبي حنيفة.

' بيد أن من الملاحظ أن الشريعة الإسلامية " مذهب أبي حنيفة " تتضمن في أحكام الأحوال الشخصية نوعين من القواعد ما قواعد موضوعية تحكم علاقات المسلمين بعضهم ببعض وقواعد أسناد تقضى بترك غير المسلمين وما يدينون.

وقد انقسم الفقه حول ما إذا كانت القواعد الموضوعية التي تحكم علاقات المسلمين هي الواجبة التطبيق بضاً على غير المسلمين، أم تلك القواعد التي تقضى بترك غير المسلمين من اليهود والمسيحيين وما يدينون؟

" فذهب رأي الفقه والقضاء إلى أن المقصود بالشريعة الإسلامية الواجبة التطبيق هي قواعد الأسناد التي تقضى بترك غير المسلمين وما يدينون، لأن مقتضى مبدأ ترك أهل الذمة وما يدينون هو عدم تطبيق القواعد الموضوعية التي تضمنها الشريعة الإسلامية على غير المسلمين في مسائل الزواج والطلاق.

" في حين يذهب الرأي الراجح في الفقه إلى أن المقصود بالشريعة الإسلامية في هذا الصدد تلك القواعد الموضوعية التي تطبق على المسلمين.

*** وأما الدكتور: ونحن من جانبنا نؤيد هذا الرأي للأسباب الآتية:**

١- مخالفة الرأي الأول لمنطق النصوص ذلك أن إرادة المشرع فالمادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ومن قبلها المادة ٢/٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الملغى ظاهره في أنه أراد المغايرة في الحكم بين المسلمين إذا توافرت الشروط المنصوص عليها من هذه المادة وبينهم إذا ما تخلفت هذه الشروط فأوجب في الحالة الأولى تطبيق شريعة غير المسلمين وفي الحالة الثانية تطبيق الشريعة الإسلامية.

٢- من شأن التسليم بالرأي الأول جعل نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مواد إصدار القانون ١ لسنة ٢٠٠٠ الذي حدد الشروط التي يجب توافرها لتطبيق شريعة غير المسلمين والا طبقت الشريعة الإسلامية لغوا لا فائدة منه والمشرع منزه عن ذلك.

٣- يؤدي التسليم بالرأي الأول إلى عدم خضوع المنازعة لأي شريعة تحكمها في الحالة التي يكون فيها حكم شريعة غير المسلمين متعارضاً مع النظام العام. ذلك أن القواعد الموضوعية، في الشريعة الإسلامية وطبقاً للرأي الأول، لن تطبق في نفس الوقت الذي لن تطبق فيه شريعة غير المسلمين التي أحالت إليها قواعد الأسناد لمخالفتها للنظام العام.

٤- أن التسليم بالرأي الأول فيه مخالفة لما كان عليه العمل قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ حيث كانت المحاكم الشرعية تطبق على غي المسلمين الذين كانوا يلجؤون إليها، أحكام الشريعة الإسلامية التي تطبق على المسلمين في مسائل الطلاق.

٥- وليس ادل على رجاحة الرأي الثاني من نص المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الذي كان يقضى بعدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق.

٦- أن الإحالة إلى الشريعة الإسلامية في مجال الأحوال الشخصية لغير المسلمين يعني تطبيق القواعد الموضوعية في الشريعة الإسلامية التي تطبق على المسلمين وليس قواعد الأسناد التي تترك أهل الذمة وما يدينون.

وبالتالي أخذت محكمة النقض بهذا الاتجاه الراجح وهو تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها الشريعة العامة في البلاد الواجبة التطبيق في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين الزوجين المسيحيين إذا اختلفا في طائفة أو ملة بالخضوع لأحكام الموضوعية للشريعة الإسلامية.

تطبيق البابل شيت (صح وخطأ)

س: قواعد الشريعة الإسلامية الواجب تطبيقها على المسلمين وعلى غير المسلمين - عندما تكون الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق - هي أرجح الأقوال من مذاهب الإمام أبي حنيفة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الشريعة الإسلامية " مذهب أبي حنيفة " تتضمن في أحكام الأحوال الشخصية نوعين من القواعد هما قواعد موضوعية تحكم علاقات المسلمين بعضهم ببعض وقواعد أسناد تقضى بترك غير المسلمين وما يدينون؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يذهب الرأي الراجح في الفقه الى ان المقصود بالشريعة الإسلامية في هذا الصدد تلك القواعد الموضوعية التي تطبق على المسلمين؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يذهب الرأي الراجح في الفقه الى ان المقصود بالشريعة الإسلامية في هذا الصدد تلك القواعد الموضوعية التي تطبق على المسلمين؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: يؤدي التسليم بالرأي القائل بترك اهل الذمة وما يدينون الى عدم خضوع المنازعة لاي شريعة تحكمها في الحالة التي يكون فيها حكم شريعة غير المسلمين متعارضا مع النظام العام؟

العبارة صحيحة (✓)

س: اخذت محكمة النقض بالرأي الراجح في الفقه الى ان المقصود بالشريعة الإسلامية في هذا الصدد تلك القواعد الموضوعية التي تطبق على المسلمين وعلى غير المسلمين؟

العبارة صحيحة (✓)

موضوع ٨ : مبدأ عدم تطبيق الشريعة الإسلامية إذا تعارضت مع أصول الديانة المسيحية؟

إذا كانت القاعدة العامة هي تطبيق القواعد الموضوعية في الشريعة الإسلامية التي تطبق على المسلمين في حالة تخلف أحد شروط تطبيق شريعة غير المسلمين المنصوص عليها في المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠، فإن هذه القاعدة لا تطبق على إطلاقها، بل يرد عليها استثناء هام يتمثل في انعدام تطبيق الشريعة الإسلامية إذا تعارضت مع المبادئ المتصلة بجوهر العقيدة المسيحية، طالما لا تنطوي مبادئ هذه الشريعة على ما يتناقض وقواعد النظام العام في مصر.

أولاً : حظر تعدد الزوجات في الشريعة المسيحية

يعتبر حظر تعدد الزوجات وتعدد الأزواج من المبادئ الأساسية التي سادت المسيحية، وبناء عليه، يمتنع تطبيق القواعد الموضوعية في الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتعدد الزوجات على الزوج المسيحي إذا كانت هذه القواعد هي الواجبة التطبيق لاختلاف الخصوم في المذهب أو الطائفة، وذلك لتعارضه مع أصل من أصول الشريعة المسيحية، وهو حظر تعدد الزوجات ومن ثم يبطل الزواج الثاني المبرم حال قيام الزوجية ولو رضي به الزوجان ويكون لكل منهما ولكل ذي مصلحة حق الطعن فيه.

وفي هذا الخصوص قضت محكمة النقض بأنه، ومن خصائص الزواج المسيحي أنه علاقة فردية لا يمكن أن تنشأ إلا بين رجل واحد وامرأة واحدة، فلا يجوز للرجل أن يتزوج بأكثر من امرأة في نفس الوقت، ولا يجوز للمرأة أن تجمع أكثر من زوج في وقت واحد، وحظر تعدد الزوجات.

ثانياً : عدم سماع دعوى الطلاق إلا من يدينان بوقوعه

أ. الوضع في ظل القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ الملغى : على الرغم من أن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ الملغى بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠، قد ألغى المجالس المليية والمحاكم الشرعية، إلا أنه بقي على نص المادة ٧/٩٩ من نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، والذي كان ينص على أنه "لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق". كانت المحاكم الشرعية تحكم بوقوع طلاق غير المسلم على زوجته غير المسلمة في الدعاوى المرفوعة من أحدهما على الآخر، وكان في ذلك حرج ومشقة بالنسبة للطوائف التي تدين بوقوع الطلاق لعدم استطاعة هذه المطلقة للزواج من الآخر للتقاليد المتبعة في ملتها فتبقى معقدة لا تتزوج وقد تحرم من النفقة فلا تجد من ينفق عليها، فرأى معالجة هذه الحالة عملاً بمبدأ جواز تخصيص القضاء بالنص على عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق.

ب- الوضع في ظل القانون الحالي رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ :

إذا ما أخذ الخصوم في الملة والطائفة، طبقت شريعتهم الخاصة وليس الشريعة الخاصة، ومن ثم، فلن تقبل بطبيعة الحال دعوى الطلاق إلا إذا كانت هذه الشريعة الخاصة تجيز الطلاق، وهذا الحكم لا يحتاج إلى نص خاص.

تطبيق الباب شيت (صح وخطأ)

س: قاعدة تطبيق الشريعة الإسلامية في حالة تخلف شرط من شروط تطبيق شريعة غير المسلمين تطبق على إطلاقها؟

العبارة صحيحة (✓)

س: قضت محكمة النقض لا مجال لأعمال القواعد الموضوعية في الشريعة الإسلامية والتي يتمتع بها الزوج المسيحي بنفس حقوق الزوج المسلم إذا تعارضت مع المبادئ المتصلة بجوهر العقيدة المسيحية ، طالما لا تنطوي مبادئ هذه الشريعة على ما يتنافى وقواعد النظام العام في مصر ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يعتبر حظر تعدد الزوجات وتعدد الأزواج من المبادئ الأساسية التي سادت المسيحية ، وبناء عليه ، يتمتع تطبيق القواعد الموضوعية في الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتعدد الزوجات على الزوج المسيحي ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عدم سماع دعوى الطلاق إلا ممن يدينان بوقوعه يعد من المبادئ التي تؤدي الى منع تطبيق الشريعة الإسلامية ولو تخلف أي شرط من شروط تطبيق شريعة غير المسلمين ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كان يدينان بوقوع الطلاق ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: المذهب الأرثوذكسي الوحيد الذي لا يعترف بالطلاق ؟

العبارة خطأ (x) المذهب الكاثوليكي

س: الدفع بعدم سماع الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوعه وهو دفع متعلق بالنظام العام ؟

العبارة صحيحة (✓)

موضوع ٩ : انقسام الرأي حول مدى إمكانية تطبيق الخلع على غير المسلمين ؟

•• أتى المشرع في القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ الخاص بتنظيم بعض أوضاع التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية بجم موضوعي مشتق من أحكام الشريعة الإسلامية .

•• ولاشك أن نص المادة ٢٠ يعالج حكماً موضوعياً مشتقاً من أحكام الشريعة الإسلامية وهو نظام الخلع وقد أورده المشرع لتطبيقه في الأساس على المسلمين ولكن هل يمكن تطبيق نظام الخلع على غير المسلمين ؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تتوقف على التمييز بين حالتين :

الحالة الأولى : إذا كان الزوجان متحدين في الملة والطائفة فتطبق عليهم أحكام شريعتهم الخاصة لعدم معرفة الشرائع اليهودية والمسيحية نظام الخلع .

الحالة الثانية : إذا كان الزوجان مختلفين في الديانة أو الملة أو الطائفة حيث تكون الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق باعتبارها الشريعة العامة فيطبق القاضي أحكامها الموضوعية على النزاع المعروض أمامه .

نقسم القضاء في الإجابة على هذا التساؤل إلى اتجاهين : الأول يرفض تطبيق الخلع على غير المسلمين إذا ما اختلفوا في الديانة أو الملة أو الطائفة والثاني يجيز أعماله .

الاتجاه الأول : الاتجاه القائل بعدم جواز تطبيق الخلع على غير المسلمين المختلفين في الديانة أو الملة أو الطائفة : تزعمت

هذا الاتجاه محكمة شمال القاهرة الكلية للأحوال الشخصية حيث قضت الدائرة الثامنة للمحكمة في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٦ برفض تطبيق الخلع على غير المسلمين مستتة في ذلك إلى الأحكام القضائية التي تحظر تعدد الزوجات بالنسبة للزوج المسيحي في الحالة التي تكون فيها الشريعة الإسلامية الواجبة التطبيق .

وقد استندت المحكمة إلى حكم محكمة قنا الابتدائية الذي رفض أن يجيب زوجة أرثوذكسية إلى طلبها للطلاق من زوجها بسبب اعساره على أساس أن الطلاق غير جائز إلا لعله الزنا .

ومما تقدم إذا كان طرفا النزاع يختلفان في الملة أو الطائفة فإنه يتعين تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الواقعة المعاملة في الدعوى . وإن يتم تطبيق أحكام الخلع على الزوجين .

وقد استقر قضاء النقض على أن الشريعة الإسلامية هي الشريعة العامة بمعنى أنها تختص أصلاً بحكم علاقات الأسرة بالنسبة للمسلمين وغيرهم . وتكون هي الشريعة العامة في التطبيق في منازعات الأحوال الشخصية بين المسيحيين المختلفين في الملة أو الطائفة .

•• وحيث أن من المقرر أنه متى كان لأحكام الشريعة المسيحية سند واضح في الإنجيل فإنه واجب الاتباع دون سواء ورابطة الزوجية قد تناولها الإنجيل بنصوص واضحة لا تقبل الجدل فهي رابطة مقدسة لا تقبل الفسخ إلا لعله الزنا .

الاتجاه الثاني : الاتجاه القائل بجواز تطبيق الخلع على غير المسلمين المختلفين في الديانة أو الملة أو الطائفة
ترعنت هذا الاتجاه محكمة جنوب القاهرة الكلية للأحوال الشخصية للولاية علي النفس الدائرة (٣) في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٣٠ والذي أجابت فيه المدعية إلي طلبها التطلق طلبة بانة خلعا وقالت المحكمة في حكمها أنه :

* أن المشرع وضع قاعدة عامة مؤداها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مسائل الأحوال الشخصية والوقف علي كافة المصريين واستثني من ذلك قضايا الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين متحدى الملة والطائفة فتطبق عليهم شريعتهم مما مفاده أنه في حالة اختلاف الملة أو الطائفة تطبق أحكام الشريعة الإسلامية باعتبار أن القانون الواجب التطبيق .

**** رأي الدكتور (موقفنا من الاتجاهين السابقين) :** علي الرغم من أن محكمة القاهرة الكلية للأحوال الشخصية للولاية علي النفس الدائرة (٣) كلي جنوب في حكميها السابقين لم تتعرض للبحث فيما إذا كان نظام الخلع يتصادم مع جوهر العقيدة المسيحية أم لا . وإنما استندت في حكميها السابقين الي كون الشريعة الإسلامية فهي الواجبة التطبيق بسبب اختلاف الزوجين في الطائفة وأصبح نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ هو الواجب التطبيق علي النزاع المطروح .

**** ألا أننا نؤيد المحكمة فيما ذهبت إليه من تطبيق الخلع علي غير المسلمين متى اختلفوا في الملة والطائفة للأسباب الآتية :**

أولاً : إذا كان حكم محكمة شمال القاهرة الكلية للأحوال الشخصية الدائرة الثامنة الذي ذهب إلي عدم تطبيق الخلع علي غير المسلمين قد استند إلي اعتبار الخلع من المسائل التي تتصادم مع جوهر العقيدة المسيحية قياساً علي مبدأ حظر تعدد الزوج المسيحي لزوجاته .

فإنه يمكن الرد علي ذلك بما يلي :

١ - أن المحكمة في قضائها بعدم جواز تطبيق الخلع علي غير المسلمين قد استندت في ذلك إلي حكم محكمة قنا والذي رفضت فيه إجابة الزوجة إلي طلبها التطلق بسبب إصرار الزوج لأن الطلاق غير جائز في الإنجيل إلا لعة الزنا ولقد سبق أن أشرنا إلي أن هذا الحكم كان محل نقد من قبل الفقه علي أساس أن لفظة شريعتهم لا يقتصر فقط علي ما ورد في الكتب السماوية "الإنجيل والتوراة" بل يتسع أيضاً ليشمل المصادر الأخرى "كتابات الرسل وأقوالهم وما أفه رجال الدين في فتاويهم الروحية .

٢ - أن حكم محكمة القاهرة الكلية سابقة الفكر باستناده إلي الأحكام القضائية التي تحظر تعدد الزوجات للقول بعدم جواز الخلع هو قول جانيه الصواب لأن منع تعدد الزوجات للزوج المسيحي هو من المسائل المتعلقة بجوهر العقيدة المسيحية إلا أنه لا محل لأعمال هذه القواعد الموضوعية في الشريعة العامة والتي يتمتع بمقتضاها الروح المسيحي بنفس الحقوق الزوج المسلم إذا تصادمت مع أحد المبادئ المتصلة بجوهر العقيدة المسيحية .

*** رأي الدكتور :** ونحن نعتقد أن إباحة الخلع لغير المسلمين مختلفي الملة والطائفة لا يتصادم مع جوهر العقيدة الدينية فالمقصود بالخلع إنهاء الرابطة الزوجية من قبل الزوجة إما بتراضيها مع الزوج وإما باللجوء إلي القضاء في حالة عدم التراضي والحاصل أن شرانع غير المسلمين المسيحية واليهودية علي حد سواء تعرف حل الرابطة الزوجية باستثناء شريعة الكاثوليك .

ثانياً : صراحة نص المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ الذي وضع قاعدة عامة مفادها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مسائل الأحوال الشخصية واستثني غير المسلمين إذا ما اتحدوا في الملة والطائفة وكانت لهم جهات قضائية ملية منظمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ . متى كانت شريعتهم لا تخالف النظام العام .

ثالثاً : معرفة الشريعة اليهودية وكما سبق القول لنظام شبيه بنظام الخلع حيث يجوز للمرأة في شريعة اليهود الربانيين أن تطلب الطلاق من زوجها مع سقوط حقوقها إذا كرهته وأهلته سنة حتى ولو رغبت في الصلح بعد ذلك طالما أنها لم تظهر هذه الرغبة إلا بعد مرور السنة .

رابعاً : وأخيراً قد يقال أنه في القول بإمكانية تطبيق الخلع علي غير المسلمين إذا ما اختلفوا في الديانة أو الملة أو الطائفة إعطاء الفرد الحق بإرادته المفردة في تغيير الاختصاص التشريعي الذي يحكم علاقته بالآخرين لأن في إعطائهم هذا الحق انتقاص لحقوق الطرف الآخر دون رضاه وفي هذا إخلال بمبادئ العدالة فالعش في تغيير العقيدة لا يعد وكونه نوعاً من أنواع الغش نحو القانون .

* ولكن يمكن الرد علي ذلك بأن الراجع وفق ما استقرت عليه محكمة النقض هو أن حرية العقيدة تقتض .

تطبيق البابل شيت (صح وخطأ)

س: يعد في الفقه الخلع انه ازالة ملك النكاح بلفظ الخلع او ما في معناه كالمباراة والمفاداة وما مائل ذلك في مقابل عوض تدفعه الزوجة لزوجها؟

العبارة صحيحة (✓)

س: إذا كان الزوجان مختلفين في الديانة أو الملة أو الطائفة حيث تكون الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق باعتبارها الشريعة العامة وتستفيد الزوجة من الخلع؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تزعت محكمة شمال القاهرة الكلية للأحوال الشخصية الاتجاه القائل بعدم جواز تطبيق الخلع على غير المسلمين المختلفين في الديانة أو الملة أو الطائفة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تزعت محكمة جنوب القاهرة الكلية للأحوال الشخصية للولاية على النفس الاتجاه القائل بجواز تطبيق الخلع على غير المسلمين المختلفين في الديانة أو الملة أو الطائفة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الراجع ان اباحة الخلع لغير المسلمين المختلفين في الملة والطائفة لا يتصادم مع جوهر العقيدة الدينية؟

العبارة صحيحة (✓)

س: شريعة الكاثوليك لا تعرف الا الانفصال الجسائي ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: المهر او الصداق في الشريعة المسيحية يعد ركن من اركان الزواج وصحته ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تعرف الشرائع المسيحية واليهودية النفقة الزوجية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تعرف الشرائع المسيحية (ارثوذكس-كاثوليك -بروتستانت) نظام العدة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا يصح ان يكون مقابل الخلع اسقاط حضانة الصغار او نفقتهم او أي حق من حقوقهم ويقع الخلع طلاق بائن ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الحكم في الخلع غير قابل للطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن في جميع الاحوال ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: اكدت محكمة النقض على ان حظر الطلاق بالإرادة المنفردة ليس من المسائل المتعلقة بجوهر العقيدة المسيحية؟

العبارة صحيحة (✓)

س: وجهة نظر محكمة النقض المصرية انه لا يوجد تصادم بين اباحة الطلاق بالإرادة المنفردة وبين جوهر العقيدة المسيحية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الطلاق لا يجيزه الارثوذكس والبروتستانت الا في حالات محددة على سبيل الحصر ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: نظام الخلع في الشريعة الاسلامية لا يتصادم مع جوهر العقيدة الدينية المسيحية واليهودية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الشروط الواجب توافرها لتطبيق الخلع على غير المسلمين ؟

الشروط القانونية:

لا يكفي لاستفادة الزوجة غير المسلمة من نظام الخلع، تحقق شرط الاختلاف في الديانة أو الملة أو الطائفة ، بل يلزم توافر شروط اعمال الخلع على الزوجين المسلمين. وهذه الشروط نص عليها القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ وهي:

١- ان تكون الزوجة اهلا للتبرع:- * على الرغم من ان المادة ١٧ من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ تنص على انه " لا تقبل الدعاوى الناشئة على عقد الزواج اذا كان سن الزوجة يقل عن ست عشرة سنة ميلادية ، او كان سن الزوج تقل عن ثماني عشر سنة ميلادية وقت رفع الدعوى " . الا انه ، ولما كان الخلع معاوضة من جهة الزوجة لها شبه بالتبرعات، لان بدل الخلع لا يوجد مال في نظيره انما هو اقتداء المرأة لنفسها وشراء لعصمتها بهذا المالا للخلاص من زوج تبغضه ولا تطبيق الحياة معه، فلا يمكن اعتباره معاوضة خالصة . ولهذا يجب ان تكون اهلا للتبرع حتى يصلح الزامها .

* وهي لا تعتبر اهلا للتبرع في نظر القانون الا اذا كانت قد بلغت الحادية والعشرين من عمرها غير المحجور عليها ، لان تصرفاتها المالية قبل بلوغ هذه السن لا تسري الا بيان وليها او المحكمة المختصة ، فاذا كان ذلك بالنسبة للمعاملات المالية فكيف يكون الشأن في بدل الخلع الذي يكون متبرعا في مؤداه لانه لا يقابل بمال .

حكم خلع المريضة مرض الموت:

* القاعدة ان المريضة مرض الموت اهل لكل التصرفات الشرعية لان المرض لا يوجب الحجر الا اذا كان سببا في ضعف العقل فيحجر على المريض لا بسبب المرض ولكن بسبب ضعف العقل. ولهذا فلا خلاف بين الفقهاء في جواز الخلع من المريضة مرض الموت فلها ان تخالع زوجها.

* ولما كان الخلع معاوضة في معنى التبرع، فانه يصح عند الحنفية وبأخذ حكم الوصية . ولهذا فان المريضة مرض الموت ان خالعت زوجها على مال تدفعه فله الاقل من ارثه وبذل الخلع ان خرج من الثلث، وان لم يخرج ، فله الاقل من الارث والثلث اذا ماتت في العدة ، فان حدث موتها بعد انتهاء عدتها ، او كان غير مدخول بها ، فللزوج بدل الخلع - ان خرج من الثلث - الا اذا كان الزوج وارثا فان خلعه يقع صحيحا ويبطل البذل.

٢- التزام الزوجة برء الصداق الذي أعطاه الزوج كلها:

* الصداق واجب على الزوج لان " ملك النجاء لم يشرع اعينه بل لمقاصد لا حصول لها الا بالدوام على النكاح والقرار عليه ، ولا يدوم الا بوجود المهر بنفس العقد لما يجري بين الزوجين من الاسباب التي تحمل الزوج على الطلاق من الوحشة والخشونة ، فلو لم يجب المهر بنفس العقد لا يبالى الزوج عن اطالة هذا الملك بأدنى خشونة تحدث بينهما ، لانه لا يشق عليه ازالته لما لم يخف لزوم المهر فلا تحصل المقاصد المطلوبة من النكاح، ولان مصالح النكاح ومقاصده لا تحصل الا بموافقة ، ولا تحصل الموافقة الا اذا كانت المرأة عزيزة مكرمة عند الزوج ولا عزة الا بانسداد الطريق الوصول اليها الا بمال له خطر عنده ، لان ما ضاق طريق اصابتة يغز في الاعين فيعز به امساكه، وما تيسر طريقا اصابتة يهون في الاعين فيهون امساكه ، ومتى هانت في اعين الزوج تلحقها الوحشة فلا تقع الموافقة فلا تحصل مقاصد النكاح . وجوب المهر على الزوج دون الزوجة فيه حماية للنساء الفقيرات من الوقوع في الرذيلة ، لان المرأة بحكم طبيعتها تميل الى ان تكون زوجة ، فاذا كانت فقيرة والزمانها يدفع المهر قلن تستطيع الزواج ، وفي ذلك اغلاق لباب الحلال في وجهها ودفع لها الى الوقوع في الرذيلة .

* والصداق يجوز معجلا ومؤجلا ، ويجوز بعضه معجلا وبعضه مؤجلا . فقد جرى العرف على ان يكون الصداق مقسما بين معجل ومؤجل ، اى ما يسمى بمقدم الصداق يدفع أولا عند ابرام العقد او بعده ، وما يسمى بمؤخر الصداق الذي لا يدفع الا عند اقرب الاجلين الطلاق او الوفاة .

* **واذا كانت الزوجة تلتزم برء الصداق على التفصيل السابق بيانه فهل تلتزم برء الجهاز " متاع البيت " والهدايا والشبكة التي قدمها لها الزوج ؟**

أ- عدم التزام الزوجة برء الجهاز " متاع البيت ":

اذا كانت الزوجة تلتزم برء الصداق الذي دفعه الزوج لها ، فانها لا تلتزم برء الجهاز لان الجهاز في رأى الحنفية ليس بواجب على المرأة . والمهر ليس عوض الجهاز وان قامت به المرأة فهي متبرعة وذلك هو المعتاد . فالجهاز ملكها ، وانما هو في مقابلة الاستمتاع بالمرأة . وذلك يجب على الزوج وحده ان يقوم بأعداد منزل الزوجية واحضار ما يلزم من المتاع والادوات كما يلزم بالإنفاق على زوجته وكسوتها . وما كان الجهاز ليس بواجب على المرأة ، فانها ان قامت به كانت متبرعة .

ب- عدم التزام الزوجة برء الشبكة والهدايا والمصان:

يرى الفقهاء من المذهب الحنفي ان الهدايا التي يكون الزوج قد قدمها لزوجته اثناء فترة الخطبة تأخذ حكم الهبة . وحكمها عند الحنفية وجوب رد الهبة ما لم تهلك او تستهلك او تزيد زيادة متصلة بها لا تقبل الفصل .

* وبناء على ما سبق فان الهدايا ومنها الشبكة ليست ركنا من اركان الزواج ولا شرطا من شروطه كما انها ليست جزء من المهر " الصداق " ، فلا تلتزم الزوجة بردها الى الزوج ، بل تخضع المطالبة بها لأحكام الهبة والرجوع فيها .

٢- ان تنازل الزوجة عن جميع حقوقها المالية الشرعية :

يرى الامام ابو حنيفة ان الخلع سواء كان بلفظ الخلع او بالمباراة يسقط كل حق مالي واجب لاحد الزوجين على الآخر بسبب الزواج كمؤخر الصداق ومتجعد النفقة ، فلا يكون للزوجة حق المطالبة بهما . اما الحقوق التي تثبت بعد الخلع كنفقة العدة فلا تسقط الا اذا نص على سقوطها صراحة لانه بالنص عليها صارت بدل الخلع فتسقط به .

* ويذهب محمد الى ان الخلع لا يسقط شيئا من الحقوق المالية مطلقا الا ما نص على سقوطه، سواء وقع الخلع بلفظ المباراة او الخلع . في حين يفرق ابو يوسف بين الخلع بلفظ المباراة فيسقط كل حق يتعلق بالنكاح لكل من الزوجين قبل الآخر ، والخلع بلفظ الخلع فلا يسقط من الحقوق الا ما نص عليه .

٣- ان تقدر الزوجة صراحة انها تبغض الحياة مع زوجها:

* يقول القرطبي في تفسير قول الله تعالى " فان خفتم الا يقيما حدود الله " اى على الا يقيما فيما يجب عليهما من حسن الصحبة وجميل العشرة وترك اقامة حدود الله هو استخفاف المرأة بحق زوجها وسوء طاعتها اياه، قاله بن عباس ومالك بن انس وجمهور الفقهاء ، وقال عطاء بن ابي رباح الخلع والاخذ ان تقول المرأة لزوجها : " انى اكرهك ولا احبك . "

* ومعنى ذلك انه اذا قررت الزوجة صراحة امام المحكمة انها تكره زوجها وتبغض الحياة معه وانه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما وتخشى الا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض، حكمت المحكمة بتطبيقها للخلع اذا توافرت باقي الشروط.
* فالخلع انما جعل للمرأة في مقابلة ما بيد الرجل من الطلاق . يقول بن رشد " والفقه ان الفداء انما جعل للمرأة في مقابلة ما بيد الرجل من الطلاق ، فانه لما جعل الطلاق بيد الرجل اذا فرك المرأة جعل الخلع بيد المرأة اذا فركت الرجل".

تطبيق الباب شيت (صح وخطأ) للتواصل والاستفسار / ٠١٢٢٨٩١٠٨٠٥ - ٠١١١١٨٠٣٦٥٥

س: يلزم لتطبيق الخلع على غير المسلمين توافر شرط شكلي وهو ان يكون طرفي النزاع مختلفين في الديانة او الملة او الطائفة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يكفي فقط لاستفادة الزوجة غير المسلمة من نظام الخلع تحقق شرط الاختلاف في الديانة او الملة او الطائفة؟

العبارة خطأ (×) يتطلب شروط اخرى وهي: ان تكون الزوجة اهلا للتبرع-ان ترد الزوجة الصداق-ان تتنازل عن جميع حقوقها المالية الشرعية-ان تقرر الزوجة صراحة انها تبغض الحياة مع زوجها

س: يلزم لتطبيق الخلع على غير المسلمين توافر شرط شكلي وهو ان يكون طرفي النزاع مختلفين في الديانة او الملة او الطائفة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا خلاف بين الفقهاء في جواز الخلع من المريضة مرض الموت فها ان تخالع زوجها؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يشترط لكي تقضى المحكمة بتطبيق الزوجة للخلع ان ترد الزوجة على زوجها الصداق الذي اعطاه لها؟

العبارة صحيحة (✓)

س: اذا اقامت الزوجة الخلع فانها تلتزم برد الجهاز (متاع البيت)؟

العبارة خطأ (×)

س: على الزوجة التي تطلب الخلع ان ترد الهدايا والشبكة والهبات التي قدمها لها زوجها؟

العبارة خطأ (×) لا يجوز لانها من قبيل الهبات التي لا ترد

امتحان ٢٠٢٠ س: يسقط حق الزوجة المختلفة في متجدد النفقة ونفقة العدة دون نفقة المتعة ؟

العبارة خطأ (×) يسقط حق الزوجة في متجدد النفقة ونفقة العدة ونفقة المتعة لانها من الحقوق المالية الشرعية التي تسقط بالخلع.

س: لا يصح ولا يجوز ان يكون مقابل الخلع اسقاط حضانة الصغار او نفقتهم او اى حق من حقوقهم؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: يترتب على اشتراط سقوط حق الزوجة المختلفة في حضانة الصغار او نفقتهم بطلان الخلع والشرط معا؟

العبارة خطأ (×) يصح الخلع في ذلك وبطلان الشرط فقط.

س: الهدايا والشبكة ركن من اركان الزواج وشرط من شروط صحته ؟

العبارة خطأ (×) لا ركن ولا شرط.

س: تلتزم الزوجة المختلفة برد الشبكة والهدايا التي تعد جزء من المهر او الصداق ؟

العبارة خطأ (×) لا تلتزم الزوجة بذلك لانها تخضع المطالبة بها لاحكام الهبة.

س: ان اشتراط الخلع اسقاط حق حضانة الصغار او نفقتهم يصح الخلع في ذلك ويبطل الشرط؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يجب على الزوجة المختلفة التي تقرر انها تبغض الحياة مع زوجها وتخشى ان لا تقيم حدود الله ان تكبت الزوجة ذلك بشهادة الشهود ؟

العبارة خطأ (×) لا تلتزم الزوجة ان تكبت ذلك بشهادة الشهود او بغيرها اذ يكفي ان تقرر الزوجة ذلك صراحة بصحيفة دعوى التطبيق للخلع.

س: المستقر عليه في قضاء النقص انه لا يجوز للمحكمة اثناء نظر دعوى الخلع البحث في دوافع الزوجة النفسية للمخالعة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تختص المحكمة الابتدائية بنظر دعاوى الاحوال الشخصية التي لا تدخل في اختصاص المحكمة الجزئية؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ ص: تختص بنظر دعوى الخلع المحكمة الجزئية باعتبار ان دعوى الخلع من الدعاوى غير مقدرة القيمة ؟

العبارة خطأ (X) المحكمة الابتدائية تختص بها نوعياً .

ص: المحكمة المختصة بنظر دعوى الخلع وهي المحكمة الابتدائية التي يقع في دارتها موطن الزوجة المدعية او الزوج المدعى

العبارة صحيحة (V)

امتحان ٢٠٢٠ ص: تيسيراً من المشرع على الزوجة فقد اجاز لها رفع دعوى الخلع امام المحكمة المختصة دون اشتراط توقيع محامي على صحيفة الدعوى ؟

العبارة خطأ (X) توقيع المحامي على صحيفة الدعوى شرط ضروري والا قضى ببطلانها .

ص: يجوز للزوجة التي رفعت دعوى التطليق للضرر ان تعدل من طلبها الى طلب التطليق للخلع باعتبار ان ذلك تغيير في سبب الدعوى

العبارة صحيحة (V)

ص: للمحكمة ان تقرر نظر المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية مراعاة للاعتبارات النظام العام او الآداب في غرفة المشورة وبحضور اعضاء النيابة العامة وتنطق بالإحكام والقرارات في جلسة علنية؟

العبارة صحيحة (V)

ص: اغتد المشرع برأي الجمهور واعتبر الخلع طلاقاً رجعياً ؟

العبارة خطأ (X) طلاق بائن في جميع الأحوال .

موضوع ١٠ تعريف الخطبة في الشريعة المسيحية والشروط الموضوعية والشكلية والاعلان .

أولاً- تعريف الخطبة في الشريعة المسيحية :

* تعريف الخطبة الدينية وطبيعتها : الخطبة باعتبارها مرحلة تمهيدية تسبق الارتباط النهائي بين الزوجين يتعرف من خلالها كل منهما على الآخر لا تعدو أن تكون مجرد عقد غير ملزم يكون لأي من طرفيه حق العدول عن الخطبة .

** تعريف الخطبة في الشريعة المسيحية :

* عند الأقباط الأرثوذكس : وعرفت المادة الأولى من مجموعة ١٩٥٥ للأحوال الشخصية لنفس الطائفة بأنها " عقد بين رجل وامرأة يعد فيه كل منهما الآخر بالزواج في أجل محدود .

* عند الكاثوليك : رغم أن الإرادة الرسولية للكاثوليك ، لم تتضمن تنظيماً مفصلاً للخطبة على غرار مجموعة الأقباط الأرثوذكس ، أن الوعد بالزواج وأن كان مزدوج الأطراف ويعرف إذ ذاك بالخطبة مما يعني أن الخطبة لا تعدو كونها وعداً غير ملزم يمكن لأي من طرفيه أن يتحلل منه بإرادته المنفردة .

إن الخطبة التي يجب ان تسبق الزواج ، بناءً على تقاليد الكنائس الشرقية العريقة في القدم ، يحكمها الشرع الخاص بالكنيسة المتمتعة بحكم ذاتي .

* وعند طائفة الإنجليكان الوطنيين (البروتستانت) بأنها طلب التزوج ويتم بحصول اتفاق بين ذكر وأنثى راشدين على عقد الزواج بينهما بالكنيسة والشروط المعروفة في باب عقد الزواج .

** في مشروع قانون الأحوال الشخصية :

كذلك عرفت المادة الأولى من مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد الذي أقرته جميع الملل والطوائف المسيحية بقولها ، الخطبة وعد متبادل بين رجل وامرأة بالزواج ، في أجل محدد .

* أما الخطبة المدنية التي تقتصر على القواعد على الزواج بالتراضي بين الطرفين بغير إجراءات أو طقوس كنسية ، فلا ترتب أي أثر عند طوائف الكاثوليك من الناحية الدينية ، في حين أنها جائزة ومعترف بها ، دون أن تلزم الخاطب أو المخطوبة بالزواج من الآخر ، دينا عند باقي الطوائف المسيحية .

** تعريف الخطبة عند اليهود :

أ - عند اليهود الربانيين : أن الخطبة هي عقد يتفق به الخاطبان على أن يتزوجان ببعضهما شرعاً في أجل مسمى بمهر مقدراً بشروط يتفقان عليها .

فالخطبة مرحلة سابقة على الزواج ، هذه المرحلة تبيح للخاطبين معرفة بعضهما والاختناص الكامل بتوافقهما .

ب - عند اليهود القرائين : يختلف معنى الخطبة عند القرائين عن معناه عند الربانيين ، فالخطبة هي اتفاق غير ملزم لطرفيه على إتمام الزواج ، تمثل مرحلة من مراحل .

* فالخاطب كالعائد شرعاً ، وأن المرأة المخطوبة كالمتروجة ، محل الطلاق ، فالخطبة هنا تقترب من نظام الأملاك المعروف عند الأقباط الأرثوذكس ، حيث ينشئ هذا الأملاك رابطة زوجية شرعاً ولكن تنقصها المعاشرة الجسدية والتي لا محل إلا بها تمام الإكليل ، فالخطبة عند القرائين تشبه هذا النظام في كونها تنشئ ارتباط زوجي بين الطرفين دون معاشرة جسدية .

ثانيا :- الشروط الموضوعية للخطبة في الشريعة المسيحية : يمكن حصر الشروط الموضوعية للخطبة في ثلاثة هي (الرضا - الأهلية - والخلو من الموانع)

١- **الرضا :** يلزم لانعقاد الخطبة تراضي كل من الخاطب والمخطوبة على الخطبة فالخطبة تقع بين الخطيبين بإيجاب من أحدهما وقبول من الآخر .

وباعتبار ان الخطبة من العقود القائمة على الاعتبار الشخصي يلزم أن يصدر الرضا بها من جانب كل من الخطيبين شخصياً فلا يجوز لولى النفس في جميع المذاهب المسيحية بزواج الصغير بغير رضاه .

ويلزم أن يكون الرضا بالخطبة خالياً من العيوب التي تعيب الإرادة كالغلط والإكراه والتدليس .

٢- **الأهلية :** لكي يكون الرضا صحيحاً يجب أن تتوافر في كل من الخطيبين الأهلية اللازمة للخطبة أي أن يكون كل منهما قد وصل إلى السن التي يجوز له فيها الخطبة ، وهذه السن تختلف باختلاف المذاهب المسيحية

فعد الأقباط الأرثوذكس لا تجوز الخطبة إلا إذا بلغ سن الخاطب سبع عشرة سنة والمخطوبة خمس عشرة سنة ميلادية كاملة .

وعند البروتستانت : بالكيفية والشروط المعروفة في عقد الزواج وحيث أن الزواج عندهم يجوز إذا بلغ الذكر ١٨ سنة والأنثى ١٦ سنة فإن الخطبة تكون جائزة كذلك إذا بلغ الخاطبان هذه السن .

أما عند الكاثوليك : فلم يرد في الإرادة الرسولية ولا في قانون الكنائس الشرقية الجديد سناً محدداً للخطبة ومن ثم يكفي بلوغ الخاطب سن السابعة لكي يعقد الخطبة .

* وتحدث الإشارة إلى أن المذاهب المسيحية لم تكتفي لعقد الخطبة بلوغ الخاطبان سن الخطبة بل اشترطت فوق ذلك رضا ولى النفس بالخطبة لمن لم يبلغ سن الرشد منهما

* وسن الرشد هذه تختلف باختلاف المذاهب فعند الأقباط الأرثوذكس ٢١ سنة للذكر والأنثى ، وعند الكاثوليك فإن سن الزواج عندهم هي سن الرشد وهي ١٦ سنة للرجل و ١٤ للمرأة .

وعند البروتستانت ١٨ سنة للذكر أو الأنثى باعتبار السن التي تنتهي فيها الولاية على النفس عندهم .

** **انعقاد الخطبة عند اليهود :**

- **الشروط الموضوعية :** هذه الشروط يمكن حصرها في التراضي والمتمثل في توافق أردتي الطرفين على الخطبة ، وذلك بإيجاب يصدر من الرجل يقابل صدور مثله من الأنثى فإذا تلاقى القبول مع الإيجاب ، أبرم الاتفاق بشرط أن يكون هذا الرضا سليماً خالياً من عيوب الإرادة وهي الغلط والتدليس والاستغلال .

وكذلك فإن من ضمن الشروط الموضوعية لانعقاد الخطبة ضرورة بلوغ الخاطبين سن معين ، حدد في شريعة الربانيين سن الرشد وهو بلوغ الذكر سن ثلاثة عشر والأنثى اثني عشر فإذا بلغ الشخص سن الرشد جازت منه الخطبة بغير موافقة ولى النفس .

ولكن جرت العادة على أن والد المخطوبة الرشيدة ينوب عنها في الخطبة متى كانت الخطبة بقبولها .

ثالثاً: الشروط الشكلية في الخطبة : الخطبة في الشريعة المسيحية عقد شكلي ، لا تنعقد إلا بمجرد التراضي بل لا بد لها من إجراء شكلي يتمثل في أجزائها على يد أحد رجالا لدين وإثباتها في وثيقة مكتوبة .

* فالنسبة للأقباط الأرثوذكس يجب أن تعقد الخطبة تحت إشراف كاهن من كهنة كنيستهم المرخص لها بمباشرة عقد الزواج .

أما بالنسبة للكاثوليك فقد اشترطت المادة ١/٦ من الإرادة الرسولية أن تتم الخطبة أمام رجل الدين المختص وهو الخور أو الرئيس الكنسي المحلي أو أي كاهن نال من أحدهما الأذن بحضور الخطبة وإلا وقعت باطلة .

وأما بالنسبة لطائفة الإنجيليين الوطنيين فإنه يجب إتمام الخطبة بالكيفية والشروط المعروفة في باب عقد الزواج ، فإنه يلزم أن تتم الخطبة أيضاً على يد القسس المسمون قانوناً أو مرشدين الكنائس الإنجيلية المسموح لهم بذلك .

** **الشروط الموضوعية لانعقاد الخطبة عند اليهود :** حيث تنحصر في التراضي المتمثل في توافق أردتي الطرفين على الخطبة بالإيجاب والقبول .

من ضمن الشروط الموضوعية أيضاً ضرورة بلوغ الخاطبين سن معين وهو في شريعة اليهود الربانيين للذكر ١٣ سنة وللأنثى ١٢ سنة .

رابعاً : الإعلان عن الخطبة : أوجبت شريعة الأقباط الأرثوذكس وشريعة الكاثوليك الإعلان عن الخطبة بهدف إعلام الناس بها وحتى يمكن الكشف عما يحول بين زواج الخطيبين من موانع وحتى يتمكن كل من له اعتراض على زواجهما المستقبل أن يتقدم باعتراضه حتى يتم الزواج على أسس سليمة .

إجراءات الإعلان عن الخطبة والإعفاء منها :

ولذلك تقتصر دراستنا في إجراءات الإعلان عن الخطبة على شريعة الأقباط الأرثوذكس وشريعة الكاثوليك .

* **فعد الأقباط الأرثوذكس :** يتخذ الإعلان عن الخطبة شكلاً مادياً يتمثل في التزام الكاهن الذي يباشر عقد الخطبة ملخصاً عنه في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ حصول الخطبة ويعلقه وفي لوحة الإعلانات بالكنيسة ، وإذا كان الخاطبان أو أحدهما مقيماً خارج دائرة الكنيسة فترسل عندئذ نسخة من هذا الملخص إلى كاهن الكنيسة التي يقيم كل من الخاطبين في

دانرتها ليعطه في لوحة الإعلانات بها ، ويبقى هذا الملخص معلقا قبل الزواج ويجب أن يبقى هذا الملخص معلقا قبل الزواج لمدة عشرة أيام تشمل يومى أحد .

أما عند الكاثوليك : فإن الإعلان عن الخطبة يتم بأحد طريقتين هما الإعلان الشفوي أو الإعلان الكتابي فالأصل أن الإعلان عن الخطبة يتم شفاهة عن طريق المناداة الشفوية .

ومع ذلك يجوز من جهة أخرى للرئيس الديني يستعيز عن هذه المناداة بعرض اسمي الخاطب والمخطوبة علانية على أبواب الكنيسة .
**الكشف عن موانع الزواج والمعارضة فيه : أن الشرائع المسيحية حرصت على تنظيم الإعلان عن الخطبة بإجراء مستقل لإعلام الناس بالخطبة وحتى يمكن الكشف عما يحول بين زواج الخطيبين من موانع وحتى يتمكن كل من له اعتراض على زواجهما أن يبدي اعتراضه .

فبعد الأقباط الأرثوذكس : يتمثل الكشف عن موانع الزواج في صورة معارضة في الزواج لوجود مانع شرعي . وقد حددت المادتان ٢٨ و ١٥٥ من مجموعة الأقباط الأرثوذكس الأشخاص الذين يحق لهم المعارضة في الزواج وهم :

١. من يكون زوجاً لأحد المتعاقدين (أن فرض وكان أحدهما متزوجاً وأراد أن يتزوج مرة أخرى بآخر) .
٢. الأب لأحدهما فإن لم يوجد أو لم يتضح من إبداء رغبة في المعارض كان حق المعارضة للجد الصحيح فالأم فالجد لأم .

ويجب أن تتم المعارضة في خلال العشرة أيام التالية لإعلان ملخص الخطبة في لوحة الإعلانات بالكنيسة . ويرتب على المعارضة وقف إجراءات الزواج لحين الفصل فيه نهائياً .

وعند الكاثوليك : يتحتم على جميع المؤمنين قبل عقد الزواج أن يكشف للخوري أو للرئيس الكنسي المحلي عما قد يقفون عليه من موانع ما لم يكن ملتزماً قانوناً بكتمان الأسرار كالطبيب والمحامي .

وليس للاعتراض على الخطبة ميعاد محدد عند الكاثوليك .

أما بالنسبة لطائفة الإنجليس الوطنيين (البروتستانت) فإنه ورغم عدم وجود نص صريح يقضي بضرورة الإعلان عن الخطبة ، فإنه ليس لديهم ، وكما سبق القول ، ما يمنع هذا الإجراء في كنائسهم ، ومن ثم يحق لكل ذي شأن الاعتراض على الخطبة عند علمه بها ولو لم تعلن ، وله في سبيل ذلك اللجوء إلى المحكمة الكلية طالباً الحكم بطلانها .

تطبيق البابل شيت (صح وخطأ)

س: وعرفت المادة الأولى من مجموعة ١٩٥٥ للأحوال الشخصية نفس الطائفة بأنها " عقد بين رجل وامرأة يعد فيه كل منهما الآخر بالزواج في أجل محدود " : تعريف الخطبة عند الأقباط الأرثوذكس؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الإرادة الرسولية للكاثوليك ، لم تتضمن تنظيماً مفصلاً للخطبة على غرار مجموعة الأقباط الأرثوذكس ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الخطبة التي يجب أن تسبق الزواج ، بناء على تقاليد الكنائس الشرقية العريقة في القدم ، يحكمها الشرع الخاص بالكنيسة المتمتعة بحكم ذاتي : تعريف الخطبة عند الكاثوليك؟

العبارة صحيحة (✓)

س: بأنها طلب التزويج ويتم بحصول اتفاق بين ذكر وأنثى راشدين على عقد الزواج بينهما بالكيفية والشروط المعروفة في باب عقد الزواج : تعريف الخطبة عند الكاثوليك؟

العبارة خطأ (✗) عند البروتستانت

س: الخطبة المدنية التي تقتصر على القواعد على الزواج بالتراضي بين الطرفين بغير إجراءات أو طقوس كنسية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الخطبة هي عقد يتفق به الخاطبان على أن يتزوجان ببعضهما شرعاً في أجل مسمى بمهر مقدراً بشروط يتفقان عليها : تعريف الخطبة عند اليهود الربانيين ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الخطبة هي اتفاق غير ملزم لطرفيه على إتمام الزواج ، تمثل مرحلة من مراحله : تعريف الخطبة عند اليهود القرائين؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند اليهود القرائين أن الخاطب كالعائد شرعاً وأن المرأة المخطوبة كالمتروجة محل للطلاق ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: جرت عادة الأقباط الأرثوذكس على إتمام الاملاك قبل التكيل بفترة طويلة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يمكن حصر الشروط الموضوعية للخطبة في ثلاثة هي (الرضا - الاهلية - والخلو من الموانع) ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يلزم أن يكون الرضا بالخطبة خاليا من العيوب التي تعيب الإرادة كالغلط والإكراه والتدليس ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يلزم أن يصدر الرضا بالخطبة من جانب كل من الخاطبين شخصا فلا يجوز لولى النفس في جميع المذاهب المسيحية أن يزوج الصغير بغير رضاه؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يجوز لولى النفس في جميع المذاهب المسيحية أن يزوج الصغير ؟

العبارة خطأ (×) لا يجوز ذلك لان الرضا شخصا ولا تجوز خطبة الصغير الاقل من سبع سنوات

س: سن الاهلية عند الاقباط الأرثوذكس: لا تجوز الخطبة إلا إذا بلغ سن الخاطب سبع عشرة سنة والمخطوبة خمس عشرة سنة ميلادية كاملة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: سن الاهلية عند البروتستانت: بالكيفية والشروط المعروفة في عقد الزواج وحيث أن الزواج عندهم يجوز إذا بلغ الذكر ١٨ سنة والأنثى ١٦ سنة فإن الخطبة تكون جائزة كذلك إذا بلغ الخاطبان هذه السن ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند الكاثوليك: فلم يرد في الإرادة الرسولية ولا في قانون الكنائس الشرقية الجديد سنا محددا للخطبة ومن ثم يكفي بلوغ الخاطب سن السابعة لكي يعقد الخطبة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: المذاهب المسيحية لم تكفي لعقد الخطبة بلوغ الخاطبان سن الخطبة بل اشترطت فوق ذلك رضا ولى النفس بالخطبة لمن لم يبلغ سن الرشد منهما ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: سن الرشد يختلف باختلاف المذاهب فعند الاقباط الأرثوذكس ٢١ سنة للذكر والأنثى ، وعند الكاثوليك فإن سن الزواج عندهم هي سن الرشد وهي ١٦ سنة للرجل و ١٤ للمرأة وعند البروتستانت ١٨ سنة للذكر أو الأنثى باعتبار السن التي تنتهي فيها الولاية على النفس عندهم ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تنحصر الشروط الموضوعية في الخطبة عند اليهود في التراضي - وبلوغ الخاطبين سن معين؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا يجوز لولى النفس اجبار الصغير الذي لم يبلغ سن الخطبة عليها لان المذاهب المسيحية لا تعرف ما يسمى بولاية اجابر الصغيرة على الزواج؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠: في الشرائع المسيحية اذا ثار خلاف بين من بلغ سن الخطبة دون بلوغه سن الرشد وبين ولى النفس امكن اللجوء الى القضاء للترجيح بينهما؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند الاقباط الأرثوذكس يجب أن تنعقد الخطبة تحت إشراف كاهن من كهنة كنيستهم المرخص لها بمباشرة عقد الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند الكاثوليك فقد اشترطت المادة ١/٦ من الإرادة الرسولية أن تتم الخطبة امام رجل الدين المختص وهو الخور أو الرئيس الكليسي المحلي أو أي كاهن نال من أحدهما الاذن بحضور الخطبة وإلا وقعت باطلة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند الإنجليكان الوطنيين فإنه يجب إتمام الخطبة بالكيفية والشروط المعروفة في باب عقد الزواج ، فإنه يلزم أن تتم الخطبة أيضا على يد القسس المسومون قانونا أو مرشدين الكنائس الإنجيلية المسموح لهم بذلك ؟

العبارة صحيحة (✓)

س : أوجت شريعة الأقباط الأرثوذكس وشريعة الكاثوليك الاعلان عن الخطبة بهدف إعلام الناس بها وحتى يمكن الكشف عما يحول بين زواج الخطيبين من موانع ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: يعتبر الاعلان عن الخطبة شرطا شكليا في شريعة الكاثوليك في حين لا يعتبر كذلك في شريعة الاقباط الارثوذكس؟

العبارة خطأ (×) الاعلان عن الخطبة ليس شرطا شكليا لانعقادها وعدم اتمام اجراءات الاعلان لا يترتب عليه بطلان الخطبة

س: يتخذ الاعلان عن الخطبة شكلا ماديا يتمثل في التزام الكاهن الذي يشر عقد الخطبة بتحرير ملخصا عنه في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ حصول الخطبة ويعلقه وفي لوحة الإعلانات بالكنيسة ويجب أن يبقى هذا الملخص معلقا قبل الزواج لمدة عشرة أيام تشمل يومي أحد : عند الارثوذكس؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: يحذف في شريعة الاقباط الارثوذكس الاعلان عن الخطبة يتم بأحد طريقتين هما الاعلان الشفوي أو الاعلان الكتابي فالأصل أن الاعلان عن الخطبة يتم شفاهة عن طريق المناداة الشفوية ؟

العبارة خطأ (×) عند الكاثوليك

امتحان ٢٠٢٠ س: تتم المعارضة على الخطبة في شريعة الكاثوليك خلال العشرة أيام التالية لإعلان ملخص الخطبة في لوحة الإعلانات بالكنيسة؟

العبارة خطأ (×) شريعة الارثوذكس

س: ليس للاعتراض على الخطبة ميعاد محدد عند الكاثوليك؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: لا يوجد ميعاد محدد للاعتراض على الخطبة في شريعة الارثوذكس في حين ان ميعاد الاعتراض في شريعة الكاثوليك هو العشرة أيام لإعلان ملخص الخطبة في لوحة اعلانات الكنيسة؟

العبارة خطأ (×) لا يجد ميعاد محدد في شريعة الكاثوليك اما ميعاد العشرة أيام في شريعة الارثوذكس

س: عند الانجليس الوطنيين يمكن الاعتراض على الخطبة من خلال اللجوء الى المحكمة الكلية طالبا الحكم ببطلانها؟

العبارة صحيحة (✓)

موضوع ١١ : انقضاء الخطبة ؟

• الخطبة في الشرائع الدينية لا تعدو أن تكون مجرد تواعد على الزواج وليست مرحلة من مراحله ، فإذا ما استوفيت الخطبة شروطها الموضوعية والشكلية انعقدت صحيحة ، ولكنها لا تنشئ أي التزام من الالتزامات المترتبة على انعقاد الزواج فلا مساكنة بين الخاطب والمخطوبة ولا مهر ولا نفقة ولا غير ذلك ، ومن جهة أخرى لا تنشئ الخطبة على عاتق الطرفين أي التزام بإبرام الزواج .

***ولذلك يمكن أن تنقضي الخطبة دون زواج . وأهم أسباب انقضاء الخطبة هي :**

أولاً : اتفاق الطرفين : إذا كانت الخطبة تتم باتفاق بين الخاطب والمخطوبة ، فإنها يمكن أن تنقضي أيضاً باتفاقهما أي بالتقابل شريطة أن يتوافر لدى كل منهما سن الرشد وإلا أشرط موافقة ولي النفس لصحة هذا الاتفاق .

ثانياً : انقضاء الخطبة بقيام مانع من موانع الزواج : تنقضي أيضاً الخطبة بقيام مانع من موانع الزواج لدى الخاطب أو المخطوبة كدخول أحدهما في الزينة أو أصابته بعرض حال دون المعاشرة الجنسية ، وتنظم العلاقة بينهما في هذه الحالة على أساس إعادتهما إلى الحالة التي كانا عليها قبل الخطبة .

ثالثاً : انقضاء الخطبة بصدور حكم نهائي ببطلانها : تنقضي أيضاً الخطبة بصدور حكم نهائي ببطلانها لانتهاء شرط من شروط انعقادها الموضوعية أو الشكلية ، ومتى صار الحكم ببطلان الخطبة نهائياً عاد الخاطبان إلى الحالة التي كانا عليها قبل الخطبة .

رابعاً : انقضاء الخطبة بالوفاة : تنقضي كذلك الخطبة ب وفاة الخاطب أو المخطوبة ، وتختلف آثار انقضاء الخطبة بالوفاة باختلاف المذاهب فعند الأقباط الأرثوذكس إذا توفي الخاطب فلورثته استرداد المهر أو ما أشتري به من جهاز ، وإذا توفيت المخطوبة فللخاطب أن يسترد المهر أو ما أشتري به من جهاز ، أما الهدايا فلا ترد في الحاليتين . وعند البروتستانت (الإنجليس الوطنيين) فإنه إذا مات أحد الخطيبين وكانت الخطبة تمت بصفة رسمية فللخطيب الآخر أن يسترجع ما أعطاه للمتوفي من مهر أو هدية ما عدا ما استهلك بشرط رد ما يكون أخذه من المتوفي .

أما عند الكاثوليك ، فإنه ورغم عدم وجود نص في الإرادة الرسولية ولا في قانون الكنائس الشرقية تنظم آثار انقضاء

الخطبة بالوفاة فإن الفقه الكاثوليكي يرى ضرورة رد المهر والهدايا القائمة أو قيمة المستهلكة عند انقضاء الخطبة بالوفاة ما لم يكن هناك اتفاق بين الخطابين على خلاف ذلك .

تطبيق البابل شيت (صح وخطأ)

س: يجوز الرجوع في الخطبة باتفاق الطرفين أو بإرادته أحدهما فقط ويصير أثبات ذلك في محضر يحضره الكاهن ويضم الى عقد الخطبة: عند الكاثوليك؟

العبارة خطأ (×) عند الارثوذكس

س: تنقضي أيضا الخطبة بقيام مانع من موانع الزواج لدى الخطيب أو المخطوبة كدخول أحدهما في الرهبنة أو أصابته بمرض حال دون المعاشرة الجنسية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند الأقباط الأرثوذكس: يجوز لكل من الخطيبين العدول عن الخطبة ويثبت العدول في محضر يحضره الكاهن ويؤشر بمقتضاه على عقد الخطبة ، وعلى الكاهن إخطار الطرف الآخر بهذا العدول ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند الأقباط الأرثوذكس إذا توفي الخطيب فلورثته استرداد المهر أو ما اشترى به من جهاز ، وإذا توفيت المخطوبة فللخطيب أن يسترد المهر أو ما اشترى به من جهاز ، أما الهدايا فلا ترد في الحالتين ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند الكاثوليك: فقه الكاثوليكي يرى ضرورة رد المهر والهدايا القائمة أو قيمة المستهلكة عند انقضاء الخطبة بالوفاة ما لم يكن هناك اتفاق بين الخطابين على خلاف ذلك ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند اليهود القرائن: تعتبر الوفاة سببا لإنهاء الخطبة وبالتالي ترد الهدايا والمهر ؟

العبارة صحيحة (✓)

موضوع ١١ موقف الفقه والقضاء من المهر والهدايا في الشرائع الدينية؟

*** حكم المهر:** الغرض من المهر الذي يقدمه الخطيب الى المخطوبة هو مساعدتها على أعداد المنزل للزوجة بافتراض أن الزواج سيتم في المستقبل فهو إذن يفترض حتما عقد الزواج.

* فإذا تم العدول عن الخطبة ولم يتم الزواج، فلا يكون المهر واجبا ويجب على المخطوبة إعادة المهر للخطيب دون ما قيد أو شرط أي سواء كان العدول عن الخطبة بمرر أو بدون مرر والا كان استبقائها لمهر وعدم أعادته للخطيب من قبيل الأثراء بلا سبب.

*** حكم الهدايا:** يذهب الرأي الراجح في الفقه والقضاء الى أن الهدايا التي تقدم من أحد الخطيبين الى الآخر تأخذ حكم الهبة وبالتالي تخطب للقواعد العامة الخاصة بالرجوع في الهبة.

**** التعويض:**

موقف الفقه والقضاء: * رأينا أن المذاهب المسيحية وحتى اليهودية جميعها تقر مبدأ التعويض عن العدول . ويذهب غالبية الشراح في مصر الى أن الخطبة لا تعدو أن تكون مجرد وعد غير لازم . ومن ثم لا يمكن اعتبار العدول عن الخطبة في ذاته خطأ ولو كان لا يستند الى مبرر .

* في حين يذهب الرأي الراجح الى أن الخطبة لا تعدو أن تكون مجرد عقد غير لازم لا ينشأ على عاتق طرفيه أي التزام بأبرام عقد الزواج ومن ثم لا يعتبر عدول أي من الخطيبين عن الخطبة في حد ذاته إخلالا بالزام ولا يترتب أي مسؤولية ولو كان لا يستند الى أي مبرر

وقد سار على هذا النهج القضاء المصري وقضت محكمة استئناف مصر أن الخطبة شرعا ما هي الا وعد بالزواج وعليه يكون حق العدول عنها من الحقوق المطلقة التي لا يملك القضاء تقييدها .

وقضت محكمة النقض: قضت بأن الخطبة ما هي الا مرحلة تمهيدية لعقد الزواج وهذا الوعد بالزواج لا يقيد أحد المتواعدين ولكلا منهما أن يعدل عن الطبة في أي وقت .

* وقضت محكمة النقض في حكم آخر أن تقضى بالتعويض للمخطوبة ولو كان عدول خطيبها عن الزواج بها عدولا طائشا ليس له من مسوغ يقتضيه .

* وينتهي الرأي الراجح الى عدم إمكانية تأسيس التعويض على قواعد المسؤولية العقدية .

تطبيق الباب شيت (صح وخطأ)

س: يذهب الرأي الراجح في الفقه والقضاء الى ان الهدايا التي تقدم من احد الخطيبين الى الآخر تأخذ حكم الهبة وبالتالي تخطب للقواعد العامة الخاصة بالرجوع في الهبة؟

العبارة صحيحة (٧)

س: عند الاقباط الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٥٥ فان لكل من الخطيبين في حالة عدول احدهما عن الخطبة بغير مقتض الحق في مطالبة الآخر امام المجلس الملي (القضاء) بتعويض عن الضرر؟

العبارة صحيحة (٧)

س: عند الكاثوليك لا دعوى للمطالبة بعقد الزواج بناء على الوعد به بل لتعويض الاضرار ان وجب؟

العبارة صحيحة (٧)

س: في شريعة الربانيين على خلاف الشريعة المسيحية ان شريعة اليهود الربانيين تبيح العدول حتى الخاطن لا يترتب على هذا الاخير فقدان العادل مقدم المهر وما قدمه من هدايا غير مستهلكه؟

العبارة صحيحة (٧)

س: عند اليهود القوانين تعتبر الخطبة جزاء من الزواج والعدول عنها بدون سبب يستوجب المسؤولية التقصيرية والتعويض؟

العبارة صحيحة (٧)

امتحان ٢٠٢٠ س: اذا لم يكن العدول عن الخطبة مصحوباً بفعل خاطئ مستقل عنه ومسيب ضرر مادي او ادبي فلا تنعقد المسؤولية التقصيرية حتى ولو كان العدول طائشاً؟

العبارة صحيحة (٧)

س: ان المذاهب المسيحية وحتي اليهودية جميعها تقر مبدأ التعويض عن العدول؟

العبارة صحيحة (٧)

ملحوظة هامة: أسئلة الزواج سبالي منها نقاط بابل كثيرة بالامتحان

موضوع ١٣ التعريف بالزواج وخصائصه في الشريعة المسيحية واليهودية؟

أولاً: تعريف الزواج:

١- في الشريعة المسيحية:

أ- عند الأقباط الأرثوذكس: سر مقدس يتم بصلوة الإكليلى على يد الكاهن طبقاً لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، يرتبط به رجل وامرأة بقصد تكوين أسرة والتعاون على شئون الحياة ويثبت بحرية الكاهن.

* معنى ذلك ان الزواج عندهم نظام شكلي وفردى وابدى.

ب- عند الكاثوليك: لم يرد في الارادة الرسولية للكاثوليك نصاً خاصاً لتعريف الزواج وان كانت المادة الاولى قد أبرزت الصفة الدينية للزواج حين اعتبرته سرّاً مقدساً. وأكدت على فردية الزواج وعدم قابليته للانحلال ولا يتم ألا باتّباع الإجراءات الدينية وأهمها حضور رجال الدين.

* أما قانون الكنائس الشرقية: قال ان عهد الزواج الذي وضعت الخالق وحسنه بشريته وبه يقيم الرجل والمرأة برضاها الشخصى لا رجعة فيه شركة بينهما تشمل الحياة بأسرها مرتباً لأنجاب الأبناء.

ج- عند البروتستانت: اقتران رجل وامرأة واحدة اقتراناً شرعياً مدى الحياة الزوجين. البروتستانت لا يعتبرون الزواج سرّاً مقدساً. ولكن هذا لا يعنى تجرده من الصبغة الدينية فهو يظل نظام شكلي ديني يجب انعقاده على يد رجل الدين. أي على يد القسوس المرسومون قانوناً.

٢- تعريف الزواج في الشريعة اليهودية: يعرف الزواج عند اليهود جميعاً ربانيين وقرائين بأنه ارتباط رجل وامرأة وفي الحدود التي رسمها القانون وذلك بقصد تكوين الأسرة.

ثانياً: خصائص الزواج:

١- في الشريعة المسيحية:

١- الزواج نظام قانوني: اذا كانت رابطة الزوجية لا تنشأ الا باتفاق بين الرجل والمرأة فإن ذلك لا يعنى اعتبار الزواج عقد كسائر العقود، لأن إرادة الطرفين وبحرية تامه هي التي تحدد شروط العقد وأثاره في حين أن إنهاء الزواج وأثاره وشروطه مفروضة على طرفيه لا يملكان تعديلها، فإما أن يقبل الطرفان أحكام الزواج وإما لا يقدمان على الزواج.

* وبناء عليه يرى غالبية الفقه ان الزواج ليس سوى نظام قانوني تقتصر فيه إرادة الأطراف على مجرد الانضمام اليه والرضا بأحكامه.

٢- الزواج نظام شكلي ذو صبغة دينية : على الرغم من أن الزواج ينعقد بتراضي الطرفين إلا ان هذه الرضائية وحدها لا تكفي ، بل يلزم إتباع نظام شكلي نصت عليه كل من الشرائع المسيحية كحضور الشهود وإثبات الزواج في محرر يتم تدوينه بمعرفة رجل الدين المختص الذي يتم الزواج على يديه .

أ- في شريعة الكاثوليك : لا يتم الزواج ألا باتباع إجراءات دينية أهمها حضور رجال الدين والشهود .
فالمادة ٨٥ من الإرادة الرسولية للكاثوليك تقضي بأنه " لا يصح زواج إلا إذا عقد برتبته دينية أمام الخوري أو الرئيس الكنسي المحلي أو كاهن إذن له أحدهما بحضور الزواج وأمام شاهدين على الأقل واستثناء يجوز عقد الزواج دون حضور رجل الدين إذا حالت مشقة جسيمة دون الوصول إليه أو دون حضوره .

ب- عند الأرثوذكس : يجب ان يتوافر الشكل الديني في الزواج ولا ينعقد الا بصلاة الإكلييل على يد كاهن طبقاً لطقوس الكنيسة الأرثوذكسية .

ج- عند البروتستانت : تستلزم انعقاد الزواج على يد رجل الدين المختص . وان الزواج عندهم لا يعتبر سر مقدس عكس الأقباط الأرثوذكس والكاثوليك .

٣- الزواج علاقة فردية وأبدية : لا تجيز المذاهب المسيحية تعدد الزوجات فالزواج عندهم علاقة فردية * فعند الأقباط الأرثوذكس " لا يجوز لأحد الزوجين أن يتخذ زوجاً ثانياً ما دام الزواج قائماً " * وعند الكاثوليك من كان مقيداً بوثاق زواج سابق ولو غير مكتمل يحاول باطلا عقد الزواج ، * وعند الإنجليكان الوطنيين الزواج هو اقتران رجل واحد وامرأة واحدة اقترانا شرعياً مدى حياة الزوجين "

* كما أن الزواج في الشريعة المسيحية ، كقاعدة عامة ، وباعتباره سر مقدس ، علاقة أبدية ، فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان .
* وإذا كانت شريعة الأقباط الأرثوذكس وشريعة البروتستانت تورد على مبدأ أبدية الزواج وعدم قابليته للانحلال استثناءات نجد منها إنهاء الزواج بالطلاق ، فإن شريعة الكاثوليك تطبق هذا المبدأ مطلقاً دون أية استثناءات ، فلا تجيز إنهاء الزواج بالطلاق ، بينما تعرف ما يسمى بنظام الانفصال الجسماني الذي يؤدي لافتراق الزوجين جسداً مع بقاء رابطة الزوجية قائمة قانوناً .

٣- خصائص الزواج في الشريعة اليهودية :

١- الزواج نظام قانوني : بالرغم من ذكر كلمة العقد في النصوص التي تنظم الزواج في الشريعة اليهودية إلا أن ذلك لا ينفي كونه نظاماً قانونياً تتدخل الإرادة في حدود قبوله أو رفضه فقط وعند ذلك تتدخل الشريعة اليهودية بنصوص أمرة لتنظيم أحكامه ومعالجة ما يترتب عليه من آثار وكيفية انقضاء هذه العلاقة والطرق التي تنقضي بها ، مما يعني أن الزواج عند اليهود تنتفي عنه صفة العقد ، ومن ثم يشبه الزواج في المسيحية .

٢- الزواج نظام شكلي ذو صبغة دينية : على الرغم من أن الزواج ينعقد بتراضي الطرفين إلا ان هذه الرضائية وحدها لا تكفي ، بل يلزم إتباع نظام شكلي نصت عليه كل من الشرائع اليهودية كحضور الشهود وإثبات الزواج في محرر يتم تدوينه بمعرفة رجل الدين المختص الذي يتم الزواج على يديه .

* أركان الزواج في كتاب ابن شمعون : ١- تسميه الرجل على المرأة وتقديسها بقبولها ولو بخاتم يعطية لها .

٢- الصلاة الدينية وتسمى بصلاة البركة بحضور عشرة من رجال الدين .

٣- الزواج علاقة غير أبدية : الزواج عند اليهود رابطة قابلة للانحلال وبذلك تختلف عن عند المسيحيين . فالزواج يمكن ان ينحل بالطلاق أو التطلق فعند الربانيين نجد ان من حق الزوج ان يوقع الطلاق بأراداته المنفردة دون اشتراط قبول المرأة . أما عند القرائين نجد ان حق الزوج في الطلاق يجوز ولكن بمسوغ معين بأن يكون على يد رجل السلطة الشرعية .

ودون في وثيقة وبحضور شاهدين ، ومن ناحية أخرى يجوز للمرأة أن تطلب التطلق من القضاء ولكن في حالات معينة كمرض الزوج الميؤوس من شفائه على سبيل المثال .

٤- الزواج رابطة تقبل التعدد : تتميز شريعة اليهود عن المسيحية حيث لا تقبل التعدد في الزواج لأنه عند الزواج رابطة أبدية عكس الشريعة اليهودية حيث تبيح الشريعة اليهودية التعدد في الزواج حيث قالت في ذلك مجموعة ابن شمعون انه اذا كان للرجل سعة من العيش ويقدر ان يعول جاز له ان يتزوج بأخرى .

* مما يدل على ذلك أيضاً أن نصوص التوراة لا تحظر تعدد الزوجات ، وقابلية العلاقة الزوجية للتعدد بالنسبة للزوجة لم يكن قاصراً على ملة يهودية بل أقرته كل من الملة الربانية وكذلك القرائين أقروه ولكن بشروط العدل بين الزوجات ، وعدم الأضرار بأحدهن .

* وبناء على ما سبق نستطيع القول أن الزواج في الشريعة اليهودية يتفق مع الزواج في الشريعة المسيحية في كونه نظاماً قانونياً ، وكونه نظاماً يقبل التعدد ، وليس أبدياً أما الزواج عند المسيحيين فهو علاقة فردية لا تقبل التعدد فضلاً عن كونه نظام أبدي لا ينحل حال حياة الزوجين .

تطبيق البابل شيت (صح وخطأ) للتواصل والاستفسار / ٠١٢٢٨٩١٠٨٠٥ - ٠١١١٨٠٣٦٥٥

س: يستلزم انشاء الزواج في الشرائع الدينية توافر شروط موضوعية واخرى شكلية؟

العبارة صحيحة (✓)

س: سر مقدس يتم بصلاة الاكليل على يد الكاهن طبقا لطقوس الكنيسة القبطية الارثوذكسية . يرتبط به رجل وامرأة بقصد تكوين أسرة والتعاون على شئون الحياة ويثبت يجريه الكاهن : تعريف الزواج عند الارثوذكس؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الزواج عند الاقباط الارثوذكس هو نظام شكلي وفردى وابدى؟

العبارة صحيحة (✓)

س : ثم يرد في الإرادة الرسولية للكاتوليك نصا خاصا لتعريف الزواج وان كانت المادة الاولى قد أبرزت الصفة الدينية للزواج حين اعتبرته سرا مقدسا؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تعريف الزواج عند البروتستانت : اقتران رجل وامرأة واحدة اقتران شرعيا مدى الحياة الزوجين البروتستانت لا يعتبرون الزواج سرا مقدسا؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الزواج عند الارثوذكس والكاتوليك هو سرا مقدسا؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الزواج عند البروتستانت (الانجيليين الوطنيين) هو سر مقدس؟

العبارة خطأ (×) ليس سرا مقدسا

س: الزواج عند البروتستانت ليس سرا مقدسا ولكن هذا لا يعنى تجرده من الصيغة الدينية فهو يظل نظام شكلي ديني يجب انعقاده على يد رجل الدين . أي على يد القسس المرسومون قانونا؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يعرف الزواج عند اليهود جميعا ربانيين وقرائين بأنه ارتباط رجل وامرأة وفي الحدود التي رسمها القانون وذلك بقصد تكوين الأسرة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الزواج في الشرائع المسيحية نظام قانونى وشكلي وديني وفردى ودائم؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يرى غالبية الفقهاء ان الزواج ليس سوى نظام قانونى تقتصر فيه إرادة الأطراف على مجرد الانضمام اليه والرضا باحكامه؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الرضائية وحدها لا تكفى لانعقاد الزواج في المسيحية . بل يلزم اتباع نظام شكلي نصت عليه كل من الشرائع المسيحية كحضور الشهود وإثبات الزواج في محضر يتم تدوينه بمعرفة رجل الدين المختص الذي يتم الزواج على يديه ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: في شريعة الكاثوليك : لا يتم الزواج الا باتباع إجراءات دينية أهمها حضور رجال الدين والشهود؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الادارة الرسولية للكاتوليك تقضي بأنه " لا يصح زواج إلا إذا عقد برتبة دينية أمام الخوري أو الرئيس الكنسي المحلي أو كاهن إذن له أحدهما بحضور الزواج وأمام شاهدين على الأقل ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند الارثوذكس: يجب ان يتوافر الشكل الديني في الزواج ولا ينعقد الا بصلاة الاكليل على يد كاهن طبقا لطقوس الكنيسة الارثوذكسية؟

العبارة صحيحة (✓)

س : لا تجيز المذاهب المسيحية تعدد الزوجات فالزواج عندهم علاقة فردية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند الكاثوليك من كان مقيدا بوثاق زواج سابق ولو غير مكتمل يحاول باطلا عقد الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: شريعة الارثوذكس : تعرف ما يسمى بنظام الانفصال الجسائي الذي يؤدي لاقتراق الزوجين جسدا مع بقاء رابطة الزوجية قائمة قانونا ؟

العبارة خطأ (×) شريعة الكاثوليك

س: الزواج عند اليهود هو علاقة ابدية لا تقبل التعدد ؟

العبارة خطأ (×) غير ابدية وتقبل التعدد

س: الزواج عند الشرائع المسيحية هو علاقة ابدية لا تقبل التعدد ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: الزواج في الشريعتين اليهودية والمسيحية ليست سوى نظام قانوني تقتصر فيه ارادة الاطراف على مجرد الانضمام اليه والرضا باحكامه ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: أن الزواج في الشريعة اليهودية يتفق مع الزواج في الشريعة المسيحية في كونه نظاما قانونيا ، وكونه نظاما يقبل التعدد ، وليس ابديا أما الزواج عند المسيحيين فهو علاقة فردية لا تقبل التعدد فضلا عن كونه نظام ابدى لا ينحل حال حياة الزوجين ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تتمثل الشروط الموضوعية للزواج : الرضا بالزواج - الخلو من الموانع ؟

العبارة صحيحة (✓)

موضوع ١٤ الشروط الموضوعية للزواج وهل يعنّد بالوكالة في الزواج في حالة تعذر حضور الزوج أو الزوجة ؟

****الشروط الموضوعية للزواج**

تتمثل الشروط الموضوعية للزواج في الرضا والخلو من موانع الزواج .

**** الرضا بالزواج :** ورغم ان الزواج نظام قانوني إلا أنه لا يتم الا بالتراضي عليه من الطرفين ولا يغنى عن التراضي أي أمر آخر كاتباع الأشكال الدينية في الزواج أو موافقة ولي النفس في الحالات التي تستلزم ذلك وقد حرصت الشرائع المسيحية المختلفة على النص على شرط الرضا صراحة .

ويفترض الرضا بالزواج أن يكون من جانب كل من طرفيه بأن يصد إيجاب من أحدهما معه قبول الطرف الآخر بشأن الارتباط بالزواج - عدم جواز افتتان الرضا بوصف :

يذهب غالبية الفقه إلى ان اشتراط أن يكون الرضا بالزواج منجزا وباتا وطبيعة الزواج وكونه مؤبدا تلي تعليق الزواج على شرط واقف او فاسخ كما لا يجوز ان الزواج مضافا الى اجل ، لأن علاقة الزوجية علاقة دائمة لا يجوز أن تنشأ موقوته بمدة معينة لكونها لا تقبل الانحلال خاصة لو كان الأجل فاسخا ،

- التعبير عن الإرادة : التعبير عن الإرادة يجوز أن يتم باللفظ أو الإشارة المتداولة عرفا ، بأية وسيلة تدل على حقيقة المقصود فيجوز التعبير عن الإرادة بالإشارة الدالة عليه إذا كان من صدرت عنه احرص لا يستطيع الكلام .

ولكن يثور التساؤل حول ما إذا كان يجب التعبير عن الرضا بالزواج باللفظ عند القدرة على الكلام ؟

وان كان حائلا من الفقه دى عدم الوقوف عند ظاهرة هذا النص بحيث يجوز التعبير عن الإرادة بأية وسيلة تؤدي الى فهم المقصود

***الوكالة في الزواج**

****في الشرائع المسيحية:** الزواج في الشرائع المسيحية له طقوسا دينية معينة تستلزم حضور الزوجين شخصا أمام رجل الدين والشهود للتأكد من رشايتها ومنحهما البركة عن طريق الصلاة والتكليل ، ولذلك لا تجيز الشرائع المسيحية الوكالة في الزواج .

****السؤال هو هل اذا تعذر حضور الزوج أو الزوجة يمكن اتمام الزواج عن طريق وكيل أي هل يصح انعقاد الزواج بالوكالة؟ لا تجيز شريعة الأقباط الأرثوذكس وشريعة الأنجليكان الوكالة في الزواج ، وتشترط حضور الزوج والزوجة الإكليل لصحة انعقاد الزواج .**

أما شريعة الكاثوليك قد أن الأصل في هذه الشريعة هو عدم جواز الوكالة في الزواج ولكن يستثنى من هذا الأصل حالة ما اذا وجدت قواعد خاصة بكنيسة متمتعة بالاستقلال الذاتي تجيز الوكالة في الزواج فيعمل بهذا الاستثناء عندئذ .

أهمية التراضي على الزواج : الأصل أن التراضي على الزواج يتم بين ذكر وأنثى ولكن قد تشترط موافقة ولي النفس في بعض الأحيان وفيما يلي نتناول سن الزواج ثم رضا ولي النفس .

١- سن الزواج : لا يكفي لانعقاد الزواج أن يتم التراضي بين ذكر وأنثى بل يلزم أن يكون كل منهما قد وصل إلى سن معينة تسمح لهم بتقدير وإدراك خطورة ما يقدمون عليه ،

ويختلف سن الزواج باختلاف المذاهب فعند الأقباط الأرثوذكس فإن سن الزواج للرجل ١٨ سنة والمرأة ١٦ سنة وعند الكاثوليك سن الزواج للرجل هو ١٦ سنة والمرأة ١٤ سنة ، وعند الإنجليز الوطنيين سن الزواج للرجل هو ١٨ سنة وللمرأة ١٦ سنة .

٢ - موافقة ولي النفس لزواج من لم يبلغ سن الرشد : تشترط بعض المذاهب المسيحية وموافقة ولي النفس بزواج من لم يبلغ سن الرشد .

ففي شريعة الأقباط الأرثوذكس : سن الرشد هي إحدى وعشرين سنة ميلادية للذكر والانثى .

وفي شريعة الكاثوليك : لا يشترط عند الكاثوليك موافقة ولي النفس على الزواج فزواج القاصر صحيح متى أستوفى سن الزواج وأن لم يستوفى شرط السن لا تنتهي فيه الولاية على النفس .

- وفي شريعة الإنجليز الوطنيين : لم يرد في مجموعتهم نص في هذا الشأن لذلك ذهب رأى في الفقه إلى القول بأن الزوجين متى بلغا سن الزواج المحددة في هذه الشريعة وهي ١٨ سنة للذكر و ١٦ سنة للانثى كأن لكل منهما الحق في تزويج نفسه زواجا صحيحا دون حاجة إلى موافقة الولي في حين ذهب رأى آخر إلى ضرورة موافقة ولي النفس على زواج المرأة إذا كانت رغم بلوغها سن الزواج ١٦ سنة لم تبلغ سن الولاية على النفس ١٨ سنة .

- سلامة الإرادة من العيوب : إذا كان يجب لانعقاد الزواج وجود الرضا ، فإنه يلزم فوق ذلك أن يكون هذا الرضا صحيحا خاليا من العيوب التي تشويه .

وعيوب الإرادة في القواعد العامة هي الغلط والإكراه والتدليس والاستغلال .

* فبالنسبة للاستغلال لا يتصور أن يكون عيبا للرضا في عقد الزواج لأن الاستغلال يفترض في القواعد العامة عدم التعادل بين ادعاءات طرفي التعاقد الناتج عن استغلال أحدهما طيش بين أو هوى جامع في نفس الآخر ، وحيث أن عقد الزواج لا يعدو كونه رابطة اجتماعية أي نظام غير مالي يهدف إلى تكوين الأسرة التي هي النواة الأساسية في المجتمع فلا يمكن تصور الركن المادي للاستغلال الذي ينظر فيه إلى الجانب الاقتصادي في عقد الزواج .

١ - الغلط : الغلط في شريعة الأقباط الأرثوذكس إذا وقع غش شخص أحد الزوجين فلا يجوز الطعن في الزواج إلا من الزوج الذي وقع عليه الغش وكذلك الحكم فيما إذا وقع غش في شأن بكاراة الزوجة بأن ادعت أنها بكر وثبتت أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها أو في خلوها من الحمل وثبت أنها حامل .

* غير أنه لا يقصد بالغش هنا ضرورة أن يكون الوقوع في الغلط نتيجة استعمال الطرف الآخر طرقا احتيالية لإيقاع المتعاقد في غلط وإنما يجب فهم الغش بمعنى أوسع من معنى التدليس .

* ومن ناحية أخرى فقد حصر النص حالات الغلط الذي يعيب الرضا في عقد الزواج في حالتين هما :

الغلط في شخص المتعاقد ، يكون الغلط في شخص المتعاقد بأن يعتقد أحد الزوجين الشخص الآخر عل خلاف حقيقة كما لو أعتقد شخص أنه يتزوج بفتاة معينة بينما هو يتزوج في الحقيقة .

- الغلط في الصفة : خرجت شريعة الأقباط الأرثوذكس على القاعدة العامة وأجازت الاعتداد بالغلط في الصفة في حالتين : هما حالة البكاراة وحالة الخلو من الحمل ، فإذا ادعت المرأة أنها بكر بينما هي ثبثت أنها ادعت خلوها من الحمل وظهر أنها حامل ، ففي هاتين الحالتين يكون الزوج قد وقع في غلط يعيب الرضا ومن ثم يجوز له أبطال العقد و ، وفيما عدا هاتين الحالتين لا يعتد بالغلط في الصفة ولو كان جوهريا .

- الغلط في شريعة الكاثوليك : أن شريعة الكاثوليك تفرق بين الغلط في شخص أحد الزوجين والغلط في صفة من صفاته فيبطل الزواج للغلط في شخص أحد الزوجين مثلها في ذلك مثل شريعة الأقباط الأرثوذكس وأن كانت فرصة وقوع هذا النوع من الغلط أكبر في شريعة الكاثوليك من شريعة الأقباط الأرثوذكس بالنظر إلى أنها تجيز الوكالة في الزواج .

* أما الغلط في الصفة فعن شريعة الكاثوليك لا تعند به ولو كان جوهريا إلا إذا كانت الصفة بطريقة مباشرة ورئيسية أي أنه تكون الصفة هي الدافع على التعاقد وقبول الطرف الآخر كزوج بصرف النظر عن هذه الصفة .

* أما الغلط في بكاراة الزوجة أو في خلوها من الحمل ، فلا يعتبر غلطا يعيب الرضا وبالتالي لا يجوز طلب إبطال الزواج في شريعة الكاثوليك .

- الغلط في شريعة البروتستانت : لا يوجد في قانون الإنجليز الوطنيين نص يتعلق بالغلط كعيب للرضا بالزواج ولذلك ذهب جانب من الفقه إلى القول بضرورة تطبيق القواعد التي وردت في شريعة الأقباط الأرثوذكس على طائفة الإنجليز الوطنيين .

٣ - الإكراه :

الإكراه في شريعة الأقباط الأرثوذكس : أن الإكراه يمكن أن يعيب الرضا فإذا أقدم احد الزوجين أو كليهما على إتمام الزواج تحت تأثير الإكراه ، جاز لمن وقع منهما تحت تأثير هذا الإكراه أن يطلب إبطال الزواج ، على أن يتقدم طلباً بذلك خلال شهر من وقت زوال الإكراه ، أى من وقت تمتعه بكامل حريته ، شريطة ألا يكون قد حصل اختلاط منذ ذلك الوقت ، وإلا فلا تقبل دعواه .

- الإكراه في شريعة الكاثوليك : أن الإكراه لكي يعيب الرضا بالزواج في شريعة الكاثوليك يجب ان تتوفر فيه الشروط التالية : -

١- أن يؤدي الإكراه الى خوف شديد : والمعيار في جسامته الإكراه معيار دانى يعتد فيه بجنس من واقع عليه الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر نت شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه .

٢- أن يكون مصدر الإكراه علة خارجية : أى ان يكون مصدر الإكراه من مصدر أجنبي عن شخص الزوج المكره ويستوى بعد ذلك أن يكون مصدر هذا الإكراه المتعاقد الآخر أو الغير .

* أما الرهبة التلقائية التي تتولد في نفس أحد الزوجين بسبب بواعث نفسية داخلية كتأنيب الضمير أو الخوف من فوات فرصة الزواج نهائياً أو الخشية من عذاب الله ، فلا يعتبر إكراها معيباً للرضا مهما بلغت جسامتها ، ومن ثم فلا يبطل الزواج ولو كانت هي الدافع على إبرامه ، فلا يعد مكرها من يقتض فناء فدفعه تأنيب الضمير أو الخوف من عذاب الله إلى الزواج منها .

* ولا يعد إكراها النفوذ الأدبي الذي يستشعر بعض الأشخاص ضرورة احترام الآخرين ، وتنفيذ رغباتهم ذلك أن عقد الزواج هو المجال الطبيعي الذي يثار بمناسبته النفوذ الأدبي من جانب الوالدين بصفة خاصة ولذلك فمن يقدم على الزواج احتراماً لوالديه وتوقيراً لهما إذا ما طلبوا منه ذلك لا يعد مكرها .

* أما إذا تولد عن النفوذ الأدبي رهبة شديدة في النفس تدفع إلى التعاقد وصاحبته ظروف معينة كان ذلك إكراها يبطل الزواج كالتويخ المستمر من جانب الوالد والتهديد بالحرمان من الميراث وسوء المعاملة للضغط على إرادته للزواج من شخص معين .

٣- أن يكون الإكراه بقصد حمل المكره على الزواج :- ويستوى في ذلك أن يكون القصد من الإكراه حمل المكره على الزواج في حد ذاته أو جملة على الزواج من شخص بعينه .

٤- أن يكون الإكراه دون حق :- ويكون كذلك إذا لم يكن للمكره الحق في تنفيذ تهديداته أى أن يكون المكره قد استعمل في كراهته وسيلة غير مشروعة بصرف النظر عن كون الهدف من الإكراه الوصول الى غرض مشروع او غير مشروع . فإذا هدد والد الفتاة من أغتصبها بقتله أو حرق أمواله أن لم يتزوجها كان ذلك إكراها لعدم مشروعية وسيلة الإكراه .

ومن يواقع فتاة برضاها ثم تهدده بإبلاغ السلطات أو بغير ذلك من أنواع التهديد كان ذلك إكراها لأن التهديد بغير حق . أما إذا كانت وسيلة التهديد مشروعة كإبلاغ السلطات فلا يقوم الإكراه فتهديد والد الفتاة أو الفتاة نفسها لمن أغتصبها بإبلاغ السلطات أن لم يتزوجها لا يعد إكراها مبطلاً لعقد الزواج لأن المغتصبة ولوالدها حق إبلاغ السلطات .

- الإكراه في شريعة البروتستانت : لم يعد في مجموعة الإنجيليين الوطنيين نص ينظم الإكراه كعب في الرضا بالزواج وإنما اكتفت المادة ٩ بالنص على أنه إذا لم يكن هناك رضا فلا زواج " ولذلك يرى الفقه الاعتراف بالإكراه كعيب في الرضا إذا توفرت شروطه المنصوص عليها في شريعة الكاثوليك باعتبار أن هذا الأخيرة هي الأصل بالنسبة لشريعة البروتستانت .

تطبيق الباب شيت (صح وخطأ) للتواصل والاستفسار / ٠١٢٢٨٩١٠٨٠٥ - ٠١١١٨٠٣٦٥٥

س: الزواج نظام قانوني إلا أنه لا يتم الا بالتراضي عليه من الطرفين ولا يفنى عن التراضي أي أمر آخر كاتباع الأشكال الدينية في الزواج أو موافقة ولي النفس ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عدم جواز اقتران الرضا بوصف ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يذهب غالبية الفقه إلى اشتراط أن يكون الرضا بالزواج منجزاً وباتاً؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا يجوز ان يكون الزواج مضافا الى اجل ، لأن علاقة الزوجية علاقة دائمة لا يجوز أن تنشأ موقوته بمدة معينة لكونها لا تقبل الانحلال خاصة لو كان الاجل فاسخاً ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا يجوز ان يكون الزواج منجزاً وباتاً؟

العبارة خطأ (×) مضافا الى اجل

س: اذا كان الزواج مضافا الى اجل من الممكن اعتبار اتفاق الطرفين في هذه الحالة من قبيل عقد الخطبة في الشريعة المسيحية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: التعبير عن الإرادة يجوز أن يتم باللفظ أو الإشارة المتداولة عرفاً أو بآية وسيلة تدل على حقيقة المقصود ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الزواج في الشرائع المسيحية له طقوساً دينية معينة تستلزم حضور الزوجين شخصياً أمام رجل الدين والشهود لتأكيد من رشاها ومنحها البركة عن طريق الصلاة والتكليل ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا تجيز الشرائع المسيحية الوكالة في الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا تجيز شريعة الاقباط الارثوذكس وشريعة الإنجيليين الوطنيين الوكالة في الزواج حتى لو تعذر حضور احدهما وتشرطان حضور الزوجين الاكليل لصحة انعقاد الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الاصل عند الكاثوليك عدم جواز الوكالة في الزواج ولكن يستثنى من هذا الاصل حالة اذا ما وجدت قواعد خاصة بكليسة متمتعة بالحكم الذاتي تجيز الوكالة في الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يمكن انعقاد الزواج بالوكالة استثناء بالنسبة للكاثوليك المصريين بشروط:
١- موافقة الرئيس المحلي على الزواج بالوكالة. ٢- ان يكون هناك ضرورة ملحة في اتمام الزواج بالوكالة.
٣- لا بد ان يعين الموكل شخص الوكيل وهي وكالة خاصة.
٤- يشترط الا يكون الموكل قد عدل عن الوكالة او فقد اهليته.
٥- لا بد ان تحرر هذه الوكالة في وثيقة ويتم التوقيع عليها من الموكل او الخوري ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: شريعة الكاثوليك تجيز الطعن في الزواج بالصورية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: شريعة الاقباط الارثوذكس والإنجيليين الوطنيين لا يوجد نص عندهم يجيز الطعن في الزواج بالصورية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الاصل أن التراضي على الزواج يتم بين ذكر وأنثى ولكن قد تشترط موافقة ولي النفس في بعض الأحيان ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يختلف سن الزواج باختلاف المذاهب فعند الاقباط الارثوذكس فإن سن الزواج للرجل ١٨ سنة والمرأة ١٦ سنة وعند الكاثوليك سن الزواج للرجل هو ١٦ سنة والمرأة ١٤ سنة ، وعند الإنجيليين الوطنيين سن الزواج للرجل هو ١٨ سنة والمرأة ١٦ سنة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يختلف سن الزواج باختلاف المذاهب فعند الاقباط الارثوذكس والإنجيليين فإن سن الزواج للرجل ١٨ سنة والمرأة ١٦ سنة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يختلف سن الزواج باختلاف المذاهب فعند الكاثوليك فإن سن الزواج ١٨ سنة للرجل و ١٦ سنة للمرأة ؟

العبارة خطأ (✗)

س: شريعة الاقباط الارثوذكس وضعت حد أقصى لسن الزواج ونكره زواج المرأة بعد سن الستين ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يكره زواج المرأة بعد سن الستين في شريعة الكاثوليك ؟

العبارة خطأ (✗)

س: تشترط بعض المذاهب المسيحية موافقة ولي النفس بزواج من لم يبلغ سن الرشد في شريعة الاقباط الارثوذكس: سن الرشد هي إحدى وعشرين سنة ميلادية للذكر والانثى ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا يشترط عند الكاثوليك موافقة ولي النفس على الزواج فزواج القاصر صحيح متى أستوفى سن الزواج وأن لم يستوفى شرط السن لا تنتهي فيه الولاية على النفس ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: في شريعة الكاثوليك الشرقيين لا يسع الرجل قبل تمام السادسة عشر من عمره ولا المرأة قبل تمام الرابعة عشرة من عمرها اتمام الزواج على وجه صحيح ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عيب الاستقلال لا يتصور ان يكون عيبا للرضا في عقد الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يرى غالبية الفقه استبعاد التدليس كذلك من عيوب الرضا في عقد الزواج بسبب خصوصية عقد الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عيوب الارادة التي تكون صالحة لبطلان عقد الزواج في الشرائع المسيحية هما الاستقلال والاكراه ؟

العبارة خطأ (×) الغلط والاكراه

س: يشترط في الغلط الذي يعيب الرضا في عقد الزواج هو الغلط الذي ينتج عن غش وليس الغلط التلقائي ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: فقد حصص النص عند الاقباط الارثوذكس حالات الغلط الذي يعيب الرضا في عقد الزواج في حالتين هما :
الغلط في شخص المتعاقد- والغلط في صفة من صفاته ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: خرجت شريعة الاقباط الارثوذكس على القاعدة العامة وأجازت الاعتداد بالغلط في الصفة في حالتين : هما
حالة البكارة وحالة الخلو من الحمل ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا تقبل دعوى بطلان الزواج الا اذا قدم الطلب خلال شهر من وقت ان اصبغ الزواج متمتعاً بكامل حريته او من وقت العلم بالغش ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: يجوز في شريعة الاقباط الارثوذكس للزوج التمسك بالغلط الذي وقع في صفة الزوجة نتيجة تأكيد كاذب من جانبها بانها بكر بصرف النظر عن كون بكارتها قد ازيلت بسبب سوء سلوكها او لسبب اخر ؟

العبارة خطأ (×) سبب سوء سلوكها فقط

س: الغلط في الصفة عند الاقباط الارثوذكس الذي يعيب الرضا هو عند الزوج ؟

العبارة خطأ (×) عند الزوجة

س: شريعة الكاثوليك تفرق بين الغلط في شخص أحد الزوجين والغلط في صفة من صفاته فيبطل الزواج للغلط في شخص أحد الزوجين مثلها في ذلك مثل شريعة الاقباط الارثوذكس وان كانت فرصة وقوع هذا النوع من الغلط أكبر في شريعة الكاثوليك من شريعة الاقباط الارثوذكس بالنظر الى انها تجيز الوكالة في الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الغلط في الصفة في شريعة الكاثوليك لا تعند به ولو كان جوهرياً إلا إذا كانت الصفة بطريقة مباشرة ورئيسية أي أنه تكون الصفة هي الدافع على التعاقد وقبول الطرف الآخر كزوج بصرف النظر عن هذه الصفة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الغلط في بكارة الزوجية او في خلوها من الحمل ، فلا يعتبر غلطاً يعيب الرضا وبالتالي لا يجيز طلب إبطال الزواج في شريعة الارثوذكس ؟

العبارة خطأ (×) في شريعة الكاثوليك

س : لا يوجد في قانون الإنجليين الوطنيين نص يتعلق بالغلط كعيب للرضا بالزواج ولذلك ذهب جانب من الفقه إلى القول بضرورة تطبيق القواعد التي وردت في شريعة الاقباط الارثوذكس على طائفة الإنجليين الوطنيين ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تنص المادة ٢٦ من مجموعة الاقباط الارثوذكس لسنة ١٩٥٥ اذا كان عقد الزواج بغير رضا صادرا عن حرية واختيار فلا يجوز الطعن فيه الا من الزوجين او من الزوج الذي لم يكن حرا في رضائه؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يجوز للزوج الذي وقع في حالة اكراه على ابرام الزواج عند الارثوذكس ان يقدم طلبا لابطال الزواج من وقت زوال الاكراه؟

العبارة صحيحة (✓)

س: نصت المادة ٨٢٥ من قانون الكنائس الشرقية على انه غير صحيح الزواج المحتفل به بسبب اكراه او خوف شديد ولو بدون قصد ارغام احد على اختيار الزوج للتخلص منه؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الاكراه لكي يعيب الرضا بالزواج في شريعة الكاثوليك يجب ان تتوافر فيه الشروط التالية :-
١- أن يؤدي الاكراه الى خوف شديد . ٢- أن يكون مصدر الاكراه علة خارجية ٢- ان يكون الاكراه دون حق؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا يعد إكراه النفوذ الأدبي الذي يستشعر بعض الأشخاص ضرورة احترام الآخرين ، وتنفيذ رغباتهم فمن يقدم على الزواج احتراماً لوالديه وتوقيراً لهما إذا ما طلبوا منه ذلك لا يعد مكرهاً ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: إذا كانت وسيلة التهديد مشروعة كإبلاغ السلطات فلا يقوم الإكراه بتهديد والد الفتاة أو الفتاة نفسها لمن اغتصبها بإبلاغ السلطات أن لم يتزوجها لا يعد إكراهاً مبطلاً لعقد الزواج لأن الغتصبة ولوالدها حق إبلاغ السلطات

العبارة صحيحة (✓)

س : لم يرد في مجموعة الإنجيليين الوطنيين نص ينظم الإكراه كعيب في الرضا بالزواج واعتبار شريعة الكاثوليك هي الاصل بالنسبة لشريعة البروتستانت ؟

العبارة صحيحة (✓)

موضوع ١٥ : موانع الزواج في الشريعة المسيحية؟

- نظام التبني والعماد كموانع للزواج في الشرائع المسيحية؟

****نظام التبني**

****عند الاقباط الأرثوذكس:**

حيث يعتبر التبني مانعا من الزواج في الحالات الآتية. لا يجوز الزواج:

١- بين المتبنى وفروع أولاد المتبنى.

٢- بين المتبنى وأولاد المتبنى الذين رزق بهم بعد التبني.

٣- بين الأولاد الذين تبناهم شخص واحد.

٤- بين المتبنى وزوج المتبنى.

* أما عند الكاثوليك: طبقا للإرادة الرسولية: الذين يعدون غير قابلين بحكم الشرع لعقد الزواج بينهم لعقد الزواج بينهم بسبب الوصاية أو القرابة الشرعية الناشئة عن التبني لا يستطيعون بحكم الشرع القانوني ان يعقدوا زواجا صحيحا فيما بينهم.

أما عند البروتستانت: لم يرد عندهم أي نص يمنع الزواج للتبني.

العماد:

* لم يرد نص باعتبار العماد مانع من الزواج ألا عند الكاثوليك . وقد نص قانون الكنائس الشرقية على انه : تنشأ المعمودية قرابة روحية بين الإشبين من جهة والمعمد من من جهة أخرى وهي تبطل الزواج.

ولذلك يذهب الفقه الى عدم اعتباره عند الاقباط الأرثوذكس والإنجيليين.

والعماد : هو طقس مسيحي يمارس بتلاوة الصلاة صلاة معينة مع تغطيس الشخص المراد تعميده في الماء او رشه به ولا يعتبر المولود مسيحي الا بعد تعميده.

والعماد ينشئ عند الكاثوليك قرابة روحية تجعل منه مانع من الزواج بين من يتولى تعليم الطفل مبادئ المسيحية بعد تعميده ويسمى بالإشبين من جهة وبين الطفل المعمد ووالديه من جهة أخرى .

* فائدة ذلك ان العماد لا يعتبر مانع من الزواج الا في العلاقة بين الاشبيين من ناحية والطفل المعمد ووالديه من ناحية اخرى دون ان يمدى هذا المانع الى غيرهم من اقارب الاشبين واقارب الطفل المعمد واذا أعيد تعميده مرة اخرى لا يعد مانع للقرابة والزواج في كل الاحوال طبقاً لنص المادة ٣٢ من الإرادة الرسولية يجوز للرئيس الكسبي المحلى ان يعفى من مانع العماد والاذن بالزواج .

* مانع اختلاف الدين :

١- عند الأقباط الأرثوذكس : تنص المادة (٢٣) من مجموعة الأقباط الأرثوذكس لسنة ١٩٥٥ على أنه : " لا يجوز الزواج لدى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية إلا بين مسيحيين أرثوذكسيين " .

أن شريعة الأقباط الأرثوذكس ترى في اختلاف الدين مانعاً للزواج فيعتبر الزواج بين مسيحي وآخر غير مسيحي باطلاً . ولا تقتصر شريعة الأقباط الأرثوذكس على اعتبار اختلاف الدين مانعاً للزواج بل تذهب إلى أكثر من ذلك ، وترى في اختلاف المذاهب أو الملة أيضاً مانعاً للزواج فتعتبر الزواج المعقود بين أرثوذكسي وكاثوليكي أو بروتستانتي باطلاً بسبب اختلاف الملة ، في حين أنها تجيز الزواج بين مسيحيين أرثوذكسيين ولو اختلفا في الطائفة .

فلا يصح عند شريعة الأقباط الأرثوذكسي إلا الزواج بين طوائف الأرثوذكس فيجوز الزواج بين قبطي أرثوذكسي وقبطية أرثوذكسية أو أرمنية أرثوذكسية مثلاً .

٢- عند الكاثوليك : تنص المادة ٦٠ من الإرادة الرسولية للكاثوليك على أنه " الزواج المعقود بين شخص متعمد وشخص غير معتمد باطلاً . والشخص المعتمد من نال سر العماد ، أي الشخص المسيحي ، في حين يقصد بالشخص غير المتعمد الشخص الذي لم ينل سر العماد ، أي الشخص غير المسيحي .

أن شريعة الكاثوليك تعتبر من اختلاف الدين مانعاً للزواج مثلها في ذلك كمثل شريعة الأقباط الأرثوذكس ، فلا يجوز الزواج بين مسيحي وغير مسيحية لاختلاف الدين .

* أما اختلاف المذهب فهو أمر مكروه ومنهني عنه أشد النهي وينافي شريعة الكاثوليك .

٣- عند البروتستانت : لم يرد في قانون الإنجيليين الوطنيين أي ذكر لاعتبار الاختلاف في الملة ولا حتى الدين مانعاً من الزواج ومن ثم فلا يعتبر عندهم اختلاف الدين أو الملة (المذهب) مانعاً من موانع الزواج وأن كانوا يجيزون اعتبار الاختلاف في الدين فقط سبباً في طلب التطلق ، أما اختلاف الملة أو المذهب فلا تعتبر عندهم مانعاً من موانع الزواج أو سبباً للتطبيق .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأحكام الخاصة باعتبار مانع اختلاف الدين أو الملة أو الطائفة في الشريعة المسيحية .

* وطبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية يصبح زواج المسلم بالكثائية ولو كانت شريعتها تمنع زواجها ممن لا يتحد معها في الدين ، بينما لا يصح زواج المسلمة من الكثابي ولو كانت شريعته تجيز ذلك لأن زواج المسلمة بغير مسلم باطل باتفاق ولا ينعقد أصلاً ولا يثبت به النسب .

* وإذا كان الزوجان مسيحيين فاعتنقت الزوجة الإسلام ، فإن الزوج يدعي إلى الدخول في الإسلام ، فإن أبى فإن القاضي يفرق بينهما ، والفرق في هذه الحالة يعتبر على أرجح الأقوال من مذهب أي حنيفة طلاقاً وليس بطلاً يعود إلى بداية العقد .

أما الزواج المعقود بين المسيحيين فهو طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية زواج صحيح لا يبطله اختلاف ملة الزوجين أو طائفتها .

* مانع الارتباط بزواج قائم :

* إن الشريعة المسيحية تجعل من تعدد الزوجات مانعاً من موانع الزواج ذلك أن الزواج في المذاهب المسيحية علاقة فردية لا يجوز أن يجمع فيه الزوج بين أكثر من زوجة في نفس الوقت كما لا يجوز بطبيعة الحال للزوجة أن تجمع في وقت واحد بين أكثر من زوج .

فقط الأقباط الأرثوذكس ، لا يجوز لأحد الزوجين أن يتخذ زوجاً ثانياً مادام الزواج قائماً .

عند الكاثوليك ، نصت المادة ٥٩ من الإرادة الرسولية على أنه : من كان مقيداً بوثاق زواج سابق ولو غير مكتمل يحاول باطلاً عقد الزواج ، وأن كان الزواج السابق لغواً أو أنحل لسبب من الأسباب فلا يجوز عقد زواج آخر قبل أن يثبت يقيناً بموجب الشرع بطلان الزواج السابق أو انحلاله .

وفي شريعة البروتستانت : فإنه رغم عدم وجود نص صريح بذلك فإن هذا المانع يستفاد ضمناً من نص المادة ٦ من قانون الأحوال الشخصية للإنجيليين الوطنيين الصادر سنة ١٩٠٣ والذي عرفت فيه الزواج بأنه " اقتران رجل واحد بامرأة واحدة اقتراناً شرعياً مدى حياة الزوجين " .

* المذاهب المسيحية الأرثوذكسية والبروتستانتية تعتبر من الارتباط بزوجة قائمة مانعاً من الزواج إذا توافر من يلي :

أ- أن يكون الزواج الأول قد انعقد صحيحاً : ويستوى في ذلك ان يكون هذا الزواج قد اقتصر على العقد أو اكتمل بالدخول أما إذا كان الزواج الاول باطلاً فلا يعد مانعاً للزواج ويصح مع وجود الزواج الثاني طالما ان هذا البطلان ثابتاً على وجه اليقين ، حتى ولو لم يصدر حكم ببطلان الزواج الاول لان النصوص لم تشترط صدور حكم بالبطلان لأنه الحكم مقرراً وليس منشأ .

ب - ان يكون الزواج الاول ما زوال قائما : أما ان يكون الزواج الاول قد انحل بالوفاة أو بالتطليق فإن الزواج الثاني يصح من يوم الوفاة أو صدور حكم نهائي بالتطليق ، فيكون لكل من الزوجين أو أحدهما الحق في الزواج مرة ثانية لعدم وجود زواج قائم بسبب حدوث الوفاة أو صدور حكم نهائي بالتطليق ، أما إذا لم يكن حكم الطلاق نهائياً فإن الزواج الثاني باطلاً بطلاناً مطلقاً مع ملاحظة أن رابطة الزوجية عند الكاثوليك لا تنحل بموت أحد الزوجين فقط .

بيد ان شريعة الكاثوليك تعرف ما يسمى بامتياز الأيمان وهو يعتبر استثناء من مانع الارتباط بزوجة قائمة كمانع الزواج . * ومعنى ذلك أنه إذا اعتنق أحد الزوجين المسيحية وكان زوجه الآخر غير مسيحي ، وظل على ديانته ، فإن الزوج المسيحي يحق له أن يعقد زواجاً جديداً من مسيحية رغم ارتباطه بزوجة قائمة ، وفي هذه الحالة يعتبر زواجه الجديد صحيحاً ويبطل الزواج الأول الذي يكون قد أبرمه قبل دخوله المسيحية مع من بقيت على دينها ولم تدخل في دينه الجديد ، وبالتالي لن يكون هناك تعدد للزوجات .

* - مانع العدة :

تقضى الشريعة الإسلامية بضرورة بقاء المرأة مدة معينة قبل أن تتزوج مرة أخرى إذا انقضى عقد زواجها بعد الدخول بأي سبب من أسباب انحلال الزواج قبل أن تتزوج مرة أخرى بقصد التأكد من براءة رحمها من الحمل من الزواج السابق منعا من اختلاط الاسباب ، هذه المدة تسمى بالعدة .

ولا يعرف نظام العدة من الشرائع المسيحية الا شريعة الاقباط الأرثوذكس أما شريعة الكاثوليك وشريعة البروتستانت فلم تتضمن الإرادة الرسولية للكاثوليك ولا قانون الكنائس الشرقية الجديد ولا مجموعة الإنجيليين الوطنيين أية إشارة الى العدة بالمعنى السابق ، وفيما يلي نتناول العدة كمانع م الزواج في الشرائع المسيحية المختلفة .

*** فعند الاقباط الأرثوذكس :** أن المرأة التي انقضى عقد زواجها بأي سبب من أسباب انحلال الزواج يجب ان تتربص مدة عشرة شهور ميلادية كاملة قبل عقد زواجها باخر والغرض الاساسي من تقرير هذه المدة هو التأكد من خلو رحمها من الحمل منعا لاختلاط الاسباب .

*** عند الكاثوليك والبروتستانت :** قلنا انه لم يرد في الإرادة الرسولية للكاثوليك ولا في قانون الإنجيليين الوطنيين أي نص بشأن العدة ومن ثم فلا تلزم المرأة عدهم بالعدة بعد القضاء زواجها الاول إذا أرادت الزواج ثانية .

بيد ان غالبية الفقه المصري ترى ان اشتراط العدة امر متعلق بالنظام العام لأن استئصالها يهدف الى خلو رحم المرأة من الحمل منعا لاختلاط الأنساب . ومن ثم تطبق احكام الشريعة الإسلامية في العدة في حالة خلو شريعة طائفية م حكم العدة .

****** وإذا كانت المادة (٢٥) من مجموعة الاقباط الأرثوذكس لسنة ١٩٥٥ قد حددت مدة عدة المرأة بعشرة أشهر ميلادية كقاعدة عامة إلا أنها قد استثنت من هذه القاعدة حالتين يسمح للمرأة فيهما الزواج ثانية قبل فوات مدة العدة وهاتين الحالتين هما :

١. حالة ما إذا كانت المرأة حامل من زواجها السابق ووضعت حملها بعد وفاة زوجها أو بعد فسخ عقد الزواج فيجوز لها الزواج ثانية بعد الوضع حتى ولو لم تنقضي مدة العشرة أشهر لأن الوضع دليل قاطع على خلو رحمها من الحمل .

٢. حالة ما إذا أذن المجلس الملي بتنقيص مدة العدة الى الحد الذي يراه مناسباً طالما ثبت له بصورة قاطعة من ظروف الأحوال أن الزوج السابق لم يعاشر زوجته منذ عشرة شهور .

*** مانع الزنا :** تعتبر جريمة الزنا منعا من موانع الزواج عند بعض الشرائع المسيحية حيث تحرم شرائع الاقباط الأرثوذكس الزواج بين الزاني وشريكته باعتبار أن تحريم مثل هذا الزواج يعتبر عقوبة الغرض منها توفير الاستقرار والأمن للزوجين وغلق الباب أمام كل من تسول له نفسه من الزوجين في ارتكاب جريمة الزنا .

*** فعند الاقباط الأرثوذكس :** انه يتمتع على من حكم بتطبيقه بسبب الزنا سواء كان رجلاً أو امرأة ان يتزوج مرة ثانية سواء من شريكته في الزنا أو من غيره بل لا يجوز زواجه حتى بزوجه الأولى ويظل بدون زواج حتى يموت أو يأذن له الرئيس الديني الذي صدر حكم التطلق لعله الزنا في دهره بالزواج مرة ثانية يسوى في ذلك الزواج بشريكة في الإثم أو بغيره .

*** عند الكاثوليك :** لم يتضمن قانون الكنائس الشرقية الجديد نصاً يقضى باعتبار الزنا مانعاً من الزواج مما يعنى أن الزنا لم يعد عنهم مانعاً من الزواج ومن ثم يحق للزانية الزواج من الزاني عند وفاة الزوج الاخر .

بعد ان شريعة الكاثوليك حصرت حالات المنع من الزواج لعدة الزنا في حالتين هما :

الحالة الاولى : الزنا المقترون بالتواعد على الزواج أو محاولة عقدة بأجراء مدني فقط .

في هذه الحالة يرتكب شخصان جريمة الزنا والفرض أن كلاهما أو أحدهما على الأقل يرتبط مع آخر بزواج صحيح ، وصاحب ارتكاب هذه الجريمة وعد متبادل بينهما على الزواج أو محاولة عقده ولو بإجراء مدني فقط وذلك دون أن يقع منهما اعتداء على حياة زوج أحدهما .

ويستوى في هذه الحالة أن يكون التواعد على الزواج ومحاولة عقده سابقاً على جريمة الزنا أو لاحقاً ، عليها طالما ان كلا منهما قد تم أثناء قيام رابطة الزوجية المتعدي عليها وقبل وفاة الزوج الذي اقترفت جريمة الزنا في حقه . فإذا توافرت

شروط هذه الحالة امتنع الزوج شريكه الزنا بعد انحلال رابطة الزوجية التي كانت تربط كلا منهما بزوجه .

الحالة الثانية : الزنا المقترون يقتل الزوج الذي ارتكبت ضده جريمة الزنا .

وبتقضى هذه الحالة اجتماع جريمتي الزنا والقتل معاً أثناء قيام رابطة الزوجية المتعدي عليها بالزنا .
فإذا وقع الزنا بين شخصين متزوجين زواجا صحيحاً وقام أحدهما بقتل الزوج الذي اقترفت في حقه جريمة الزنا بقصد التزوج من شريكه في الزنا ، وبغض النظر عن كون شريكه في الزنا قد اشترك في قتل الزوج أم لم يشترك ، أمتنع في هذه الحالة الزواج بين الزوج الزاني الذي قتل زوجه وبين شريكه في الزنا إذا ما انفصمت عرى زواج هذا الأخير بالوفاة أو القتل .
وتجدر الإشارة إلى أن الزنا في شريعة الكاثوليك تعتبر مانعاً مطلقاً من الزواج لا يجوز رفعه بإذن من الرئيس الديني على عكس ما هو عليه الحال في شريعة الأقباط الأرثوذكس .

عند البروتستانت لم تتضمن مجموعة الإنجليس الوطنيين القانونية أي حكم بقضى باعتبار الزنا مانعاً للزواج عندهم ولذلك لا يعتبر الزنا مانعاً م الزواج لديهم فيصبح زواج الزاني بشريكته بعد التطلاق أو الوفاة صحيحاً لهذا الوضع الخاص وإعطاء الفرصة للجاني لكي يتوب عن هذه المعصية .

*** - مانع القتل :** أن جريمة الزنا ، في بعض المذاهب المسيحية يعتبر مانعاً من موانع الزواج ، فإن جريمة القتل تعتبر أيضاً عندهم مانعاً من موانع الزواج .

١- فعند الأقباط الأرثوذكس : تنص المادة (٣٧) من مجموعة الأقباط الأرثوذكس على أنه : لا يجوز زواج القاتل بزوجه القاتل .
يتضح أن القتل يعتبر مانعاً من موانع الزواج ، فلا يجوز للقاتل أن يتزوج من زوج القاتل ، يستوى في ذلك أن يكون القاتل رجلاً أو امرأة ، ويستوى أن تكون جريمة القتل قد ارتكبت بقصد الزواج أو لهدف آخر ، كما يستوى أن يكون زوج القاتل قد اشترك مع القاتل في ارتكاب جريمة أو إذا كان القاتل قد ارتكبها منفرداً ، وبغض النظر عن كون جريمة القتل قد اقترنت بعلاقة زنا بين القاتل وزوجه القاتل .
وإذا كانت عمومية النص توحي بتحريم زواج القاتل بزوجه القاتل بصرف النظر عن كون القتل عمداً أو دون عمد ، إلا أن محكمة من النص تستلزم أن يقتصر المانع على القتل العمد فقط .
ويلاحظ أن المانع قاصراً على زواج القاتل من زوجة القاتل دون غيره .

عند الكاثوليك : تنص المادة (٦٥) من الإرادة الرسولية في فقرتيها الثانية والثالثة على أن لا يصح عقد الزواج بين الأشخاص التالية : من اقترف مع صاحبه زنا وقتل أحدهما زوجه بينما كلاهما مرتبط بذات الزواج الصحيح .
من تعاون مع صاحبه تعاوناً طبيعياً أو أدبياً فقتل الزوج وأن لم يزن أحدهما مع الآخر .
ومن هذا النص يتضح أن القتل لا يعتبر مانعاً من زواج القاتل بزوجه القاتل إلا في حالتين هما :
حالة الأولى : الزنا المقترون يقتل الزوج المعادي على حقه ، في هذه الحالة تجتمع الجريمتان القتل والزنا فيقوم أحد الزوجين الزانيين بقتل زوجه عمداً أو زوج من زنا به .

يستوى في ذلك أن يكون شريكه في الزنا قد اشترك معه في ارتكاب الجريمة أو لم يشترك طالما كان القصد من القتل التزوج من شريكه في الزنا ، وأن يكون القتل من زوج زان ، ويقاس على القتل الضرب الذي أفضى إلى الموت متى اقترنت بالزنا .
أما إذا قتل أحد الزوجين زوجه أو زوجاً آخر دون ارتكاب الزنا ودون أن يكون هناك تعاون طبعي أو أدبي بين القاتل وزوجه القاتل على القتل ، فلا يمنع من الزواج بزوجه القاتل ولو تم القتل بباطل الرغبة في ارتكاب الزنا أو بباطل الزواج من الزوج الآخر .
حالة الثانية : قتل أحد الزوجين دون ارتكاب جريمة الزنا في هذه الحالة يتم القتل بالتعاون الطبعي (المادي) أو الأدبي بين القاتل وزوجه القاتل ، ويقصد بالتعاون الطبعي أو الأدبي أن تكون جريمة القتل قد تمت بالمساهمة الجانية الأصلية أو التبعية بين القاتل وزوجه القاتل .

وبناء على ينتفي هذا المانع إذا كان الجاني ق اقترف جريمة القتل دون علم الطرف الآخر .
ولا يشترط اعتبار القتل في هذه الحالة مانعاً من الزواج بين القاتل وزوجه القاتل أن يكون القتل مقتراً بزنا زوج القاتل أو أن يكون القاتل متزوجاً .

لم تتضمن مجموعة الإنجليس الوطنيين نصاً يقضي باعتبار قتل الزوج أو الزوجة مانعاً من زواج القاتل بزوجه القاتل ، مما يعني عدم اعتبار القتل عندهم مانعاً من موانع الزواج .

*** - مانع المرض القتال :** عند الأقباط الأرثوذكس فقط يقصد بالمرض القتال المرض الذي يستعصى علاجه كالسل اللقيم والسرطان والجذام .

أيضاً في شريعة الأقباط الأرثوذكس : أن شريعة الأقباط الأرثوذكس تعتبر المرض القتال الذي يستعصى علاجه ويؤدي حتماً إلى الوفاة مانعاً دائماً من موانع الزواج .

أما المرض القابل للشفاء والذي يكون مصاباً به أحد طالبى الزواج كالسل في بدايته والأمراض السرية فيعتبر مانعاً مؤقتاً من موانع الزواج متى كان يخشى من هذا المرض على سلامة الزوج الآخر وصحته .

وغنى عن البيان ان العقم وأن كان مرضاً يؤثر على قدرة أحد الزوجين على الانجاب إلا انه لا يحول دون الاتصال الجنسي بين الزوجين أى لا يؤثر فى قدرة الزوج المريض على الجماع يستوى فى ذلك الرجل والمرأة .

***- مانع العجز الجنسي:** لا شك ان من أهم مقاصد الزواج هو حفظ النسل البشرى بالتناسل أى الانجاب وذلك لا يتحقق إلا إذا كان لدى كل من الزوجين القدرة على المعاشرة الجنسية أى القدرة على الجماع ولا شك ان العجز الجنسي يفقد المريض سواء كان رجلاً أو امرأة القدرة على الجماع .

ومن أمثلة العيب الجنسي لدى الرجل الجب ويقصد به قطع القضيب والخصاء ويقصد به قطع الخصيتين .

ومن أمثلة العيب الجنسي فى المرأة الرق وهو انسداد مدخل القضيب بعظم أو لحم والقرن وهو بروز شئ فى فرج الانثى كقرن الشاة

*** العجز الجنسي عند الاقباط الأرثوذكس :** - شريعة الاقباط الأرثوذكس تعتبر العجز الجنسي مانعاً من الزواج دون تفرقة فى هذا الخصوص بين ما إذا كان العجز الجنسي من جانب الرجل أو من جانب المرأة طالما كان هذا العجز دائماً لا يرجى زواله أى لا الامل فى الشفاء منه وكان سابقاً على إبرام عقد الزواج .

*** العجز الجنسي عند الكاثوليك :** أن العجز الجنسي المطلق أو النسبى متى كان سابقاً على الزواج ومؤبداً يبطل الزواج بحكم الطق الطبيعى نفسه ، يستوى فى ذلك أن يكون العجز من طرف الرجل أو من طرف المرأة وبغض النظر عن كون الزوج الآخر عالماً بهذا العجز أم لا .

*** العجز الجنسي عند البروتستانت :** -

رغم وجود نص صريح فى قانون الإنجليز الوطنيين يقضى باعتبار العجز الجنسي مانعاً من موانع الزواج إلا ان ذلك يستفاد من نص المادة ١٠ من هذه المجموعة حيث تنص على أنه لا يكون الزواج صحيحاً إلا إذا عقد بين ذكر وأنثى كاملى الأعضاء والقدرة التى تؤهلها للزواج الفعلى .

وفيما يلى تناول الشروط التى يجب توافرها فى العجز الجنسي حتى يعتبر مانعاً موانع الزواج فى الشرائع المسيحية وأثبتته .

شروط العجز الجنسي المانع من الزواج وأثبتته : لى يعتبر العجز الجنسي مانعاً من موانع الزواج يجب أن تتوفر فيه الشروط الثلاثة التالية :

١- أن يكون العجز الجنسي سابقاً على إبرام الزواج .

٢- أن يكون العجز الجنسي م الجسامة التى تؤدى إلى إصابة الزوج الآخر بالضرر الجسيم .

٣- أن يكون العجز الجنسي دائماً بمعنى ألا يرجى شفاؤه ولو بعملية جراحية لا تؤدى إلى خطر الموت فلا يعد مانعاً من الزواج .

***- مانع الكهنوت:**

الكاهن هو كل من قطع عهداً لله عز وجل من خلال طقوس معينة بأن يكون مخلصاً وخادماً للكنيسة .

والكهنة فى الشريعة المسيحية هم خلفاء السيد المسيح عليه السلام الذين يتولون وظائف مندرجة كالأسقف والقسيس والشماس ويقومون على أمور الكنيسة ويطلق عليهم فى مجموعهم أسم " الأكليروس " .

وتعتبر بعض الشرائع المسيحية الكهنوتية الكبرى مانعاً من موانع الزواج ، ففي شريعة الكاثوليك تنص المادة (٦٢) من الإرادة الرسولية على أنه : ١. باطل الزواج الذى يحاول عقده الأكليريكيون ذوو الدرجات الكبرى .

٢. وتطلق على درجة الشماس الرسائلى عين القوة التى للدرجات الكبرى فى إبطال الزواج .

وبناء عليه تحرم شريعة الكاثوليك على من تولوا الدرجات الكنسية الكبرى الزواج حتى يفرغوا لخدمة الكنيسة التى انقطعوا لخدمتها وإلا كان زواجهم باطلاً وفي شريعة الاقباط الأرثوذكس

لا يعد الكهنوت عندهم مانعاً من الزواج فلم يرد أى نص يقضى باعتبار الكهنوت مانعاً من الزواج ، وأن كانت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية قد جرت على أن يقتصر تولي الرتب الكهنوتية التى تعلو رتبة القسيس والقميص على الرهبان، أى أنها تشترط من البداية لتولي هذه الرتب الكبرى عدم الزواج ، فإذا تزوج أحد أصحاب هذه الرتب الكهنوتية الكبرى رغم الحظر ، لا يكون الزواج باطلاً بل صحيحاً ولكن تسقط عنه رتبته الكهنوتية .

وفي شريعة البروتستانت : لا يعتبر الكهنوت مانعاً من موانع الزواج فيجوز للكاهن الزواج ، لأنهم يرون فى كهنة الكنيسة أشخاصاً عاديين ، بل أن زعيمهم مارتن لوثر كان كاهناً راهباً وتزوج راهبة .

***- مانع الرهبنة أو الترهيب:** يقصد بالرهبة أو الترهيب إثارة حياة التبوية والانقطاع للعبادة على الحياة الدنيا وزينتها ومزاياها وبخاصة الزواج والبنين وملكية الأموال .

ولا يعد الرهبان والراهبات من كهنة الكنيسة لأنهم لا يتولون سياسة أمور الكنيسة ولذلك لا تعتبر الرهبنة وظيفة من وظائف الكهنوت الذى هو وظيفة رئيسية ، بل هي أسلوب حياة ارتضاه الشخص لنفسه مؤثراً من خلاله حياة التبوية والانقطاع للعبادة على مباحات الحياة الدنيا وشهواتها .

هذا وقد تباينت مواقف الشرائع المسيحية فى اعتبار الرهبنة مانعاً من موانع الزواج .

ففي شريعة الأقباط الأرثوذكس : لم يرد في مجموعتهم نص يقضي باعتبار الرهينة مانعاً من موانع الزواج لأن الترهيب عندهم أمر اختياري يجوز العدول عنه والعودة إلى الحياة الطبيعية وأن كان العدول مكروهاً ويعتبر الزواج من أسباب العدول عن الرهينة ، فيكره للراهب أن يتزوج وإن كان يكره للراهب أن يتزوج إلا أنه إذا تزوج كان زواجه صحيحاً واعتبر ذلك عدولاً منه عن الرهينة .

أما في شريعة الكاثوليك : فإنها تعتبر الترهيب مانعاً من موانع الزواج مع التفرقة بين الترهيب أو النذر البسيط ويقصد به العهد الذي يقطع الشخص على نفسه بالتبعية والانقطاع للعبادة دون اتباع المراسيم الدينية الخاصة أمام الكنيسة ، وبين الترهيب أو النذر الرسمي أو الاحتفالي الذي يتم فيه هذا العهد أمام الكنيسة وفقاً للطقوس والمراسيم الدينية الخاصة بسلوك حياة الرهينة . ولا يعد الترهيب أو النذر البسيط مانعاً من موانع الزواج فلا يؤدي إلى بطلانه وأن كان الزواج مع وجوده يعد محرماً ديانة إلا إذا تقرر بمرسوم خاص من الكرسي الرسولي اعتبار الترهيب البسيط مانعاً مطلقاً للزواج بخصوص زيجة معينة عقدها من أجرى النذر البسيط . أما الترهيب أو النذر الكبير أو الاحتفالي فيعد مانعاً من موانع الزواج ويؤدي إلى بطلانه .

في شريعة البروتستانت : لا تعتبر الرهينة مانعاً من موانع الزواج عند البروتستانت لأنهم يرون في رجال الكنيسة أشخاص عاديين ، بل أن مارتن لوثر يري أن الزواج أفضل من التبتل ، وقد كان راهباً وتزوج من راهبة .

تطبيق الباب شيت (صح وخطأ)

امتحان ٢٠٢٠س: لا يجوز للولد المتبني في شريعة الكاثوليك الزواج من بنات المتبني الذين رزق بهم بعد التبني ؟

العبارة خطأ (X) في شريعة الارثوذكس

س: يعتبر التبني مانعاً من الزواج عند الاقباط الارثوذكس ؟

العبارة صحيحة (V)

س: التبني لا يعد مانعاً من الزواج عند الكاثوليك وفي القانون المدني المصري ايضا؟

العبارة صحيحة (V)

س: طبقاً للإرادة الرسولية: "الذين يعدون غير قابليين بحكم الشرع لعقد الزواج بينهم لعقد الزواج بينهم بسبب الوصاية او القرابة الشرعية الناشئة عن التبني لا يستطيعون بحكم الشرع القانوني ان يعقدوا زواجا صحيحا فيما بينهم؟

العبارة صحيحة (V)

س: عند البروتستانت: لم يرد عندهم أي نص يمنع الزواج للتبني؟

العبارة صحيحة (V)

س: لم يرد نص باعتبار العمد مانعاً من الزواج إلا عند الكاثوليك ؟

العبارة صحيحة (V)

س: يعتبر العمد مانعاً من الزواج عند الارثوذكس ؟

العبارة خطأ (X) في شريعة الكاثوليك

س: لا يعتبر العمد مانعاً من الزواج عند الارثوذكس والبروتستانت ؟

العبارة صحيحة (V)

س: نست الارادة الرسولية للكاثوليك انه يجوز للرئيس الكنسي المحلي ان يعفى من مانع العمد والاذن بالزواج؟

العبارة صحيحة (V)

امتحان ٢٠٢٠س: لا تعتبر اعادة التعميد مانعاً من الزواج حتى لو كان الذي قام باعادة التعميد هو الاشبين الذي قام بالتعميد او مره؟

العبارة صحيحة (V)

س: القرابة الناشئة عن الرضاع لا تعتبر مانعاً من الزواج عند المسيحيين المصريين سواء كانوا اقباط ارثوذكس او كاثوليك او بروتستانت؟

العبارة صحيحة (V)

س: تنص المادة (٢٣) من مجموعة الأقباط الأرثوذكس لسنة ١٩٥٥ على أنه: " لا يجوز الزواج لأي الكنيسة القبطية الأرثوذكسية إلا بين مسيحيين أرثوذكسيين"؟

العبارة صحيحة (V)

س: اختلاف الدين يعتبر مانعا من الزواج عند البروتستانت؟

العبارة خطأ (X) في شريعة الارثوذكس

س: اختلاف الدين يعتبر سببا للتطليق وليس مانعا للزواج في شريعة البروتستانت؟

العبارة صحيحة (V)

س: اختلاف المذاهب او الملل عند الاقباط الارثوذكس يعد مانعا من الزواج؟

العبارة صحيحة (V)

س: اختلاف الطوائف عند الاقباط الارثوذكس لا يعد مانعا من الزواج ؟

العبارة صحيحة (V)

س: شريعة الارثوذكس تجيز الزواج بين مسيحيين ارتوذكسيين ولو اختلفا في الطائفة ؟

العبارة صحيحة (V)

س : تنص المادة ٦٠ من الإرادة الرسولية للكاثوليك على أنه " الزواج المعقود بين شخص متعمد وشخص غير معتمد باطلا ؟

العبارة صحيحة (V)

س: شريعة الكاثوليك تعتبر من اختلاف الدين مانعا للزواج مثلما في ذلك كبرياء شريعة الاقباط الارثوذكس ، فلا يجوز الزواج بين مسيحي وغير مسيحي ؟

العبارة صحيحة (V)

س: عند الكاثوليك اختلاف المذهب او الملل هو امر مكروه في الزواج وينتهي عنه أشد انتهى ومع ذلك فهو جائز باذن الكنيسة الكاثوليكية ؟

العبارة صحيحة (V)

س : في قانون الإنجليز الوطنيين ثم فلا يعتبر عندهم اختلاف الدين أو الملل (المذهب) مانعا من موانع الزواج وأن كانوا يجيزون اعتبار الاختلاف في الدين فقط سببا في طلب التطليق ، أما اختلاف الملل أو المذهب فلا تعتبر عندهم مانعا من موانع الزواج أو سببا للتطليق ؟

العبارة صحيحة (V)

امتحان ٢٠٢٠ س: الزواج المعقود بين المسيحيين فهو طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية زواج صحيح لا يبطله اختلاف ملل الزوجين أو طائفتهم ؟

العبارة صحيحة (V)

س: عند الاقباط الارثوذكس ، لا يجوز لأحد الزوجين أن يتخذ زوجا ثانيا مادام الزواج قائما ؟

العبارة صحيحة (V)

امتحان ٢٠٢٠ س: لا يكون الارتباط بزواج قائم من موانع الزواج في الشريعة المسيحية إذا كان الزواج الاول باطلا طالما أنه لم يصدر حكم بطلانه ؟

العبارة خطأ (X) حتى ولو لم يصدر حكم بالبطلان

س: عند الكاثوليك ، نصت المادة ٥٩ من الإرادة الرسولية على أنه : من كان مقيدا بوثاق زواج سابق ولو غير مكتمل يحاول باطلا عقد الزواج ، وأن كان الزواج السابق لغوا أو انحل لسبب من الأسباب فلا يجوز عقد زواج آخر قبل أن يثبت يقينا بموجب الشرع بطلان الزواج السابق أو انحلاله ؟

العبارة صحيحة (V)

س: المذاهب المسيحية الارثوذكسية والبروتستانتية تعتبر من الارتباط بزوجة قائمة مانعا من الزواج ؟

العبارة صحيحة (V)

س: اذا كان الزواج الاول قد انحل بالوفاة أو التطليق فإن الزواج الثاني يصح من يوم الوفاة أو صدور حكم نهائي بالتطليق ، فيكون لكل من الزوجين أو أحدهما الحق في الزواج مرة ثانية لعدم وجود زواج قائم بسبب حدوث الوفاة أو صدور حكم نهائي بالتطليق ؟

العبارة صحيحة (V)

س: شريعة الكاثوليك تعرف ما يسمى بامتياز الأيمان وهو يعتبر استثناء من مانع الارتباط بزوجة قائمة كمانع الزواج ؟

العبارة صحيحة (V)

امتحان ٢٠٢٠ س: يعد امتياز الايمان استثناء من مانع الارتباط بزوجية قائمة كمانع للزواج عند الكاثوليك؟

العبارة صحيحة (✓)

س: إذا اعتنق أحد الزوجين المسيحية وكان زوجه الآخر غير مسيحي ، وظل على ديانتته ، فإن الزوج المسيحي يحق له أن يعقد زواجا جديداً من مسيحية رغم ارتباطه بزوجية قائمة عند الكاثوليك؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا يعرف نظام العدة من الشرائع المسيحية الا شريعة الكاثوليك؟

العبارة خطأ (×) في شريعة الارثوذكس

س: لم تتضمن الإرادة الرسولية للكاثوليك ولا قانون الكنائس الشرقية الجديد ولا مجموعة الإنجيليين الوطنيين أية إشارة الى العدة ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: عند الاقباط الأرثوذكس : أن المرأة التي انقضت عقد زواجها باى سبب من اسباب انحلال الزواج يجب أن تتربص مدة عشرة شهور ميلادية كاملة قبل عقد زواجها باخر ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: مجموعة الأقباط الأرثوذكس لسنة ١٩٥٥ قد حددت مدة عدة المرأة بعشرة أشهر ميلادية كقاعدة عامة الا أنها قد استثنت من هذه القاعدة حالتين يسمح للمرأة فيهما الزواج ثانية قبل فوات مدة العدة وهاتين الحالتين هما : ١- حالة ما إذا كانت المرأة حامل من زوجها السابق . ٢- حالة ما إذا أذن المجلس الملي بتنقيص مدة العدة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لم يرد عند الكاثوليك ولا الإنجيليين الوطنيين ان نص بشأن العدة ومن ثم لا تلتزم المرأة عندهم بالعدة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: غالبية الفقه المصري يرى ان اشتراط العدة امر متعلق بالنظام العام ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تسرى احكام الشريعة الاسلامية بشأن العدة على طوائف الكاثوليك والبروتستانت وتلتزم المرأة بان تتربص اربعة اشهر وعشرة ايام واذا كانت حاملا تنتظر حتى تضع الحمل ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تعتبر جريمة الزنا منعا من موانع الزواج عند بعض الشرائع المسيحية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تحرم شرائع الاقباط الأرثوذكس الزواج بين الزاني وشريكته ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا يجوز زواج من طلق لعله الزنا الا بعد تصريح الرئيس الديني الذى صدر الحكم في دالرتة؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: الاذن للزاني بالزواج فى شريعة الاقباط الارثوذكس مسالة دينية كنسية ينعقد للرئيس الديني الذى صدر الحكم بالتطبيق لعله الزنا وليس للمحكمة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند الاقباط الأرثوذكس : انه يمتنع على من حكم بتطبيقه بسبب الزنا سواء كان رجلا أو امرأة ان يتزوج مرة ثانية سواء من شريكته فى الزنا أو من غيرة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند الكاثوليك : لم يتضمن قانون الكنائس الشرقية الجديد نصا يقضى باعتبار الزنا مانعا من الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الزنا لا يعد مانعا من الزواج عند الارثوذكس؟

العبارة خطأ (×) في شريعة الكاثوليك

س: هناك حالات حصرت شريعة الكاثوليك المنع من الزواج لعدة الزنا في حالتين هما :

الحالة الاولى : الزنا المقترون بالتواعد على الزواج أو محاولة عقدة بأجراء مدنى فقط .

الحالة الثانية : الزنا المقترون بقتل الزوج الذى ارتكبت ضده جريمة الزنا ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الزنا في شريعة الكاثوليك تعتبر مانعا مطلقا من الزواج وفى احدى الحالتين وهما التواعد أو القتل ولا يجوز رفعه بإذن من الرئيس الدينى على عكس ما هو عليه الحال في شريعة الأقباط الأرثوذكس ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند البروتستانت لم تتضمن مجموعة الإنجيليين الوطنيين القانونية أى حكم بقضى باعتبار الزنا مانعا للزوج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س : تنص المادة (٢٧) من مجموعة الأقباط الأرثوذكس على أنه : لا يجوز زواج القاتل بزوج القتيل ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: في شريعة الأقباط الأرثوذكس لا يجوز لشريك القاتل في جريمة القتل العمل ان يتزوج من زوج القتيل؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: يعتبر لعقم مانعا من موانع الزواج في الشرائع المسيحية؟

العبارة خطأ (x) لا يعتبر مانعا من الزواج في الشرائع المسيحية

س: عند الكاثوليك : لا يصح عقد الزواج بين الأشخاص التالية : من اقترف مع صاحبه زنا وقتل أحدهما زوجه بينما كلاهما مرتبط بذات الزواج الصحيح ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يستوى في القتل الذى يعد مانعا من الزواج عند الأرثوذكس ان يكون بهدف الزواج أو لهدف آخر ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند الكاثوليك إذا قتل أحد الزوجين زوجه أو زوجها آخر دون ارتكاب الزنا ودون أن يكون هناك تعاون طبيعى أو أدبي بين القاتل وزوج القتيل على القتل ، فلا يمنع من الزواج بزوج القتيل ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: عند الكاثوليك القتل لا يعتبر مانعا من زواج القاتل بزوج القتيل إلا في حالتين هما:

الحالة الاولى : الزنا المقترون بقتل الزوج المعتدى على قتله .

الحالة الثانية : قتل أحد الزوجين دون ارتكاب جريمة الزنا في هذه الحالة يتم القتل بالتعاون الطبيعى (المادى) أو الادبي بين القاتل وزوج القتيل؟

العبارة صحيحة (✓)

س : قتل أحد الزوجين دون ارتكاب جريمة الزنا في هذه الحالة يتم القتل بالتعاون الطبيعى (المادى) أو الادبي بين القاتل وزوج القتيل . ويقصد بالتعاون الطبيعى أو الادبي أن تكون جريمة القتل قد تمت بالمساهمة الجنائية الأصلية أو التبعية بين القاتل وزوج القتيل ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لم تتضمن مجموعة الإنجيليين الوطنيين نصا يقضى باعتبار قتل الزوج أو الزوجة مانعا من زواج القاتل بزوج القتيل ، مما يعنى عدم اعتبار القتل عندهم مانعا من موانع الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: شريعة الأقباط الأرثوذكس تعتبر المرض القاتل الذى يستعصى علاجه ويؤدى حتما الى الوفاة مانعا دائما من موانع الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: لا يسقط حق الزوج السليم في طلب بطلان الزواج للعجز الجنسي بعلمه بالعجز الجنسي للزوج الاخر أو رضاه به أو سكوته عنه ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: في شريعة الكاثوليك : باطل الزواج الذى يحاول عقده الأكليريكيون ذوو الدرجات الكبرى ؟ -تطلق على درجة الشماس الرسالى عين القوة التي للدرجات الكبرى في إبطال الزواج؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يعد الكهنوت مانع من الزواج عند الارثوذكس؟

العبارة خطأ (X) عند الكاثوليك

س: عند الارثوذكس : لا يعد الكهنوت عندهم مانعا من الزواج ؟

العبارة صحيحة (V)

امتحان ٢٠٢٠س: يعتبر الزواج من اسباب العدول عن الترهيب في شريعة الاقباط الارثوذكس ؟

العبارة صحيحة (V)

س: في شريعة البروتستانت : لا يعتبر الكهنوت مانعا من موانع الزواج فيجوز للكهنة الزواج ؟

العبارة صحيحة (V)

س: يقصد بالرهينة أو الترهيب إثارة حياة البتولية والانقطاع للعبادة على الحياة الدنيا وزينتها ومزاياها وبخاصة الزواج والبنين وملكية الأموال ؟

العبارة صحيحة (V)

س: لا يعد الرهبان والراهبات من كهنة الكنيسة لأنهم لا يتولون سياسة أمور الكنيسة ولذلك لا تعتبر الرهينة وظيفة من وظائف الكهنوت الذي هو وظيفة رئيسية ، بل هي أسلوب حياة ارتضاء الشخص لنفسه ؟

العبارة صحيحة (V)

س: في شريعة الاقباط الارثوذكس : لم يرد في مجموعتهم نص يقضي باعتبار الرهينة مانعا من موانع الزواج لان الترهيب عندهم امر اختياري يجوز العدول عنه والعودة إلى الحياة الطبيعية ؟

العبارة صحيحة (V)

امتحان ٢٠٢٠س: تعتبر الترهيب أو النذر الكبير أو الاحتفالي يعد مانعا من موانع الزواج في شريعة الكاثوليك؟

العبارة خطأ (X) عند الكاثوليك

س: لا يعد الترهيب أو النذر البسيط مانعا من موانع الزواج فلا يؤدي إلى بطلانه وأن كان الزواج مع وجوده يعد محرما ديانة عند الكاثوليك؟

العبارة صحيحة (V)

س: شريعة البروتستانت : لا تعتبر الرهينة مانعا من موانع الزواج ؟

العبارة صحيحة (V)

موضوع ١٦ حالات البطلان النسبي والمطلق المترتب على تخلف احد شروط الزواج؟

البطلان النسبي للزواج: للتواصل والاستفسار / ٠١٢٢٨٩١٠٨٠٥ - ٠١١١٨٠٣٦٥٥

الحالة الاولى: البطلان النسبي في حالة تعيب ارادة احد الزوجين: اذا لحق ارادة احد الزوجين عيب

من عيوب الارادة كما لو عقد الزواج بغير رضاء الزوجين أو أحدهما رضاء صادرا عن حرية واختيار فلا يجوز الطعن الا من جانب الزوج الذي شاب ارادته عيب من عيوب الارادة واذا وقع غش في شخص احد الزوجين فلا يجوز الطعن في الزواج الا من الزوج وقع عليه الغش وكذلك الحكم فيما اذا وقع غش في شأن بكارة الزوجة بان ادعت انها بكر وثبت انها حامل.

* وبناء عليه فلا يجوز لورثة الزوج الذي عيبت ارادته ان يتمسكوا بالبطلان بقصد استبعاد الزوج الاخر من التركة وان كان لم الاستمرار في الدعوى اذا كان الزوج قد رفع دعوى البطلان قبل وفاته كذلك لا يجوز للزوج الاخر او الغير مباشرة دعوى البطلان.

الحالة الثانية: حالة زواج القاصر بدون اذن وليه: تنص المادة ٣٨ من مجموعة الأقباط الأرثوذكس لسنة

١٩٥٥ على انه " اذا عقد زواج القاصر بغير اذن وليه فلا يجوز الطعن فيه الا من الولي أو من القاصر " ففي هذه الحالة لا يجوز الطعن بالبطلان الا من قبل الزوج القاصر الذي تقر البطلان حماية له او من قبل وليه.

البطلان المطلق للزواج: * يتمسك بالبطلان المطلق للزواج كل ذي مصلحة . وتتفق الشرائع المسيحية في اعترافها

بالبطلان للزواج في حالة انعدام الرضاء ووجود مانع من موانع الزواج وتختلف الشكل الديني .

* فطبقا للمادة ٤٠ من مجموعة الأقباط الارثوذكس يعتبر الزواج باطلا ولو رضى به الزوجان او اذن به ولي القاصر كما

يجوز لكل من الزوجين وكل ذي شأن الطعن فيه في حالات عدم القيام بصلاة الإكليل والزواج قبل السن القانونية للزواج،

والزواج بالمحارم سواء من الأقارب أو من الأصهار ، والزواج المخالف لمحارم التبني ، والاختلاف في الدين والملة ،

والزواج الثاني وزواج المعتدة ، وزواج العاجز جنسيا ، وعد رضاء الزوجين.

* وفيما يلي تتناول حالات البطلان المطلق ، وهي تخلف الشكل الديني ووجود مانع من موانع الزواج وانعدام الرضاء.

١- **خلف الشكل الديني:** لا يكفي لانعقاد الزواج توافر شروطه الموضوعية ، بل يجب ان يفرغ الزواج في اقلي شكلي معين يتمثل في صلاة الاكليل التي يجب ان تتم على يد رجل الدين . ويترتب على عدم مراعاة الشكل الديني بطلان الزواج بطلانا مطلقا.

٢- **وجود مانع من موانع الزواج:** يلزم لانعقاد الزواج صحيحا عدم وجود مانع من موانع الزواج والا كان العقد باطلانا مطلقا على اختلاف بين الشرائع المسيحية في اعترافها ببعض هذه الموانع. كما ان القانون المصري قد لا يعترف ببعضها. مثال ذلك التبني كمانع من موانع الزواج. والقانون المصري لا يعترف بنظام التبني.

٣- **انعدام الرضاء:** ان الشرائع المسيحية تعتبر الرضاء شرطا موضوعيا لانعقاد الزواج اذا تخلف كان الزواج باطلا بطلانا مطلقا.

وينتفى الرضاء اذا لم تكن توجد ارادة من الاصل لدى الزوجين كالمجنون والصبي غير المميز ويلزم ان تكون ارادة الشخص ارادة حقيقية.

* **فالزواج الظني** ، اذن هو زواج باطل تقتصر اثاره على المستقبل دون الماضي ، مراعاة لحسن نية الزوجين او احدهما ، حيث يعتبر باطلا بالنسبة للمستقبل وصحيحا بالنسبة للماضي.

* اى ان الزواج الظني ، وان كان صحيح اعتقادا ، الا انه ليس كذلك حقيقة او قانونا.

تطبيق البابل شيت (صح وخطأ)

س: بطلان الزواج يختلف عن التطبيق ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الشرائع المسيحية لا تطبق الحكم على اطلاقه في ان البطلان يترتب على تخلف شرط من شروط انعقاد الزواج الموضوعية او الشكلية ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الشرائع المسيحية تتطلب في الشرط المتطلب للبطلان ان يكون الشرط المتخلف شرطا جوهريا ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: لا يترتب على الاعلان عن لزواج قبل حدوثه او الحصول على اذن الرئيس الديني بطلان عقد الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: كافة الشرائع انعقدت على بطلان الزواج عند تخلف شروط انعقاده ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الطبيعة الخاصة للزواج تؤدي الى عدم تطبيق الاثر الرجعي للبطلان ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: بطلان الزواج يختلف عن التطبيق ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: البطلان هو الجزاء المترتب على تخلف شرط من شروط صحة الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تخلف بعض اجراءات الزواج كالاعلان عن الزواج قبل الحصول على اذن الرئيس الديني او اغفال بعض مراسم الزواج او الخطأ في تحرير عقد الزواج لا يؤثر على صحة الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا تفرق شرائع الكاثوليك والبروتستانت بين نوعي البطلان للزواج ويعتبرون البطلان للزواج واحدا ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: شريعة الاقباط الارثوذكس تفرق بين البطلان المطلق والبطلان النسبي في الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: يجوز لورثة الزوج الذي عيبت ارادته الاستمرار في دعوى البطلان بقصد استبعاد الزوج الاخر من التركة اذا كان الزوج قد رفع دعوى بطلان قبل وفاته ؟

العبارة خطأ (✗) لا يجوز

س: شريعة الاقباط الارثوذكس تفرق بين البطلان المطلق والبطلان النسبي في الزواج ؟

العبارة صحيحة (✓)

إمتحان ٢٠٢٠ س: في شريعة الاقباط الارثوذكس في حالة زواج القاصر بدون اذن وليه فان اجازته الولي للزواج لا تحول دون حق القاصر في طلب بطلان الزواج طالما ان ذلك قد تم قبل مضي شهر من بلوغه سن الرشد ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: ان اجازة القاصر للزواج بدون اذن وليه وان كان يعتبر نزولا عن الدعوى من جانبه ولكن لا يؤثر على حق الولي في طلب البطلان؟

العبارة صحيحة (✓)

س: تتفق الشرائع المسيحية الثلاثة على البطلان النسبي؟

العبارة خطأ (×) البطلان المطلق

س: اختلفت الشرائع المسيحية على البطلان المطلق؟

العبارة خطأ (×) البطلان النسبي

س: تتفق الشرائع المسيحية في اعترافها بالبطلان للزواج في حالة انعدام الرضاء ووجود مانع من موانع الزواج وتختلف الشكل الديني؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يحكم بالبطلان المطلق في حالات عدم القيام بصلاة الإكليل والزواج قبل السن القانونية للزواج، والزواج بالمحارم سواء من الأقارب او من الأصهار ، والزواج المخالف لمحارم التبني ، والاختلاف في الدين والملة ؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يترتب على عدم مراعاة الشكل الديني بطلان الزواج بطلانا مطلقا؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يترتب على عدم مراعاة الشكل الديني بطلان الزواج البطلان المطلق؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يترتب على وجود مانع من موانع الزواج البطلان المطلق؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الزواج الظني ، وان كان صحيح اعتقادا، الا انه ليس كذلك حقيقة او قانونا؟

العبارة صحيحة (✓)

موضوع ١٧ التصحيح البسيط والتصحيح من الأصل؟

أولاً: التصحيح البسيط يقصد بالتصحيح البسيط ذلك الإجراء الذي يصير بموجبه الزواج الباطل زواجا صحيحاً من تاريخ التصحيح ، وليس من تاريخ إبرام العقد . للتواصل والاستفسار / ٠١٢٢٨٩١٠٨٠٥ - ٠١١١٨٠٣٦٥٥ .
* ويتحقق التصحيح البسيط وطبقا لما ورد في الإرادة الرسولية الملفقة وقانون الكاثوليك الشرقيين الجديد في ثلاث حالات هي :

١. إذا كان بطلان الزواج يرجع إلى تخلف ركن الرضاء ، فإن التصحيح يتم إذا صدر رضاء صحيح بالزواج من الزوج الذي تخلف الرضاء بالنسبة له ، شريطة أن يظل رضاء الزوج الآخر قائماً وأن يكون الرضاء الجديد قد صدر بعد زوال العيب . فإذا كان الرضاء الذي تخلف هو الرضاء الباطن ، بمعنى أن الإرادة الباطنة تخالف الإرادة الظاهرة التي عبرت عن الرضاء ، فيكفي لتصحيح الزواج الرضاء الباطن للزوج التي عيبت إرادته .

٢. إذا كان بطلان الزواج يرجع إلى قيام مانع من موانعه ، فإنه يشترط لتصحيحه توافر شرطان هما :

أ. زوال المانع أو التفسير (الإعفاء) منه من قبل السلطة الدينية المختصة .

ب. تجديد الرضاء بالزواج ، حتى ولو كان الزوجان قد أبديا رضاهما في البداية ولم يرجعا عنه فيما بعد .

ويصدر الرضاء الجديد في هذه الحالة وفقاً للفرض الآتية .

٣. إذا كان المانع خفياً ويعلم به الزوجان وجب أن يجدد كل منهما رضاء ، ويكفي أن يجدد من يعلم به رضاء أن كان مجهولاً من أحدهما .

٤. إذا كان بطلان الزواج يرجع إلى تخلف الشكل الديني فإن تصحيح الزواج يكون باستيفاء الشكل الديني المتخلف .

وتجدر الإشارة إلى أن تصحيح الزواج يختلف عن إجازته ، ففي الإجازة يتنازل من له الحق في التمسك بالبطلان عن التمسك به فيصح الزواج الباطل صحيحاً دون إتباع أي إجراء جديد ، في حين أنه في التصحيح يتم إتباع إجراءات معينة لإزالة سبب البطلان أو تجنيه ، تلك الإجراءات التي قد تتخذ في غالب الأحيان إعادة لعقد الزواج الباطل من جديد

ثانياً : التصحيح من الأصل : يقصد بالتصحيح من الأصل الإجراء الذي يصبح بموجبه الزواج الباطل زواجاً صحيحاً من تاريخ إبرام الزواج ، وهو إجراء استثنائي يصدر من الكنيسة يصح به الزواج الباطل بأثر رجعي .

وقد نصت على هذا النوع من التصحيح المادة ٨٤٨ من قانون الكاثوليك الشرقيين بقولها " ١- تصحيح من الأصل لزواج غير صحيح هو تصحيحه بدون تجديد الرضاء تمنحه السلطة المختصة ويتضمن التفسيح في المانع أن وجد وفي طبيعة الاحتفال بالزواج المقررة في الشرع أن لم يعمل بها ، كما يتضمن مفعولاً رجعيّاً للأثار القانونية النسبة إلى الماضي . ٢- يتم التصحيح منذ منح الإنعام ، أما المفعول الرجعي فيعتبر عائداً إلى حين الاحتفال بالزواج ، ما لم يستدرك غير ذلك صراحة عند منح الإنعام .

يتبين أن التصحيح من الأصل يلزم لإعماله توافر الشروط الآتية :

١. أن يصدر التصحيح من السلطة المختصة ، فالتصحيح في الأصل لا يكون إلا للكرسي الرسولي وحده ، ومع ذلك يجوز للبطريرك على سبيل الاستثناء منح مثل هذا التصحيح .
 ٢. أن يكون بطلان الزواج راجعاً إلى نقصان في صيغة الاحتفال بالزواج المقررة في الشرع (تخلف الشكل) ، أو إلى وجود مانع من موانع الزواج .
 - وبناء عليه** لا يمكن التصحيح من الأصل إذا كان البطلان راجعاً إلى نقصان الرضاء بيد أنه إذا كان الرضاء قد تخلف عند إبرام الزواج ثم توافر بعد ذلك ، فإنه يجوز للكنيسة تصحيح الزواج منذ اللحظة التي يتوافر فيها هذا الرضاء ، وليس من تاريخ إبرام الزواج .
 ٣. أن يكون المانع الذي أدى إلى بطلان الزواج من الموانع المقررة في الشرع الكنسي .
 - أما الموانع الطبيعية أو الصادرة عن الشرع الإلهي ، فلا يمكن للكنيسة تصحيح الزواج بشأها ، حتى ولو زال المانع أو تم التفسيح منه .
 ٤. أن يتم استيفاء الشكل الديني ، أو أن يزول المانع أو يكون قد تم التفسيح منه .
 ٥. أن يظل رضاء الطرفين بالزواج قائماً منذ إبرام الزواج وحتى تمام التصحيح ، فلا يشترط تجديد رضاء الطرفين لإجراء التصحيح ، طالما أن الرضاء كان موجوداً لحظة إبرام الزواج وظل كذلك إلى وقت تمام التصحيح .
- ** بالتالي التصحيح ينتج أثره منذ إبرام عقد الزواج الباطل ، وليس منذ إجراء التصحيح ، وأن كان يجوز النص صراحة في قرار منح التصحيح على غير ذلك .**

تطبيق البابل شيت (صح وخطأ)

امتحان ٢٠٢٠س: في حالة بطلان الزواج لوجود مانع من موانعه فإنه يشترط لتصحيحه زوال المانع أو التفسيح منه من قبل السلطة الدينية دون حاجة الى تجديد الرضاء؟

العبارة خطأ (X) يشترط ايضاً تجديد الرضاء

س: نظمت شريعة الكاثوليك تصحيح الزواج الباطل وفرقت بين التصحيح البسيط والتصحيح من الاصل؟

العبارة صحيحة (V)

هام س: يقصد بالتصحيح البسيط ذلك الإجراء الذي يصير بموجبه الزواج الباطل زواجاً صحيحاً من تاريخ التصحيح ، وليس من تاريخ إبرام العقد ؟

العبارة صحيحة (V)

س: يتحقق التصحيح البسيط : إذا كان بطلان الزواج يرجع الى تخلف ركن الرضاء ، فإن التصحيح يتم إذا صدر رضاء صحيح بالزواج من الزوج الذي تخلف الرضاء بالنسبة له ؟

العبارة صحيحة (V)

س: إذا كان تخلف الرضاء بالزواج معلوماً من كافة فيجب ان يتوافر الرضاء علناً طبقاً للمراسم والطقوس العادية امام رجل الدين والشهود؟

العبارة صحيحة (V)

س: إذا كان بطلان الزواج يرجع إلى تخلف الشكل الديني فإن تصحيح الزواج يكون باستيفاء الشكل الديني المتخلف ؟

العبارة صحيحة (V)

س: أن تصحيح الزواج يختلف عن إجازته ، ففي الإجازة يتنازل من له الحق في التمسك بالبطلان عن التمسك به فيصح الزواج الباطل صحيحاً دون إتباع أي إجراء جديد ، في حين أنه في التصحيح يتم إتباع إجراءات معينة لإزالة سبب البطلان أو تجنيبه ؟

العبارة صحيحة (V)

امتحان ٢٠٢٠ س: يقصد بتصحيح الزواج من الاصل ذلك الاجراء الذي يتحول بموجبه الزواج الباطل الى زواج صحيح من تاريخ التصحيح؟

العبارة خطأ (X) من تاريخ ابرام العقد

هام س: يقصد بالتصحيح من الاصل: الإجراء الذي يصبح بموجبه الزواج الباطل زواجا صحيحا من تاريخ إبرام الزواج ، وهو إجراء استثنائي يصدر من الكنيسة يصبح به الزواج الباطل باثرا رجعي ؟

العبارة صحيحة (V)

س: تصحيح من الاصل لزواج غير صحيح هو تصحيحه بدون تجديد الرضاء تمنحه السلطة المختصة ويتضمن التفسير في المانع ان وجد وفي طبيعة الاحتفال بالزواج المقررة في الشرع ان لم يعمل بها ، كما يتضمن مفعولا رجعيا للأثار القانونية النسبة إلى الماضي ؟

العبارة صحيحة (V)

س: التصحيح من الاصل ينتج أثره منذ إبرام عقد الزواج الباطل ، وليس منذ إجراء التصحيح ، وان كان يجوز النص صراحة في قرار منح التصحيح على غير ذلك ؟

العبارة صحيحة (V)

موضوع ١٨ مفهوم الزواج الظني وشروطه وأثاره؟

**** مفهوم الزواج الظني:** هو استبعاد الأثر الرجعي لبطلان الزواج في حالة حسن النية الزوجين أو أحدهما .

أي في حالة اعتقاد الزوجين أو أحدهما انهما يبرمان زواجا صحيحا وتقتصر آثار البطلان على المستقبل فقط دون ان ترتد الى الماضي . * فالزواج الظني هو زواج باطل تقتصر أثاره على المستقبل دون الماضي مراعاة لحسن نية الزوجين أو أحدهما حيث يعتبر باطلان بالنسبة للمستقبل وصحيحا بالنسبة للماضي .

**** شروط الزواج الظني :**

١ - حسن النية : يجب توافر حسن النية للزوجين أو أحدهما لتطبيق أحكام الزواج الظني .

* وطبقا لنص المادة ٢٤ من مجموعة الأقباط الأرثوذكس يقصد بحسن النية ، الجهل وقت الزواج بسبب بطلان الذي يعتبر العقد . أي الاعتقاد الخاطئ بصحة عقد الزواج ، سواء كان مرجع هذا الجهل بالبطلان الى الغلط في القانون ، كزواج الشخص من قريبة له جهلا ان درجة قرابته له تعد مانعا من موانع الزواج .

* ولا يشترط توافر حسن النية الا لحظة ابرام الزواج ، فلو علم احد الأطراف بعد ابرام الزواج بسبب بطلان الذي يعتبر الزواج ، فلا يؤثر هذا العلم على توافر حسن النية وأعمال نظرية الزواج الظني .

وبالتالي لا يلتزم الزوجين بأثبات حسن النية ولكنها مفترضة في جانب الزوج الذي يريد تطبيق الزواج الظني .

٢ - وجود مظهر قانوني للزواج وقت ابرامه: * لكي يمكن تطبيق نظرية الزواج الظني لابد ان يكون الزواج قد اتخذ مظهرا قانونيا ، وهذا يعني ان الزواج الظني لا يطبق الا حيث يوجد زواج باطل وليس منعما . فالزوج المنعّم لا يمكن ان ينتج عنه زواج ظني ، لأنه يعتبر علاقة بين عاشقين ولا يمكن تصور وجود حسن النية في جانبهما ، فالعدم لا يترتب أثرا وإنما لابد ان يكتسب الارتباط بين الشخصين لباس الجدية والدوام .

* وبناء عليه ، فلا يمكن تطبيق نظرية الزواج الظني ، اذا كان الزواج قد تم بين شخصين من نفس الجنس ، او كان قد تم دون اتباع الإكليل ، لان الإكليل هو الذي ينشئ الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس . اما الزواج الذي يتم امام جهة غير مختصة .

**** اثار الزواج الظني:** اذا توافرت شروط الزواج الظني اقتضت اثار بطلان الزواج على المستقبل فقط دون ان ترتد الى الماضي . الا ان تحديد مدى أثار الزواج في الماضي ، أي الوقت السابق على صدور الحكم بالبطلان ، يتوقف على التفرقة بين ما اذا كان كلا الزوجين حسن النية أو أحدهما فقط .

١ - حسن نية الزوجين : اذا كان كلا الزوجين حسن النية فان أعمال نظرية الزواج الظني يؤدي الى ان يرتب الزواج اثره كاملة في الفترة السابقة على الحكم ببطلان الزواج ، كما لو كان هذا الزواج صحيحا من الاصل .

* وبناء عليه ، تعتبر علاقة الزوجين في الفقرة ما بين نشأة الزواج والحكم ببطلانه علاقة زواج شرعية ، وما ينتج منها من أولاد يعتبرون أولا شرعيين .

٢ - حسن نية أحد الزوجين : * اذا كان أحد الزوجين حسن النية والآخر سيء النية يعلم بسبب بطلان الزواج ، فلا يستفيد من الزواج الظني الا ان الزوج حسن النية ، اذ تقتصر اثار الزواج الظني على الزوج حسن النية فقط وأولاده المرزوقين له .

* وبناء على ذلك ، يستطيع الزوج حسن النية التمسك بالزواج الظني وما يترتب من اثار ، فيرث الزوج الآخر اذا توفي قبل الحكم بالبطلان ، فضلا عما للزوج حسن النية من الحق في المطالبة بتعويض عن الأضرار الناتجة عن بطلان الزواج ، لكونه يعلم بسبب البطلان .

تطبيق البابل شيت (صح وخطأ)

امتحان ٢٠٢٠ س: علم احد الزوجين بعد ابرام الزواج بسبب البطلان الذي يعتور الزواج لا يؤثر على توافر شرط حسن النية واعمال نظرية الزواج الظني؟

العبارة صحيحة (✓)

امتحان ٢٠٢٠ س: في حالة الزواج الظني اذا مات احد الاولاد فلا يرثه من والديه الا من كان حسن النية؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يطبق الزواج الظني تفاديا من تطبيق البطلان باثر رجعى؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الزواج الظني: هو استبعاد الأثر الرجعى لبطلان الزواج في حالة حسن النية الزوجين أو أحدهما؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الزواج الظني هو زواج باطل تقتصر آثاره على المستقبل دون الماضي مراعاة لحسن نية الزوجين أو أحدهما حيث يعتبر باطلان بالنسبة للمستقبل وصحيحا بالنسبة للماضي؟

العبارة صحيحة (✓)

س: اخذت بفكرة الزواج الظني صراحة شريعة الاقباط الارثوذكس وشريعة الكاثوليك؟

العبارة صحيحة (✓)

س: يجب لتطبيق نظرية الزواج الظني توافر شرطين هما:
١- حسن النية ٢- وجود مظهر قانونى للزواج وقت ابرامه؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا يشترط توافر حسن النية الا لحظة ابرام الزواج في تطبيق نظرية الزواج الظني؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا يلتزم الزوجين بأبواب حسن النية ولكنها مفترضة في جانب الزوج الذى يريد تطبيق الزواج الظني؟

العبارة صحيحة (✓)

س: الزواج الظني لا يطبق الا حيث يوجد زواج باطل وليس منعوما. فالزوج المنعوم لا يمكن ان ينتج عنه زواج ظني؟

العبارة صحيحة (✓)

س: لا يمكن تطبيق نظرية الزواج الظني ، اذا كان الزواج قد تم بين شخصين من نفس الجنس، او كان قد تم دون اتباع الإكليل، لان الإكليل هو الذى ينشئ الزواج في شريعة الاقباط الارثوذكس. اما الزواج الذى يتم امام جهة غير مختصة؟

العبارة صحيحة (✓)

س: اذا كان كلا الزوجين حسنى النية فان اعمال نظرية الزواج الظني يؤدي الى ان يرتب الزواج اثره كاملة في الفترة السابقة على الحكم ببطلان الزواج، كما لو كان هذا الزواج صحيحا من الاصل؟

العبارة صحيحة (✓)

س: اذا كان احد الزوجين حسن النية والاخر سيء النية يعلم بسبب بطلان الزواج، فلا يستفيد من الزواج الظني الا ان الزوج حسن النية ، اذ تقتصر آثار الزواج الظني على الزوج حسن النية فقط واولاده المبرزوقين له؟

العبارة صحيحة (✓)

انتهت المراجعة النهائية (البابل شيت)

تابعونا في نزول المراجعات النهائية في باقي المواد قريبا
بعد تحديد المقرر والملف في كل مادة